وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة_

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم :علوم التسيير

تقييم واقع الاستدامة وسبل تحقيقها في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت –سكيكدة-

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: إدارة أعمال

من إعداد الطالبة:

كوزي رحمة

إشراف الأستاذ:

مقيطع حمزة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د.مقيمح صبري	رئيسا	أستاذ محاضر أ	20 أوت 1955- سكيكدة
أ.مقيطع حمزة	مقررا	أستاذ مساعد أ	20 أوت 1955- سكيكدة
أ.لعور فريد	مناقشا	أستاذ مساعد أ	20 أوت 1955- سكيكدة

السنة الجامعية: 2016–2017

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾

سورة القصص الآية: 77

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل على عظيم نعمته والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

الشكر لله الذي أعانني ووفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ: **مقيطع حمزة** الذي شرفني بقبوله متابعة عملي وتوجيهي والإشراف على إتمامه

كما أتقدم بالشكر إلى عمال مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت على مساعدتهم لي

والشكر الموصول إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أمي التي ربتني وحرصت على دراستي .....ماما

وإلى أمي التي ساعدتني ودعمتني دائما .....عمتي

إلى الحاضر الغائب والذي نتمنى عودته.....بابا

إلى من ساعدني وساندني دوما .....نبيل

إلى رفاق دربي وشركاء حياتي إخوتي: محمد أنيس، فاطمة الزهراء، صفاء ،أكرم

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل رفيقات الدفعة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفهرس

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال والجداول	
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: التنمية المستدامة على المستوى الكلي	**32-2**
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	3
المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة	3
1-البيئة	3
2-المحطات التاريخية للتنمية المستدامة	4
المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة	7
1-تعريف التنمية المستدامة وخصائصها	7
2-أهداف التنمية المستدامة ومبادئها	10
المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة	12
1-عراقيل ومتطلبات تطبيق التنمية المستدامة	12
2-الانتقادات الموجهة لمفهوم التنمية المستدامة	13
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	15
المطلب الأول: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	15
1-البعد الاقتصادي	15
2-البعد الاجتماعي	16
3-البعد البيئي	17
4-البعد السياسي (الحكم الراشد)	17
المطلب الثاني: الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	18
1-ترابط الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة	18
2-تكامل الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة	19
المطلب الثالث: الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة	21
1-البعد التكنولوجي	21
2-البعد الثقافي	22
3-البعد الأخلاقي	22
المبحث الثالث: قياس التنمية المستدامة	23
المطلب الأول: أسس قياس التنمية المستدامة	23
1-مفهوم الاستدامة	23

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-قياس الاستدامة	24
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	25
1-التصنيف الأول لمؤشرات قياس التنمية المستدامة	25
2-التصنيف الثاني لمؤشرات قياس التنمية المستدامة	27
المطلب الثالث: أنواع الاستدامة	27
1-التصنيف الأول	28
2-التصنيف الثاني	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية	**69-34**
تمهيد	34
المبحث الأول: المؤسسة المستدامة	35
المطلب الأول: نظرية أصحاب المصالح	35
1-مفهوم أصحاب المصالح	35
2-تصنيف أصحاب المصالح في المؤسسة	36
3-أصحاب المصالح والتنمية المستدامة	38
المطلب الثاني: ادماج التنمية المستدامة في المؤسسة	39
1-وظيفة التنمية المستدامة	39
2-دمج التنمية المستدامة في وظائف المؤسسة	41
المطلب الثالث: مقومات ومزايا التنمية المستدامة في المؤسسة	44
1-مقومات تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة	44
2-مزايا تبني المؤسسة للتنمية المستدامة	45
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية	47
المطلب الأول: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة (المسؤولية الاجتماعية)	47
1-ماهية المسؤولية الاجتماعية	47
2-أهمية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية	49
المطلب الثاني: البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة (الإدارة البيئية)	50
1-ماهية نظام الإدارة البيئية	50
2-مكونات نظام الإدارة البيئية	52
المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والسياسي للتنمية المستدامة في المؤسسة	54
1-البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	54
2-البعد السياسي للتنمية المستدامة في المؤسسة (الحوكمة)	57
المبحث الثالث: أدوات تحقيق الاستدامة في المؤسسة	59
المطلب الأول: المعايير والمواصفات القياسية الدولية	59
1-مواصفات المنظمة الدولية للتقييس iso	59
2-مواصفة إدارة الصحة الوظيفية والسلامة المهنية OHSAS	63

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة في المؤسسة	64
1-مؤشرات الأداء البيئي والحوكمة	64
2-قياس الأداء الاجتماعي والاقتصادي	65
المطلب الثالث: تقرير التنمية المستدامة	66
1-تعريف مبادرة الإبلاغ الشامل	67
2-إعداد تقرير التنمية المستدامة في المؤسسة	68
خلاصة الفصل	69
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة حجار السود	**103-71**
تمهيد	71
المبحث الأول: تقديم مؤسسة حجار السود	72
المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة حجار السود	72
1-تعريف شركة الاسمنت لحجار السود	72
2-أهداف المؤسسة ونشاطها	73
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت	74
1-الهيكل التنظيمي لمؤسسة حجار السود	74
2-مديريات وأقسام مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت	76
المطلب الثالث: مصلحة التربص	78
1-الهيكل التنظيمي للمديرية	78
2-مهام مديرية البيئة والجودة	78
المبحث الثاني: واقع الاستدامة في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت	79
المطلب الأول: واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود	79
1-تقييم الآثار البيئية لمؤسسة حجار السود	79
2-الأخطار الناجمة عن صناعة الاسمنت	80
3-الاجراءات المتبعة من قبل مؤسسة حجار السود	81
4-تقنيات الإنتاج الأنظف في مؤسسة حجار السود	83
المطلب الثاني: واقع الجودة في مؤسسة حجار السود	85
1-جودة المنتجات	86
2-إجراءات تطبيق نظام الجودة	87
المطلب الثالث: واقع تطبيق البعد الاجتماعي والحوكمة في مؤسسة حجار السود	87
1-واقع تطبيق البعد الاجتماعي في مؤسسة حجار السود	87
2-واقع تطبيق الحوكمة في مؤسسة حجار السود	88
المبحث الثالث: تقييم الاستدامة في مؤسسة حجار لسود لصناعة الاسمنت	89
المطلب الأول: أدوات الدراسة	89
1-الاستبيان	89
2-كيفية تصميم الاستبيان	89

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: عرض نتائج الاستبيان	90
1-عرض نتائج المحور الأول: المعلومات العامة للعمال	90
2- عرض نتائج المحور الثاني: تطبيق بعد الحوكمة في مؤسسة حجار السود	91
3-عرض نتائج المحور الثالث: تطبيق البعد الاجتماعي(المسؤولية الاجتماعية) في مؤسسة حجار السود	91
4-عرض نتائج المحور الرابع: تطبيق البعد البيئي للتنمية المستدامة (الإدارة البيئية) في مؤسسة حجار السود	92
5-تنائج المحور الخامس: تطبيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود	93
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة	94
1-نتائج المحور الأول: المعلومات العامة للعمال	94
2-نتائج المحور الثاني: تطبيق بعد الحوكمة في مؤسسة حجار السود	96
3-نتائج المحور الثالث: تطبيق البعد الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) في مؤسسة حجار السود	98
4-نتائج المحور الرابع: تطبيق البعد البيئي في مؤسسة حجار السود	99
5-نتائج المحور الخامس: تطبيق البعد الاقتصادي في مؤسسة حجار السود	101
6-تطبيق التنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود	102
خلاصة	103
الخاتمة	105
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	
الملخص	

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مراحل تطور مفهوم التنمية	13-12
02	تكامل أبعاد التنمية المستدامة	24
03	أصحاب المصالح في المؤسسة المستدامة	41
04	أهم مواصفات نظم الادارة البيئية	55
05	أهم مؤشرات الأداء البيئي فيما يخص التنمية المستدامة	67
06	أهم مؤشرات حوكمة المؤسسات	68
07	أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي فيما يخص التنمية المستدامة	69
08	ترتيب المشاريع في حجار السود حسب درجة الخطورة	79
09	ترتيب النفايات حسب درجة خطورتها	80
10	الأخطار الناجمة عن صناعة الاسمنت	80
11	انجازات مؤسسة حجار السود في مجال البيئة	84
12	المعايير الأساسية التي يجب توفرها في المواد الأولية	87
13	توزيع عينة البحث حسب العمر	90
14	توزيع عينة البحث حسب الجنس	90
15	توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي	90
16	توزيع عينة البحث حسب المنصب	90
17	متطلبات تطبيق بعد الحوكمة	91
18	متطلبات تطبيق المسؤولية الاجتماعية	91
19	متطلبات تطبيق البعد البيئي	92
20	متطلبات تطبيق بعد الجودة	93
21	نسبة تطبيق بعد الحوكمة في مؤسسة حجار السود	96
22	نسبة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة حجار السود	98
23	نسبة تطبيق الإدارة البيئية في مؤسسة حجار السود	99
24	نسبة تطبيق البعد الاقتصادي في مؤسسة حجار السود	101
25	نسبة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود	102

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	18
02	نموذج التنمية المستدامة	20
03	مستوى الاستدامة الضعيفة	30
04	مستوى الاستدامة القوية	31
05	خريطة أصحاب المصالح	36
06	موقع مديرية التنمية المستدامة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة	40
07	هرم Carrol للمسؤولية الاجتماعية	50
08	عجلة التحسين المستمر (ديمنغ)	53
09	الهيكل التنظيمي لمؤسسة حجار السود	74
10	الهيكل التنظيمي لمديرية الجودة والبيئة	78
11	اجراءات مؤسسة حجار السود للتخلص من النفايات	82
12	مراحل العملية الانتاجية في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت	86
13	توزيع أفراد العينة حسب العمر	94
14	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	95
15	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	95
16	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	96

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان
01	عدد العمال وتوزيعهم في الهيكل التنظيمي
02	شهادة الإيزو 9001 لمؤسسة حجار السود
03	نموذج لوثيقة تحليل العينات
04	نموذج لوثيقة تحليل العينات
05	نموذج لوثيقة تحليل العينات
06	استمارة قياس رضا الزبائن
07	الاستبيان الموجه لعمال مؤسسة حجار السود

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

المقدمة العامة

مقدمة:

كان للسعي المتواصل لتحسين الحياة البشرية وتنمية قدرات المجتمعات وتوفير احتياجاتها ومتطلباتها الأثر البالغ في التطور الاقتصادي وظهور التكنولوجيات الحديثة وسرعة تغيرها. فتحسن الحياة وتطور الإنتاج فيها وارتفاع مؤشرات التنمية رافقه بالمقابل استنزاف للموارد البيئية وظهور ظواهر سلبية عديدة وخطيرة على مكوناتها.

كل هذا دفع بالعديد من الهيئات والدول المهتمة والملاحظة لهذا التدهور بالإسراع في وضع حدود له، فكان الاتفاق على وضع الأسس والقواعد التي تحكم التعامل مع البيئة والحفاظ عليها للأجيال السابقة.

نتج عن هذه الاتفاقيات ظهور مفهوم جديد وهو "التنمية المستدامة" كمفهوم فكري معاصر يضبط حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية ويقر بأحقية كل جيل في استخدام الموارد المتاحة برشادة وعقلانية، فوضعت الأسس على المستوى الدولي والوطني لإصدار القوانين والتشريعات التي تراقب سير الأعمال والأنشطة.

وبما أن للمؤسسة الاقتصادية الدور البارز فهي تعد الوحدة الأساسية في بناء الاقتصاد على المستوى الكلي، والتي تعتمد أنظمتها على الموارد المتاحة كمدخلات أساسية في العمليات الانتاجية كان الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في تطبيق مبادئ وأسس التنمية المستدامة بوضع الأحكام والمتطلبات الأساسية التي من خلال تطبيق المؤسسات الاقتصادية لها يجعل منها مؤسسات مستدامة ومؤسسات مساهمة في حماية البيئة وتطوير الاقتصاد الوطني، كما يعكس تبني المؤسسات الاقتصادية لهذا المفهوم مستوى الوعي فيها بأهميته ومكانته.

ويعد المجال الصناعي من أكثر الأنشطة الاقتصادية اضرارا بالبيئة والأكثر استهلاكا لمواردها وقد ساهم هذا القطاع في رفع حدة التلوث والانبعاثات والمخلفات الصناعية الضارة، وتعد المؤسسات الجزائرية كنظيراتها في الدول الأخرى من المؤسسات الساعية للحد من هذه الآثار، خاصة الناشطة في مجال صناعة الاسمنت إذ يعد أحد أهم القطاعات في الجزائر ويحظى بمكانة هامة في السوق الوطني اضافة إلى توفر كل متطلبات هذه الصناعة ومستلزماتها، إلا أنه من أبرز الصناعات المؤثرة على البيئة والمحيط، فسعت بعض المؤسسات إلى وضع استراتيجيات لتطبيق أبعاد التنمية المستدامة للمساهمة في تحقيق أهدافها.

- **الاشكالية الرئيسية:**

تعد مؤسسة حجار السود أحد المؤسسات الوطنية الساعية لتطبيق أسس التنمية المستدامة وحماية البيئة المحيطة بها من خلال وضع أنظمة للجودة والبيئة والسعي لتطوير الجانب الاجتماعي والقانوني بطريقة أكثر فعالية فهي تسعى للوصول إلى درجة عالية من الاستدامة وتطبق الاجراءات اللازمة للوصول لذلك.

ومن هنا نتوصل لطرح التساؤل الرئيسي التالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **ما مدى مراعاة مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت لمتطلبات تحقيق الاستدامة؟**

وللإجابة على هذا التساؤل نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما نسبة تطبيق مؤسسة حجار السود لبعد الحوكمة ؟
- ما نسبة تطبيق مؤسسة حجار السود للبعد الاقتصادي (الجودة) ؟
- ما نسبة تطبيق مؤسسة حجار السود للبعد البيئي ؟
- ما نسبة تطبيق مؤسسة حجار السود لبعد المسؤولية الاجتماعية؟

- **فرضيات الدراسة:**

للوصول إلى اجابة حول لإشكالية الدراسة، تمت صياغة الفرضية الأساسية التالية:

"نسبة تطبيق متطلبات الاستدامة في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت ضعيفة".

وبغرض دراسة هذه الفرضية والوصول إلى إجابات واضحة وكافية، فقد تم تجزئتها إلى الفرضيات الجزئية التالية:

- نسبة تطبيق بعد الحوكمة في مؤسسة حجار السود ضعيفة؛
- نسبة تطبيق البعد الاقتصادي (الجودة) في مؤسسة حجار السود ضعيفة؛
- نسبة تطبيق بعد البيئة في مؤسسة حجار السود ضعيفة؛
- نسبة تطبيق بعد المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة حجار السود ضعيفة.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- الرغبة الشخصية في البحث والاستكشاف في الموضوع كونه يتصف بالحداثة؛
- نقص الدراسات والبحوث التي تهتم بالموضوع؛
- أهمية الموضوع ودوره في تحقيق النتائج الإيجابية في المؤسسات الجزائرية؛
- معرفة مدى اهتمام المؤسسات الجزائرية بمفهوم التنمية المستدامة ومدى سعيها لتطبيق أبعادها ومبادئها.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أهمية تطبيق أبعاد الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية؛
- اظهار واقع ممارسات المؤسسات الاقتصادية في مجال حماية البيئة والسعي لتطوير أنشطتها بما يحقق ذلك؛
- توسيع المعارف النظرية ودعمها بالدراسة التطبيقية.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

- **أهمية الدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة في أهمية الموضوع نفسه، إذ يعد أحد أهم المواضيع الحديثة المطروحة مؤخرا، كما تعتبر المؤسسة الاقتصادية أحد الأدوات الفاعلة في اقتصاديات الدول وبتطبيقها لأبعاد التنمية المستدامة على مستواها تساهم في تطوير الاقتصاد وتدعم تحسين البيئة والمجتمع معا، فالموضوع يتخطى الجانب الاقتصادي فهو يشمل الجانب الاجتماعي والأخلاقي.

- **منهج الدراسة:**

لمعالجة الاشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، قمنا باختيار المنهج الوصفي التحليلي وهو الأسلوب المناسب للدراسات الاقتصادية وعلوم التسيير، حيث اعتمدنا على جمع المعارف النظرية حول موضوع الدراسة وتحليلها، ثم اعتمدنا على أسلوب دراسة حالة حيث قمنا بدراسة حالة مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت –سكيكدة- لمعرفة واقع تطبيق الجوانب النظرية للموضوع به.

- **حدود الدراسة:**

الحدود الموضوعية: تقييم واقع الاستدامة وسبل تحقيقها في المؤسسة الاقتصادية؛

الحدود الزمانية: من 02 ماي إلى 18 ماي 2017؛

الحدود المكانية: مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت-سكيكدة-.

- **معوقات الدراسة:**

- قلة المراجع في مكتبة الجامعة خاصة الكتب المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من مؤسسة التربص؛
- عدم استجابة العديد من العمال ورفضهم الاجابة على أسئلة الاستبيان؛
- غياب المصداقية في الإجابة ما أدى إلى إلغاء العديد من الإجابات.

- **الدراسات السابقة:**

من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع :

1- دراسة العايب عبد الرحمن 2011: بعنوان **"التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"** وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية لأبعاد التنمية المستدامة وانعكاسه على قياس وتقييم الافصاح عن أدائها الشامل، وتوصلت هذه الدراسة إلى:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– مراعاة المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مساهمة للمؤسسة في التنمية المستدامة ؛

– مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة تمر عبر مسؤولية متعددة الأبعاد والتي تمس الاقتصاد والمجتمع والبيئة؛

التحكم في الأداء الشامل يكون بمراعاة مصالح العمال والمجتمع المحلي والزبائن والبيئة الطبيعية ونذلك الأجيال المستقبلية.

2–دراسة مريم قطوش 2010: بعنوان "**برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**" وهي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح محتوى برنامج التأهيل في المؤسسة الاقتصادية ودورها في تحسين وتحديث أساليب وأنماط الإدارة أو التسيير، ومدى ارتكاز هذه الأنماط على المواصفات القياسية العالمية من أجل تحقيق وترقية الاستدامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى:

– يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ والأبعاد التي ترتبط بجملة من المواصفات القياسية الأساسية (iso 9001، iso 14001، iso 26000) ؛

– ضرورة استحداث وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية؛

– مؤسسة SANIAK مؤسسة نموذجية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

3–دراسة إلهام شيلي 2014: بعنوان "**دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة**" مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية كأحد أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى:

– ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية بتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج من أجل المساهمة في التقليل من الآثار السلبية التي تخلفها العملية الإنتاجية؛

– ضعف مستوى ممارسات استراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسة المدروسة، ووجود مستوى متوسط لممارسات التنمية المستدامة على مستواها.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين نظري وآخر تطبيقي، حيث تناولنا في الجانب النظري فصلين وكل فصل به ثلاث مباحث، ففي الفصل الأول تناولنا التنمية المستدامة على المستوى الكلي وقد احتوى على الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وأبعاد التنمية المستدامة وقياسها، أما الفصل الثاني فتعلق بالتنمية المستدامة على المستوى الجزئي حيث تناولنا فيه المؤسسة المستدامة، مظاهر التنمية المستدامة في المؤسسة وأدوات تحقيق الاستدامة فيها.

أما الجانب التطبيقي فيحتوي على فصل واحد وهو عبارة عن دراسة ميدانية لواقع التنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت بسكيكدة.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

الفصل الأول:

التنمية المستدامة

على المستوى الكلي

تمهيد:

أدى النمو الاقتصادي وتطور المجتمعات إلى تدهور وضع البيئة وظهور المشكلات التي تتزايد آثارها على الإنسان، التي امتدت خطورتها إلى حياته وصحته وعلى مقدرات هذه الحياة وشروطها، ما دفعه إلى إدراك اهمية الحفاظ على التوازن البيئي وحماية الكرة الأرضية. فبرز الاهتمام الدولي بالبيئة وضرورة حمايتها والعمل على تقليل آثار أنشطة الإنسان عليها لضمان بقائه وسيرورة الحياة على هذا الكوكب طالما التنمية الاقتصادية مرتبطة بالبيئة، فالحفاظ على هذه الأخيرة يضمن الحياة والنمو الاقتصادي معا.

فعملت جمعيات ومنظمات دولية واقليمية ووطنية على السهر لوضع تشريعات ومواثيق عامة تسهم في إرساء آليات قانونية كفيلة بحماية البيئة والحد من المشاكل البيئية المؤثرة على حياة الفرد والكائنات الحية بها، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى تلبية مختلف الاحتياجات دون الاضرار بالبيئة.

وفي هذا الفصل نتطرق لأهم المراحل التاريخية التي مرت بها التنمية المستدامة وأهم أبعادها ومؤشرات قياسها، حيث قسم إلى:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

المبحث الثالث: قياس التنمية المستدامة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

ان اتساع الفجوة بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والمتطلبات البيئية، وما نتج عنه من أضرار على المستوى البيئي، دفع إلى التخلي عن المفهوم التقليدي للتنمية، والانتقال إلى مفهوم أكثر اتساع وشمولية، والذي يراعي كل الجوانب والأطراف التي تتداخل وتتفاعل في التنمية.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

1- البيئة: يستخدم مصطلح البيئة في الكثير من العلوم والمجالات المختلفة، ويتغير هذا المفهوم تبعا للموضوع الذي يستخدم فيه.

فالبيئة تعرف بأنها: "ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت وفي مكان ما لإشباع حاجيات الإنسان وتطلعاته"[1].

كما تعرف البيئة بأنها: "النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحي فيه الانسان والكائنات الاخرى وهي كل متكامل وان كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة[2]".

فالبيئة هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان يتأثر ويؤثر فيه، بكل ما يشتمله من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية، مناخية أو بشرية.

وعليه فإن البيئة هي مجمل العناصر التالية:[3]

أ-العناصر الطبيعية: التي لا دخل للإنسان في وجودها وتتمثل في:

- الهواء: يمثل الغلاف الجوي المحيط بالأرض؛
- الماء: ويغطي 71% من مساحة الأرض؛
- التربة: وتمثل مزجا من المواد العضوية والمعدنية والماء والهواء؛
- التنوع الحيوي: وتعبر عن تنوع الكائنات الحية الموجودة في النظام الايكولوجي.

ب-العناصر الاصطناعية: وهي مجمل ما ادخله الانسان من وسائل ونظم وأدوات عبر الزمن التي تتيح له الاستفادة بشكل أكبر وبتكلفة أقل من مقومات العناصر الطبيعية للبيئة وعليه فهي البيان الواقعي لطبيعة التفاعل بين الانسان وبيئته.

---

(1)- نجم العزاوي، عبد الله حكمت، **إدارة البيئة** (نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000)، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص94.

(2)- المرجع نفسه، ص94.

(3)- عارف صالح مخلف، **الادارة البيئية**(الحماية الادارية للبيئة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 42.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إلا أن البيئة أصبحت تعاني من العديد من المشاكل والتحديات والتي يمكن إجمالها في نقطتين أساسيتين هما:

أ-التلوث: والتغيرات غير المرغوبة فيما يحيط بالإنسان كليا وجزئيا كنتيجة لأنشطته، وهو كذلك التغير الذي يحدث في مميزاته الطبيعية للعناصر المكونة للبيئة أين يعيش الكائن الحي سواء كان هواء أو ماء أو تربة والخسائر الناجمة عن سوء استخدام هذه العناصر غذا أضفنا لها مواد غير مناسبة[1].

ب-استنزاف الموارد البيئية: ويعني تقليل قيمة المورد أو اختفائه عن أداء دوره العادي في شبكة الحياة والغذاء وتكمن خطورة استنزاف المورد في تأثيره على توازن النظام البيئي.

ج- الانفجار السكاني: ان مشكلة التزايد السكاني ليس فقط مشكلة عدد، وإنما هي مشكلة الرفاهية الانسانية والتنمية، فتزايد عدد السكان يشكل عقبات عديدة في توفير الغذاء ومتطلبات الحياة، وهو ما يؤدي مضاعفة الانتاج ما يؤدي بالضرورة إلى تزايد حجم النفايات وبالتالي الضرر على البيئة والصحة[2].

ان الأضرار التي احدثت بالبيئة والآثار السلبية التي نتجت عنها كلها دفعت بالمهتمين بالبيئة والاقتصاد والتنمية إلى البحث في سبل علاجها والحد منها وتحسين الظروف البيئية المحيطة بالإنسان والتي أفرزت في مجملها فكرة التنمية المستدامة.

2- المحطات التاريخية للتنمية المستدامة

أرجع العديد من الباحثين تأصيل الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما لعام 1972 (الذي أنشئ في سنة 1968)، حيث يعتبر نقطة بداية في التفكير حول التنمية المستدامة خاصة بعد نشره سنة 1972 لتقريره الشهير المعنون: "حدود النمو" والذي اعتبره المختصون نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية. وفي نفس الوقت اجتمع خبراء الاقتصاد في العالم للبحث في الترابطات الموجودة بين البيئة والنمو الاقتصادي، حيث توصلوا إلى أنه بالإمكان صياغة وتطبيق استراتيجيات تنموية تربط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي وتحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وحماية واحتراما أكثر للبيئة[3].

وهناك من يرجعه إلى سنة 1987 في تقرير بورتلاند الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية حيث ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة. وقد أجمع الباحثون على أن التطور التاريخي لمصطلح التنمية المستدامة كان وفقا للمراحل التالية:

---

(1)- عارف صالح مخلف، مرجع سبق ذكره، ص58.

(2)- عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية**(المشكلات والسياسات المقترحة)، دار الحافظ للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2000، ص349.

(3)- عبد الرحمن العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص16.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- في سنة 1968 إنشاء نادي روما الذي ضم عددا من العلماء والمفكرين الاقتصاديين، وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[1]؛
- في سنة 1972 نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2010، ومن أهم نتائجه هو أنه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها[2]؛
- في شهر جويلية من سنة 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث تم خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية. وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي تضييق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة[3]؛
- في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات احصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم؛
- في أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية؛
- في أفريل من سنة 1987 قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان: "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق له ،و اكد التقرير على انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرورة بيئية ؛
- في جوان 1992 انعقدت قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل ،و التي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة ،خصص المؤتمر استراتيجيات و تدابير تحد من التآكل البيئي في اطار تنمية قابلة للاستمرار ، انعقد هذا المؤتمر بعد ما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والدولية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره. خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، و صدرت عنه وثيقة الأجندة 21 و التي تحدد المعايير الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة للبشرية ،ومن أهم نتائجه:[4]
  - وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة للتغير المناخ و أخرى للتنوع البيولوجي ؛

(1)- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية**(العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة) المؤسسة الجامعية، الجزائر،2009،بدون طبعة، ص339.

(2)- عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص17.

(3)- المرجع نفسه، ص18.

(4)- عبد الله خبابة، رابح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص339.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- اعلان ميثاق الأرض يحدد و يعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها و مع البيئة ،و تؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار؛
- جدول أعمال أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الارض ؛
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية ؛
- اقرار اتاحة التقنية البيئية لكافة الدول ،مع احترام حقوق الملكية الفكرية.

- كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظام الطاقة الحديدة والمتجددة، اضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة[1]؛
- في 10 أفريل من سنة 2002 عقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال:
  - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في 1992؛
  - استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة؛
  - اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها[2].
- في ديسمبر 2009 انعقدت قمة كوبنهاغن والتي تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري[3]؛
- مؤتمر المناخ في الدوحة 2012، تقرر فيه تعديل بروتوكول كيوتو باعتباره الاتفاق الوحيد القائم والملزم الذي بموجبه تلتزم البلدان بخفض غازات الاحتباس الحراري، كما شهد هذا المؤتمر توقيع الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الاتفاقية؛
- قمة باريس 2015 بعنوان: "التغير المناخي" وفيها تم الاتفاق على تخفيض الانبعاثات بحلول سنة 2020.

(1)- المرجع نفسه، ص340.

(2)- عماري عمار، **اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص9.

(3)- المعهد الدولي للتنمية المستدامة، **نشرة مفاوضات من أجل الأرض**، المجلد 27، العدد الثامن، 19 أكتوبر2011، ص4.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة وخصائصها:

تعرف التنمية بأنها :" إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب، وبمعنى آخر: التنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الانتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية"[1].

كما تعرف أيضا: "العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية وتوجيهها لحل مشاكل المجتمع"[2].

ويعد أول بروز لمصطلح التنمية في علم الاقتصاد ثم انتشر في باقي المجالات فظهرت التمية البشرية، التنمية السياسية، التنمية البيئية وغيرها.

ويلخص الجدول الموالي تطور مفهوم التنمية عبر الزمن:

الجدول رقم (01): مراحل تطور مفهوم التنمية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
الأولى	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينات القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي
الثانية	منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل
الثالثة	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
الرابعة	منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية= تحقيق مستوى كريمة وصحية للسكان

(1)- خبابة عبد الله، رابح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص318.

(2)- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، يدون طبعة، 2007، ص19.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخامسة	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة= النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل للنمو الاقتصادي+ الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر : محمد مراد، **التنمية المستدامة**، حالة البلدان العربية، ورقة بحثية في ندوة حول التنمية البشرية المستدامة، 11-06-2011، ص2، على موقع:
www .provercy-cloge.com

يوضح الجدول أهم المراحل التي تطورت فيها التنمية بتطور الفكر الاقتصادي، وزيادة الوعي والحاجة إلى تحقيق الرفاهية والصحة والاهتمام بمتطلبات الأفراد مع احترام البيئة.

والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تضيف البعد البيئي والسياسي إلى الأبعاد السابقة، وكانت الإشارة إلى هذا المصطلح من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية لأول مرة حيث عرفت التنمية المستدامة في تقريرها" مستقبلنا المشترك" بأنها: " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[1].

كما تعرف بأنها: " محاولة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة، والمحافظة على البيئة من جهة أخرى"[2].

وتعرف بأنها: "تنمية قابلة للاستمرار وهي عملية تفاعل ثلاث أنظمة نظام حيوي، نظام اقتصادي، ونظام اجتماعي"[3].

كما عرفها مجلس منظمة الأغذية والزراعة 1988 بأنها: "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات، والموارد الوراثية(الحيوانية) حتى لا تحدث تدهورا في البيئة وتكون ملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[4] .

وقد حصر معهد الموارد العالمية تعريف التنمية المستدامة في عشرين تعريفا قسمت إلى أربع مجموعات رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية، كالتالي[5]:

أ-اقتصاديا: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة اجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر؛

(1)- تقرير اللجنة المشتركة العالمية للبيئة والتنمية، **مستقبلنا المشترك**، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص11.

(2)- عبد الوهاب الأمين، مرجع سبق ذكره، ص348.

(3)- خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص21.

(4)- كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45، جامعة وهران، 2010، ص11.

(5)-المرجع السابق، ص7.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب–اجتماعيا وانسانيا: السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف؛

ج–بيئيا: حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية؛

د–تكنولوجيا: هي التنمية التي تؤدي إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

وهناك من يرى أن للتنمية المستدامة صنفين منها التعريفات المختصرة منها الشاملة وهي:[1]

أ–التعاريف المختصرة: أو التعاريف الأحادية والتي في مجملها أقرب للشعارات وهي:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار؛
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة؛
- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهاية الموارد الطبيعية.

ب–التعاريف الشاملة: وهي:

- التنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة دون الاضرار بنوعية الموارد الطبيعية التي تستخدم في الأنشطة البشرية؛
- التنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة تعنى بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظام الحيوي؛
- التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية.

وعليه فالتنمية المستدامة هي التنمية المتوازنة التي تشمل كل جوانب أنشطة المجتمع وتقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية والطبيعية في العمليات التنموية، وتحقيق الرفاهية والعدالة في المجتمع بما يضمن عدم الاضرار بالبيئة ومصالح الأجيال القادمة.

مما سبق نتوصل إلى أن للتنمية المستدامة جملة من الخصائص تتمثل في[2]:

(1)– عز الدين آدم النور، **التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، على الرابط: http:// files.books.elebda3.net/ download_pdf-ebook.org تاريخ الاطلاع: 08-03-2017 على الساعة: 15:05.

(2)– كربالي بغداد، حمداني محمد، مرجع سبق ذكره، ص15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- التنمية المستدامة هي احداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها؛
- التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرا ومستقبلا تلبي اماني وحاجيات الحاضر والمستقبل؛
- هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار؛
- يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة؛
- للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في اطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد؛
- للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها؛
- وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة هي علاقة طردية وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة هي علاقة طردية إذ تربط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة.

2- أهداف التنمية المستدامة ومبادئها

أ- أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى:[1]

- زيادة الدخل الوطني وهو أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية حيث أن الدافع إلى إحداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى المعيشة بها، والذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة؛
- تحسين مستوى المعيشة حيث يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية والتحكم في معدلات المواليد وتحقيق توزيع عادل للدخل؛
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها؛

(1)- مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد 26، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010، ص ص 138-139.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية عن طريق تحسين حياة الإنسان لكن دون الاضرار بالبيئة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لها؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، مع العمل على ايجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.

ب– مبادئ التنمية المستدامة

يرى بعض البحثين أن التنمية المستدامة تقوم على المبادئ التالية[1]:

- **مبدأ الاحتياط**: حيث ينص على اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك البيئة حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها؛
- **مبدأ المشاركة**: وذلك بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات من خلال الحوار، خاصة في مجال التخطيط ووضع السياسات؛
- **مبدأ الإدماج**: وذلك بوضع الاعتبارات البيئية ضمن حسابات المخططات الإنمائية، بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في التنفيذ؛
- **مبدأ الملوث يدفع**: ويهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع يجعل المؤسسات المتسببة تتخذ التدابير الكافية لتجنب الآثار الناجمة عن أنشطتها.

بينما يتفق البعض الآخر على أن التنمية المستدامة تقوم على المبادئ الأساسية التالية:

- **مبدأ تحديد الأولويات**: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية؛
- **مبدأ الاستفادة من كل دولار**: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، ما أوجب تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية؛
- **مبدأ اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف**: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية؛

(1)– حسونة عبد الغاني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012–2013، ص ص 25–26.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **مبدأ استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:** إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق؛
- **مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة؛
- **مبدأ العمل مع القطاع الخاص:** يجب على الدولة التعامل بجدية مع وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو؛
- **مبدأ الإشراك الكامل للمواطنين:** عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون؛
- **مبدأ توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:** يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛
- **مبدأ تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:** حيث بوسع المدراء البارعين إجراء تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف؛
- **مبدأ إدماج البيئة منذ البداية:** فالوقاية تكون أكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان إلى تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، فهي تجعل من العامل البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.[1]

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة

1-عراقيل ومتطلبات تطبيق التنمية المستدامة

تواجه الدول النامية عدة عقبات في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة وأهمها:

أ-العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية: يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن توفر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام عملية التنمية، فالعالم الثالث يعاني من المشاكل التنموية من المديونية واستنزاف الثروات الطبيعية والتدمير البيئي، ومزيدا من الفقر والبطالة

(1)- مريم قطوش، **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص ص 45-46.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والتضخم ومزيدا من ارتفاع عدد سكانه مما يجعله أكثر دول العالم عرضة للتوتر الاقليمي، واتجاه التنمية فيه اتجاه سالب، اضافة إلى الفساد الاقتصادي والاجتماعي؛

ب–عدم اهتمام المؤسسات بوضع قوانين: قلة القوانين الصارمة والسعي الجدي لتطبيقها والمتعلقة بأهداف اجتماعية سواء فيما يخص حقوق الإنسان ومعايير العمل و الاستدامة البيئية و تخفيض مستوى الفقر عليها؛

ج–اهمال المسؤولية الاجتماعية: إذ تعتبرها معظم المؤسسات هامشية في ثقافتها أو في إجراءاتها الإدارية.

كما أن تطبيق التنمية المستدامة يتطلب مايلي:

- نظام سياسي يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار؛
- نظام اقتصادي يمكن من تحقيق الفائض ويعتمد على الذات؛
- نظام اجتماعي ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها؛
- نظام اجتماعي يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع؛
- نظام تكنولوجي يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات؛
- نظام دولي يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية؛
- نظام ثقافي يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة والتنمية المستدامة خاصة[1].

2–الانتقادات الموجهة لمفهوم التنمية المستدامة:

لقد وجهت انتقادات عدة لمفهوم التنمية المستدامة وكانت أكثر الانتقادات وجهت إلى المفهوم الذي جاء به تقرير لجنة بورتلاند إن الانتقاد الأساسي الذي وجه للتعاريف بمجملها هو أنها كلها تفتقد إلى غطاء نظري علمي ،أي أنه : "مادام أن علماء الاقتصاد لم ينظروا بعد للتنمية المستدامة، فيبقى تعريف هذا المفهوم لا يرتقى إلا إلى مجرد محاولات".

في هذا الصدد، هناك من يرى أن التنمية المستدامة ما هي إلا إيديولوجية سياسية تم صياغتها من طرف الأمم المتحدة والهدف من ورائها حث دول العالم الثالث على الانخراط في البرنامج البيئي لدول الشمال .على غرار كل إيديولوجية سياسية سواء تلك الخاصة بالحركات الايكولوجية لأمريكا الشمالية التي ظهرت إلى الوجود مع بداية القرن الماضي أو تلك الأوروبية المنبثقة من فكرة حرية السوق التي تعود إلى القرن الثامن عشر، فإن تعريف التنمية المستدامة يبقى دائما يمتاز بالغموض وتشوبه جملة من التناقضات .فسواء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي منذ زمن آدم سميث أو الفكر

(1)– آسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية الاجتماعية عن حماية البيئة** مع إشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، باجة، تونس، 2012، ص7.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النيوكلاسيكي، لم يتم التطرق إلى تحليل اقتصادي جدي وعميق ولم يتم وضع نظرية اقتصادية مفصلة حول التنمية المستدامة .لذا أصبح من الضروري على الاقتصاديين المعاصرين الشروع في التفكير في نظرية اقتصادية للتنمية المستدامة وهذا وفق نفس المنهج الذي اتبع في صياغة نظرية المنافسة الكاملة أو وفق منهج آخر .أما في الفكر النيوكلاسيكي، فقد تم التطرق إلى التنمية المستدامة ولكن بشكل محتشم جدا كمعالجة قضية الرفاهية و ذلك عندما تم إدخال مؤشر الدخل القومي الصافي و مع ذلك، فرواد هذا الفكر لم يصلوا إلى صياغة نموذج للتنمية المستدامة واضح وخال من الغموض أو التوصل إلى تعريف متفق عليه للتنمية المستدامة.

وهناك من يرى أن مفهوم التنمية المستدامة هو ذو بعد فلسفي أكثر منه مفهوما قابلا للتطبيق ولكي يرقى الى البعد الثاني، أي القابلية للتطبيق، فإنه يجب أن يكون أحد مكونات المجتمع وجزء من تركيبته المعرفية.

كما انتقد على وجه الخصوص التعريف الذي جاء به تقرير لجنة بورتلاند .فهناك من يرى أن المفهوم أغفل جملة من الأبعاد التي كان من الواجب التركيز عليها والتي بواسطتها تتحقق التنمية المستدامة .فالحلقات الأربع التي أغفلها التعريف هي البعد الزمني والبعد المالي والبعد التكنولوجي والبعد الإيديولوجي.

فبالنسبة للبعد الزمني، فالتعريف أشار لمسؤولية الحاضر والمستقبل في تحقيق التنمية دون ذكر مسؤولية التي يتحملها الماضي.

وبالنسبة للبعد المالي، فالتعريف لم يشير للعبء المالي الذي يتوجب تحمله من أجل التحكم في المسائل البيئية والاجتماعية الماضية والحاضرة والمستقبلية.

أما عن البعد التكنولوجي، فالتعريف لا ينظر إلى التكنولوجيا إلا من زاوية سلبية مما يقود الى التحلي بمبدأ الحيطة والحذر اتجاهها[1].

كما انتقدت من جانب آخر وهو اختلاف وجهات النظر في تفسير وتعريف مفهوم التنمية المستدامة.

وهناك من يرى أن هذه الاختلافات كبيرة جدا إلى غاية أن معظم المختصين لم يتوصلوا إلى إجماع حول العناصر التي يجب أن تتوفر فيها الاستدامة والعناصر الأخرى القابلة للقياس.

ومن بين الانتقادات أيضا أنه في التعارف تتم الإشارة إلى الأجيال المقبلة وضرورة توفير حاجياتها الضرورية. وتحقيق ذلك مبني على عنصر الاستدامة ليس فقط على مستوى الدولة منفردة ولكن على مستوى الكرة الأرضية بمجملها .في هذا المجال لن يكون هناك إجماع بين الدول حول كيفية تحقيق ذلك لأن التعاريف لم تتطرق إلى الإطار الاستراتيجي الذي يسمح لدول العالم بتحقيق الاستدامة.

(1)- العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على جملة من الأبعاد منها الاساسية وأخرى ثانوية تترابط وتتكامل في مجملها لتساهم في تحقيق الاهداف المسطرة والتي تسعى التنمية المستدامة إلى تطبيقها وتفعيلها على أرض الواقع.

المطلب الأول: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة أربع أبعاد رئيسية هي:

1-البعد الاقتصادي :يتمحور البعد الاقتصادي حول الانعكاسات الحالية والمستقبلية للتنمية الاقتصادية على البيئة والمجتمع، وهناك عدة اعتبارات تتمحور حول البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وتتمثل في ما يلي:[1]

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: نلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستهلكون بكميات تفوق بكثير ما يستهلكه سكان الدول النامية ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة.

ب- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية :تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان المتقدمة في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية.

ج- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته :تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها الكبير والمتزايد من الموارد الطبيعية مثل المحروقات الذي يؤدي إلى إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة مع ما تسببه الدول النامية .يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تستخدم تكنولوجيات أنظف والموارد بكثافة أقل.

د- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة :تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة في تكريس استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع، أمر حاسم في تحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية يصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية حيث أن الفئات الفقيرة وغير المتعلمة أكثر استنزافا للموارد وأقل تقديرا للبيئة، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة .

(1)- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفا، عمان، الأردن، 2010، ص30.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

هـ– الحد من التفاوت في المداخيل :فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا أو للمهندسين الزراعيين العاطلين، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان.

و–تقليص الإنفاق العسكري :تعنى التنمية المستدامة بتحويل الإنفاق على الأغراض العسكرية والأمنية إلى الإنفاق على الاحتياجات التنموية، بحيث يمكن ذاك من الإسراع بالتنمية.

2–البعد الاجتماعي :يمثل البعد الاجتماعي عاملا مهما في موضوع التنمية المستدامة حيث أنها تعتبر الإنسان هدف التنمية وغايتها، كما أن توسيع خيارات الأفراد لابد أن ينطلق من هذا المنطلق وهذا ما يطلق عليه الاستدامة الاجتماعية، لذا فإن هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار عندما نكون بصدد الاهتمام بالإنسان الفرد والبشر مجتمعين هي كالتالي:[1]

أ– تثبيت النمو السكاني: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات .كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن وأن معدل النمو السكاني للعالم الثالث المقدر ب3% يعتبر معدلا كبيرا يمكن أن يؤثر على مسار التنمية فيها.

ب– أهمية توزيع السكان :إن لتوزيع السكان أهميه خاصة فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير خاصة من قبيل اعتماد كل السياسات والتكنولوجيات حتى تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

ج– الصحة والتعليم:إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة .من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل ويخرجهم من الدائرة المفرغة للفقر، ووجود قوة العمل المتعلمة والفنية يساعد على التنمية الاقتصادية.

(1)– عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص32.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

د- أهمية دور المرأة :تلعب المرأة دورا مهما في التنمية المستدامة .ففي البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة.

3-**البعد البيئي**: يقوم هذا البعد على:[1]

أ- **حماية الموارد الطبيعية** :إن التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية خاصة مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد.

ب- **صيانة المياه** :التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وتعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا.

ج- **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية** :تتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة انخفاضها، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة . وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، وعليه يجب صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة.

د- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري**:تعنى التنمية المستدامة بعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية وذلك للحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض.

4-**البعد السياسي (الحكم الراشد)**: ويعني حسن التصرف في إدارة الحكم لجهة الشفافية والمساءلة والمساواة التي يمكن أن تساعد في تحقيق التنمية، وتشتبك مع الديمقراطية والتي تعني أشكال وأساليب ممارسة السلطة وآليات اتخاذ القرار، اضافة إلى مجموعة من الضمانات القانونية ضد التعسف السياسي من جانب السلطة على حقوق الفرد والمجتمع، فهناك علاقة بين التنمية والحكم الراشد والديمقراطية، فالحكم الراشد يجب أن يكون ديمقراطيا لتحقيق التنمية المستدامة التي من المفروض قيامها على المساواة والمساءلة وسيادة القانون، وان كان لابد من الحرية للمشاركة والتعبير عن الذات والتشارك في صياغة القرار بالتعبير عن الحاجات والمطالب لتحسين نوعية الحياة. لذا فإن الديمقراطية والحكم الراشد يمثلان دافعان أساسيا لتقدم المجتمع، اضافة إلى التنمية الاقتصادية التي تأتي في سياق الحكم الراشد الذي يوفر مناخا جاذبا للاستثمار ويساعد المجتمع على تحديد السياسات والمؤسسات التي تعزز التنمية العادلة المستدامة[2].

(1)- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص34.

(2)- بلال خلف السكارنة، **أخلاقيات العمل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2014،ص296.

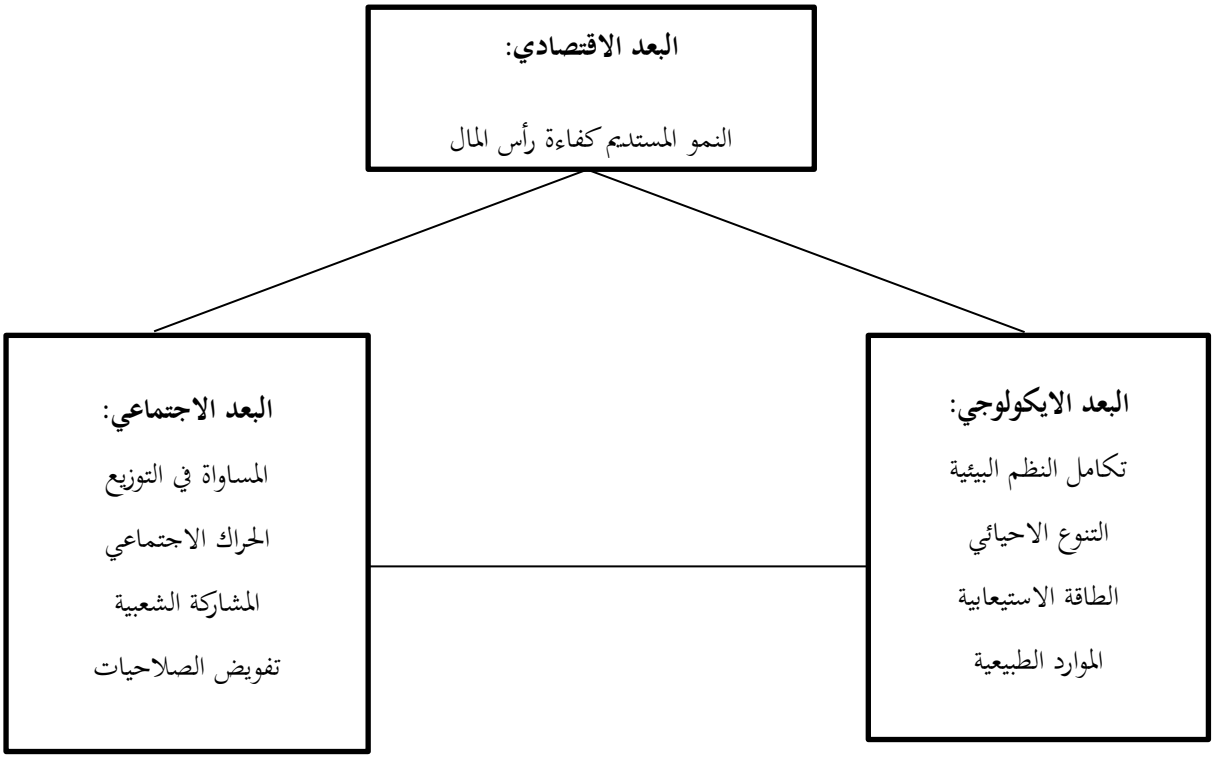
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

1- ترابط الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة

يلخص الشكل الموالي شكلا من أشكال التكامل والترابط بين أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم (01): ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة



المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفا، عمان، الأردن، 2010 ص41.

حيث يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق أحد الباحثين المختصين بناء على الشكل السابق في ما يلي:[1]

أ-اقتصاديا :النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ب- **بيئيا** :النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

(1)-العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص25.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ج- **اجتماعيا** :يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

2-تكامل الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة

في حين يرى بعض الباحثين أن الترابط والتكامل بين الأبعاد الأساسية يقوم على العلاقة القائمة بينهم كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تكامل أبعاد التنمية المستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية موارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.
الغذاء	رفع الانتاجية الزراعية والانتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير.	تحسين الانتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الانتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في ظروف العمل.	فرض معايير للهواء والماء والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية العذبة والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي.	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة.	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية النمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي.	ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

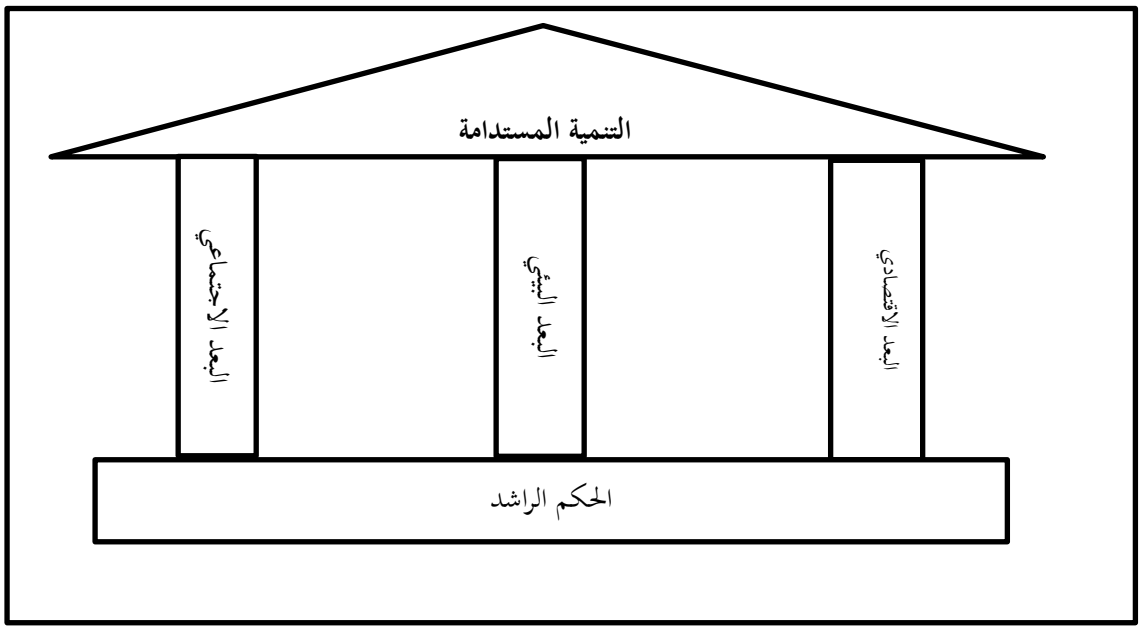
المصدر: إلياس سالم، أم السعد سراي، **نظم تطبيق إدارة الجودة الشاملة وآلياتها في التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة**، المؤتمر الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016، ص380.

يوضح الجدول أن التنمية المستدامة تقوم أساسا على تلبية الحاجات الأساسية من الماء والغذاء والمأوى والطاقة والصحة والدخل والتعليم، وضمان توفير هذه العناصر بالقدر الكافي والجودة العالية هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة وأهم الركائز التي تتكامل أبعادها الرئيسية في تحقيقها.

ركز الباحثون في شكل التكامل بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة على ثلاث أبعاد أساسية فقط في حين أعتبر البعد السياسي(الحكم الراشد) كبعد ثانوي، في حين يرى البعض الآخر أنه من الأبعاد الرئيسية ولا يتم تحقيق تنمية مستدامة في غيابه، فهناك هن اعتبره أحد الركائز وهناك من يرى بأنه الأرضية الأساسية لتطبيق باقي الأبعاد.

ويوضح الشكل الموالي تكامل الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة:

الشكل رقم (02): نموذج التنمية المستدامة



المصدر: فاطمة مبارك، **التنمية المستدامة أصلها ونشأتها**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد13، قطر، 2016، ص14.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يوضح هذا النموذج التكامل بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة بالاعتماد على البعد السياسي أو الحكم الرائد على أنه الأرضية الرئيسية التي بواسطتها يمكن تحقيق الغاية من الأبعاد الثلاثة الأخرى، وذلك من خلال إدارة الحياة السياسية بشكل جيد وكذا عن طريق توطيد الثقة والمصداقية بين الحاكم والمحكوم ومحاربة الفساد ما يساهم فعلا في تحقيق العدالة في التنمية وكذا تطبيق القوانين بطريقة سليمة وفعالة تضمن الحفاظ على الشفافية والنزاهة.

المطلب الثالث: الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

اضافة إلى الأبعاد الأساسية السابقة الذكر فإن التنمية المستدامة تتضمن أبعاد أخرى تصنف بكونها ثانوية إلا أنها ذات أهمية بالغة في تطبيق التنمية المستدامة وهي:

1-**البعد التكنولوجي**: وهناك من يسميه "بالبعد الإداري والتقني "إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج أدنى حد من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا.

فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد .

وعليه فمن أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة مايلي:

-استخدام تكنولوجيا أنظف؛

-الحد من انبعاث الغازات؛

-استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛

-إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛

-الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[1].

(1)- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص45.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2– **البعد الثقافي**: إن التنمية المستدامة تهدف إلى تغيير سلوك المقررين السياسيين، المتعاملين الاقتصاديين، المقاولين، أصحاب الأموال الخاصة في مختلف المنظمات والمؤسسات سواء كانت سياسية عامة أو خاصة، دول وحكومات[1].

إن التغيير في أساليب اتخاذ القرارات مع الحفاظ على دور كل طرف يعني تغيير أنظمة التقييم، هذا يعني أن التنمية المستدامة تقوم على بعد ثقافي، كما هو مستوحى من إعلان ستوكهولم.

وبدون شك يمكن القول أن من أحد تحديات التنمية المستدامة هو التطوير المستمر الجماعي الديمقراطي والحقيقي لأنظمة التقييم المتناسق والمنسجم مع أهداف ومقاصد الأمم المتحدة، وإعلان ريو 1992.

ويكون هذا مع الحفاظ دائما على المميزات والخصائص البيئية والثقافية والإنسانية التي يجب الدفاع عنها، والمتمثلة في المميزات التراثية المشتركة والقيم التي لا تحمل في طياتها أي تصرفات أو سلوكيات متناقضة مع المبادئ العالمية المتعارف عليها.

تفرض التنمية المستدامة طموحات وخيارات مشتركة لتحقيق نوعية حياة أفضل، بالاهتمام بالمصلحة الفردية والجماعية والعمل على الإبداع والتقدم نحو المستقبل والعمل لمصلحة الأجيال المقبلة.

3–**البعد الأخلاقي**: يتمثل البعد الأخلاقي في إيجاد قيم وقواعد يمكن أن تقود سلوكات وتصرفات الإنسان اتجاه الطبيعة في الاتجاه السليم. ويتمثل هذا البعد في احترام الأفراد للكون الذي تعيش فيه الكائنات الحية، والتوقف عن الإضرار بالبيئة وتدميرها. إن البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة يدعم أي نشاط يخدم البيئة ويبعد الإنسان عن أي سلوك يضرها[2].

والبعد الأخلاقي للتنمية المستدامة يقوم على عاملين أساسيين هما:

- علاقة الأفراد فيما بينهم وبين سكان كوكب الأرض(المساواة بين أفراد الجيل الواحد والأجيال القادمة)؛
- علاقة الإنسان بالأرض والنبات والحيوانات في العالم بأسره.

إن نشر القيم الأخلاقية تتطلب تقديم إرشادات عملية من أجل نزعة استهلاكية تتحمل مزيدا من المسؤولية والتعاون، ويستلزم ذلك إقامة مؤسسات اجتماعية تهتم ببث القيم بين الأفراد. عن طريق نشر الوعي والتربية والدين مع التركيز على المحيط الاجتماعي الذي تقع عليه قيادة التنمية المستدامة.

(1)–زيد المال صافية، **حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص قانون دولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص44.

(2)– المرجع نفسه، ص45.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: قياس التنمية المستدامة

في السنوات السابقة كان قياس التنمية يعتمد أساسا على مؤشرات اقتصادية بحتة تقوم على الدخل الوطني الخام، متوسط دخل الفرد، ....الخ. لكن هذه المؤشرات سرعان ما أظهرت قصورها وهدم قدرتها على التحديد الدقيق لواقه التنمية، ما أوجب أساليب أخرى وإدخال مؤشرات جديدة فعالة أكثر.

المطلب الأول: أسس قياس التنمية المستدامة

1-مفهوم الاستدامة

منذ قمة الأرض عام 1992 ، أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة، وخصوصا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وتتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية، وتعمل من أجل تطبيقها.

بما أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تضمن في نفس وقت النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، أي أنها المجال الذي يشترك فيه كل أطراف المجتمع والبيئة والاقتصاد، هذا المدال هو ما يسمى بالاستدامة.

فيرى البعض أن الاستدامة هي: كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أو بين دول.

كما تعرف بأنها: "ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها، من أجل تلبية احتياجاتهم".

وهناك من يرى ان الاستدامة هي:

- "موضوع معقد وأحيانا يساء فهمه واستخدامه، فبالنسبة للعديد من الافراد تترجم الاستدامة بالقدرة على التعامل مع البيئة بأسلوب صحيح. ولا يعني ذلك فقط تخفيض أو تقليل العوادم أو النفايات".

والاستدامة هي عبارة عن نسيج يجب أن يلف جميع أوجه الحياة، ويترتب عليها تحديات لتطبيق المصفوفات الجديدة والحلول المناسبة في قراراتنا اليومية، وتترجم الاستدامة إلى خيارات وكل خيار له تكلفة حقيقية وهي عبارة عن مجموع التكاليف البيئية والاجتماعية والاقتصادية مقابل المنافع العائدة من كل خيار[1].

وببساطة أكثر فهناك من يعبر عن الاستدامة بمعرفة مدى تحقيق التنمية المستدامة لأبعادها ومدى استجابة القوانين والتشريعات للمعايير والمقاييس الدولية، ومدى تقبلها من قبل المؤسسات والأفراد، اضافة إلى التقييم الشامل لكافة

(1)- العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص31.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المتغيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في ظل الديمقراطية والحكم الراشد[1].

كما أن قياس التنمية المستدامة من أجل معرفة:[2]

- الفعالية الاقتصادية؛
- التضامن الاجتماعي؛
- المسؤولية البيئية.

مما سبق نستخلص العناصر التالية للاستدامة:[3]

أ-عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وانتاجية مستدامة، وبدون تحقيق هذه التطورات فلامجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة؛

ب-تختلف مفاهيم الاستدامة باختلاف المنظور الذي ينظر به للاستدامة فهناك منظور اقتصادي وبيئي واجتماعي، فمن المنظور الاقتصادي ينظر إلى الاستدامة باستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الانساني مثل الدخل والطعام والسكن، وأما من المنظور البيئي والاجتماعي معا فالاستدامة تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة من صحة وتعليم وعدالة.

2-قياس الاستدامة:

يرى الباحثون أن فكرة الاستدامة تقوم على مؤشرين هامين هما:

- **المؤشر البيئي**: ويسمى البصمة الايكولوجية والذي يسمح بقياس المساحة المستغلة من أجل التنمية مما يحدد بوضوح ما إذا كانت الممارسات مستدامة أم لا[4]؛
- **المؤشر الاجتماعي**: ويسمى بمؤشر التنمية الاجتماعية ويشمل البطالة والفقر ونوعية الحياة والتعليم والنمو السكاني، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بهذا المؤشر إلا أن الواقع الحالي للدول النامية لا يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة وهذا نظرا لتفاقم الفقر بكل أشكاله ومكوناته وأهمها الأمية، تفاقم البطالة، ارتفاع نسبة الوفيات، اضافة إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

---

(1)- Etienne Chomart, **Mesurer le développement durable , Indicateurs et Méthodes participatives**, Synthèse de 2 éme séminaire de travail sur les nouveaux indicateurs de richesse , 13 mars 2013 , sur le site: www. Provercy-cloge.com , vue le : 06-03-2017 , 20 :00, p8.

(2)- Thomas Hammer, **Comment mesurer le développement durable ?**, journée pratique EDD, Université Bern, Allemagne, 12 -09-2013, p9.

(3)- العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص34.

(4)-**Développement Durable** : Qu'est- ce que c'est ?, www. Provercy-cloge.com ,P5 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

ان معرفة التقدم في تطبيق التنمية المستدامة يستند على توفر المعلومات، وتسمح المؤشرات لصناع القرار بمعرفة ورصد التقدم المحرز في سبيل تحقيقها. حيث يقتضي التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية وتغيير أنماط صنع القرار، تتطلب مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة معايير الاعداد الجيد، وتكمن هذه المعايير في[1]:

- أن تعكس صحة المجتمع الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، وأن تكون طويلة الأمد على مر الأجيال؛
- أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها، أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها؛
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- أن تكون ذات قيمة حدية متاحة؛
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للتحكم فيها أم لا؛
- ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون قابلة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة انتاجها.

تختلف مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة باختلاف الهيئة المعدة لها، ويرجع ذلك إلى المتغيرات المأخوذة في الاعتبار، والغرض من المؤشر وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاتها.

1-التصنيف الأول لمؤشرات التنمية المستدامة:

حسب هذا التصنيف تقسم المؤشرات إلى خمس مؤشرات رئيسية وهي:[2]

أ-المؤشرات الاقتصادية: تعكس المؤشرات الاقتصادية المستدامة تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية ومن أهم هذه المؤشرات:

- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة ويتكون من نصيب الفرد من الناتج الاجمالي، حصة الاستثمار الثابت الاجمالي، وصادرات السلع والخدمات وواردات السلع والخدمات؛
- تغير أنماط الاستهلاك ويقاس من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة؛

(1)- نوري منير، **أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2008، ص ص 6-7.

(2)- الهام شيلي، **دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص ص 73-74.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الموارد والآليات المالية ويتم قياسها من خلال رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي أو من مجموع الدين الخارجي أو عن طريق صافي المساعدات الانمائية الرسمية المتلقاة من الناتج المحلي الاجمالي.

ب–المؤشرات الاجتماعية: وتتمثل في:

- مكافحة الفقر وذلك من خلال معدل البطالة، مؤشر الفقر البشري وعدد السكان يعيشون تحت خط الفقر؛
- الديناميكية الديمغرافية والاستدامة وتقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان؛
- معدل التعليم والوعي العام والتدريب ويقاس من خلال معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين والنسبة الاجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية؛
- حماية صحة الانسان وتعزيزها ويتم قياسها من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة وعدد السكان الذين يحصلون على المياه المأمونة والخدمات الصحية؛
- مؤشر السكن والأمن الاجتماعي وحماية المواطنين من الجرائم؛
- مؤشر التنمية البشرية وهو المؤشر الذي يعكس أهم أبعاد التنمية المستدامة.

ج–المؤشرات التكنولوجية: ان قياس الامكانات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الامكانيات التكنولوجية وتتضمن عدة مؤشرات منها:

- تنافسية القطاع الصناعي؛
- مؤشر الانجاز التكنولوجي؛
- مؤشرات البحث والتطوير والانفاق عليها.

د–المؤشرات البيئية: والتي تعبر عن مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف وتتمثل هذه المؤشرات في:[1]

- حماية نوعية موارد المياه العذبة وامداداتها؛
- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة؛

(1)- Raphael Mege , **Mesurer le développement durable , indicateurs et méthodes participatives,** Synthèse du 2eme Séminaire de travail sur les nouveaux indicateurs de richesse, France, 13 mars 2013,p8.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- مكافحة إزالة الغابات والتصحر.

هـ-المؤشرات السياسية: وهي متعلقة بقياس الحكم الراشد والتي يعبر عنها بالمستويات التي وصلت لها مبادئه وآلياته المتمثلة في: الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، محاربة الفساد وحرية الاعلام والعناية بحقوق الانسان[1].

2-**التصنيف الثاني:** لمؤشرات قياس التنمية المستدامة والذي جاء في فصول جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وتمثلت في صنفين أساسيين هما:[2]

أ- **المؤشرات القطاعية:** وتشمل:

- **البصمة الايكولوجية:** ويقيس الضغط الذي يمارسه الانسان على الطبيعة، حيث يقوم على تحديد المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته، ويتميز هذا المؤشر بالمرونة، الديناميكية والربط المباشر بين الحاجة والموارد؛
- **المحاسبة البيئية:** وهي عبارة عن وصف منهجي داخل اطار محاسبي للعلاقات المتبادلة بين البيئة والاقتصاد. وتقدم هذه الحسابات عدة عناصر منها تقويم الأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الاقتصادي؛
- **مؤشر التنمية البشرية:** ويعتمد على ادماج معطيات اجتماعية نوعية يحيط بأهم الجوانب الاجتماعية للتنمية ويرتكز على مستوى المعيشة، توفير فرص العمل، الحرية السياسية والاجتماعية.

ب-المؤشرات الأساسية: وتشمل أربع محاور أساسية هي:

- المؤشرات الاقتصادية: وفيها تغير أنماط الاستهلاك، الموارد المالية، ....الخ؛
- المؤشرات الاجتماعية: وتشمل حماية صحة الانسان، محاربة الفقر، التعليم،.....الخ؛
- المؤشرات البيئية: وتخص نوعية موارد المياه، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية؛
- المؤشرات المؤسسية: وتتضمن الحصول على المعلومات، وسائل الاتصال، استخدام الوسائل الالكترونية والتكنولوجيا.

المطلب الثالث: أنواع الاستدامة

تناول الباحثون عدة تصنيفات للاستدامة ومنها:

---

(1) - Raphael Mege, op cit,p9.

(2)- الطاهر حامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص ص 42-43.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-**التصنيف الأول**: في هذا التصنيف تم تحديد أنواع الاستدامة بناء على أبعاد التنمية المستدامة، وتمثلت هذه الأنواع في:[1]

أ-الاستدامة الاقتصادية: والاستدامة حسب البعد الاقتصادي هي حماية القدرات الانتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر وبهما يمكن لمجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لامتناهي سواء من جانبه التقني والتكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر.

وهنا لابد من التفرقة بين نظريتين مختلفتين للاستدامة الاقتصادية، فمن المنظور الاقتصادي البحت تعني الاستدامة استمرارية الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة.

أما من المنظور الاقتصادي الحديث للتنمية المستدامة فيقصد بالاستدامة توفر الغذاء والطاقة والمواد الخام والمستلزمات الانسانية بالكميات المطلوبة وبأسعار معقولة وهذه الموارد هي رأس المال الخاص بكوكب الأرض مما يستوجب توفر احتياطي استراتيجي مع العمل على زيادة هذه الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل، وذلك عن طريق:

- استخدام كافة الموارد بأقصى كفاءة ممكنة وبالتالي تقليل الفاقد إلى أدنى حد ممكن؛
- عدم تجاوز المعدل الذي يمكن إعادة توليد تلك الموارد عنده؛
- تحقيق أقصى استخدام ممكن للموارد المتجددة.

ب-الاستدامة البيئية: وهي أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية لضمان حماية البشر كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون والقضاء على طبقة الأوزون والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد المتجددة.

ويترجم هذا البعد مفهوم الرعاية البيئية أو الاعتناء بها وذلك لتحقيق ما يسمى بالكفاءة البيئية التي تؤدي إلى:

- خلق القيمة؛
- جودة الحياة؛
- جودة السلع والخدمات؛
- الاستهلاك القابل للتطور والاستمرار.

وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الانتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

(1)- العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ج–الاستدامة الاجتماعية: وفق هذا البعد فالاستدامة هي القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش كالحصول على الحاجيات الاساسية من أكل وصحة وتربية وتعليم وسكن وكذلك الحصول على الخدمات والسلع سواء كانت عينية أو معنوية والمساهمة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم. لتحقيق هذه الاستدامة يستوجب وجود تآلف داخل نفس المجتمع والسهر على توفير نسيج اجتماعي منسجم بعيدا عن التوترات والصراعات السياسية.

فالاستدامة الاجتماعية هي الوضع الذي يكون فيه البشر قادرين على النمو والتطور عن طريق المساواة في الدخل والثروة ومواجهة البطالة وارتفاع معدلات الجريمة وبالتالي فإن فقدان الأمان يؤدي إلى دمار بيئي، والفقر هو أكبر المهددات للأمن الاجتماعي والاقتصادي.

2–**التصنيف الثاني للاستدامة:** ويقوم على درجة قوة الاستدامة، وتنقسم إلى:

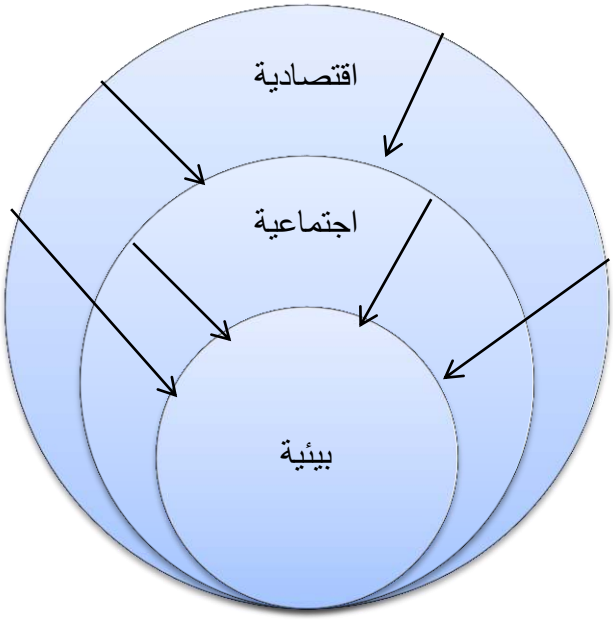
أ–الاستدامة الضعيفة[1]: تقوم الاستدامة الضعيفة على أنه هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن ذلك يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة وايجاد بدائل للموارد غير المتجددة والاستخدام الأمثل للموارد الحالية، أو البحث عن حلول تكنولوجية للمشاكل المتعلقة بنفاذ الموارد والتلوث وأن أي مشكلة أخرى ستظهر من خلال التطور التقني، كما يرى اصحاب هذه النظرة أن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن والمتمركز حول البشر ولا في معاييره أو مؤسساته وممارساته، بل إن تلوث الماء والهواء ونفاذ الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والممارسات غير السليمة في التعامل مع البيئة، ومن ثم كبح مثل هذه الممارسات عبر سن تشريعات وتغيير السياسة العامة وزيادة التعليم وتغيير القوانين الضريبية والتأكيد على الالتزامات الأخلاقية نحو الأجيال المستقبلية، كما يرى أنصار هذا النوع أنه على الرأسمالية أن تستوعب المشاكل البيئية بشكل أفضل عن طريق ادخال تحسينات على وكالات مراقبة البيئة وترشيد استخدام الموارد.

ويوضح الشكل الموالي الاستدامة معالم الضعيفة:

(1)- الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (03): مستوى الاستدامة الضعيفة



المصدر: عبد الباقي محمد، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009-2010، ص41.

يوضح هذا الشكل كيف أن التوسع في البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حساب رصيد الموارد البيئية.

ب-الاستدامة القوية: لم تطرح الاستدامة الضعيفة مسألة انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على هذا الأخير، إلا أن محدودية الموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفيئة يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة.

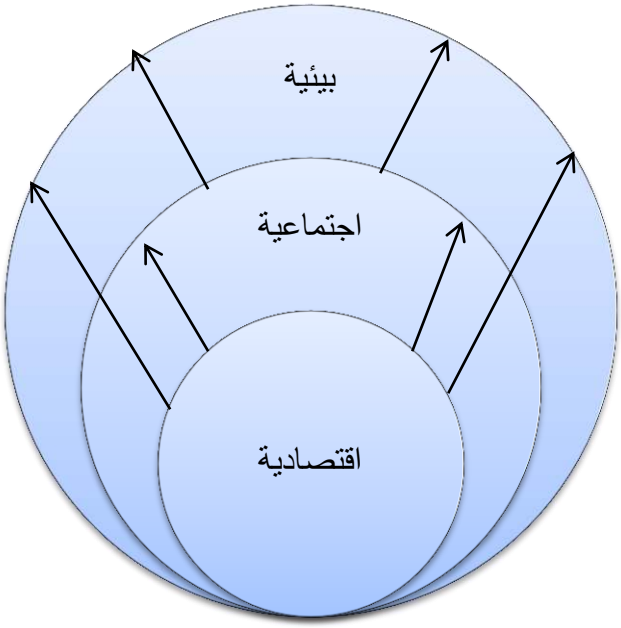
لذا ينظر أنصار الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي إلا إذا تم إجراء تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقف البشر اتجاه الطبيعة ولذل تؤكد وجهة النظر هذه على أنه لابد من حدوث ثورة في النموذج المهيمن إذا ما أريد انقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي، وبهذا فهم يرون أن على البشر تكييف أنفسهم للحفاظ على الطبيعة المهددة بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتهم، وأن هدف الاستدامة هو حماية الأنواع البيئية الطبيعية ليس من أجل خير وسعادة البشر فقط. كما هو الحال في النموذج المتمركز حول البشر ولكن للتأكيد أيضا على أن للطبيعة حقوق حيوية متشابهة[1].

والشكل الموالي يوضح الاستدامة القوية:

(1)- الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (04): مستوى الاستدامة القوية



المصدر: عبد الباقي محمد، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009-2010، ص40.

يوضح هذا الشكل أن إمكانية التوسع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب ان تتم في إطار الحدود البيئية لضمان وجود استمرارية للعملية التنموية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

مما سبق نخلص إلى أن التنمية المستدامة هي فلسفة تقوم على استغلال الموارد والثروات الطبيعية بما يخدم المجتمع دون الضرر بالبيئة وكذا بالتنظيم المحكم للعلاقات والممارسات والنشاطات البشرية سواء كانت أخلاقية، بيئية وسياسية وفق معايير ومبادئ أخلاقية واجتماعية تقوم على اقرار مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الثروات والموارد بين الاجيال الحاضرة، وكذا الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في هذا الاستغلال.

فقد ساهم ظهور هذا المفهوم في بروز قواعد تراعي الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للأنشطة والتي تهدف إلى وقاية كوكب الأرض من التدهور الذي أصابه.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني: التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

أشرك الفكر الحديث المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حيث بالإضافة إلى تعظيم أرباحها وجب عليها مراعاة معايير أخرى منها حماية البيئة.

وعلى هذا الأساس تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارتها، كما توجب عليها دراسة آثارها أنشطتها ومدى تأثيرها على المجتمع الذي تنشط فيه وذلك بتحديد كافة الأطراف والفئات المتأثرة به.

بالإضافة إلى الالتزام بكافة الشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانين والتشريعات الدولية والوطنية، والتي تصدرها وتراقبها الهيئات التي تهدف إلى تطبيق التنمية المستدامة على المستوى الجزئي وجعلها ثقافة سائدة في كافة المؤسسات باختلاف أنشطتها وقطاعاتها.

وفي هذا الفصل سنتناول الفئات المتأثرة بنشاط المؤسسة وكذا الجهود التي تبذلها في سبيل استيعاب مبادئ التنمية المستدامة وادراجها في وظائفها وكذا إلى الممارسات التي تترجم أبعاد التنمية في ظل القوانين والأنظمة المنظمة لها.

وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المؤسسة المستدامة

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: أدوات تحقيق الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: المؤسسة المستدامة

أصبح من الضروري على المؤسسات في اطار سعيها لتبني التنمية المستدامة الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف ذات المصلحة معها ومعرفة تطلعاتهم واهتماماتهم في عملية تحديد سياساتها المثلى لتبني مفاهيم وأسس التنمية المستدامة وكيف يتم تطبيقها.

المطلب الأول: نظرية أصحاب المصالح

ان تبلور فكرة أصحاب المصلحة في الفكر الإداري بدأ مع أعمال كل من آدم سميث (1759) ومينز وبيرل (1932) وبرنارد (1938). أما ظهوره كمفهوم فيرجع لاجتماع عام 1963 في معهد ستانفورد للأبحاث في الولايات المتحدة، وبعد ذلك تنوعت نظرة التخصصات لهذا المفهوم[1].

1-مفهوم أصحاب المصالح:

ان النظرية الكلاسيكية لأصحاب المصلحة تأخذ جذورها من بقاء المؤسسة ثم تمتد إلى أربعة مجالات أساسية: التخطيط الاستراتيجي، نظرية النظم، المسؤولية الاجتماعية والنظرية التنظيمية.

وينظر ادوارد فريمان لمفهوم أصحاب المصالح باعتباره أول من وضع الأفكار في نظرية سميت بنظرية "أصحاب المصلحة"، وقد وضع مفهوما يغطي مشاكل منظمات الأعمال الاستراتيجية، كما يعبر عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها:" الاستجابة الاجتماعية للشركات" ويؤكد على ضرورة التفاعل المتبادل بين المنظمات وأصحاب المصالح فيها.

بينما يعرفهم فريمان بأنهم: "الجماعات والأفراد التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بإنجازات وأهداف المؤسسة"[2].

ويعرف أصحاب المصالح في معهد ستانفورد للأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1963 على أنهم: "الجماعات التي بدونها تتوقف المنظمة عن العمل".

وعليه فأصحاب المصلحة هم كل الفئات والأفراد التي تؤثر في نشاط المؤسسة وتتأثر بآثار هذا النشاط، كما أنهم يمثلون مجمل المتفاعلين في بيئة المؤسسة العامة الخاصة وكذا البيئة الداخلية لها، ما أوجب على المؤسسات العمل على تلبية حاجياتهم ومتطلباتهم.

أما في مجال إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح، فقد كان فريمان هو أول من طرح العلاقة مطالبا ب:

-الشركات بتشخيص كل صاحب مصلحة من ذوي العلاقة؛

---

(1)- اسماعيل زحوط، حمزة رملي، **دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المؤتمر الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص326.

(2)-أحمد القطامين، **الادارة الاستراتيجية**،(تنمية، مفاهيم، وحالات تطبيقها)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص25.

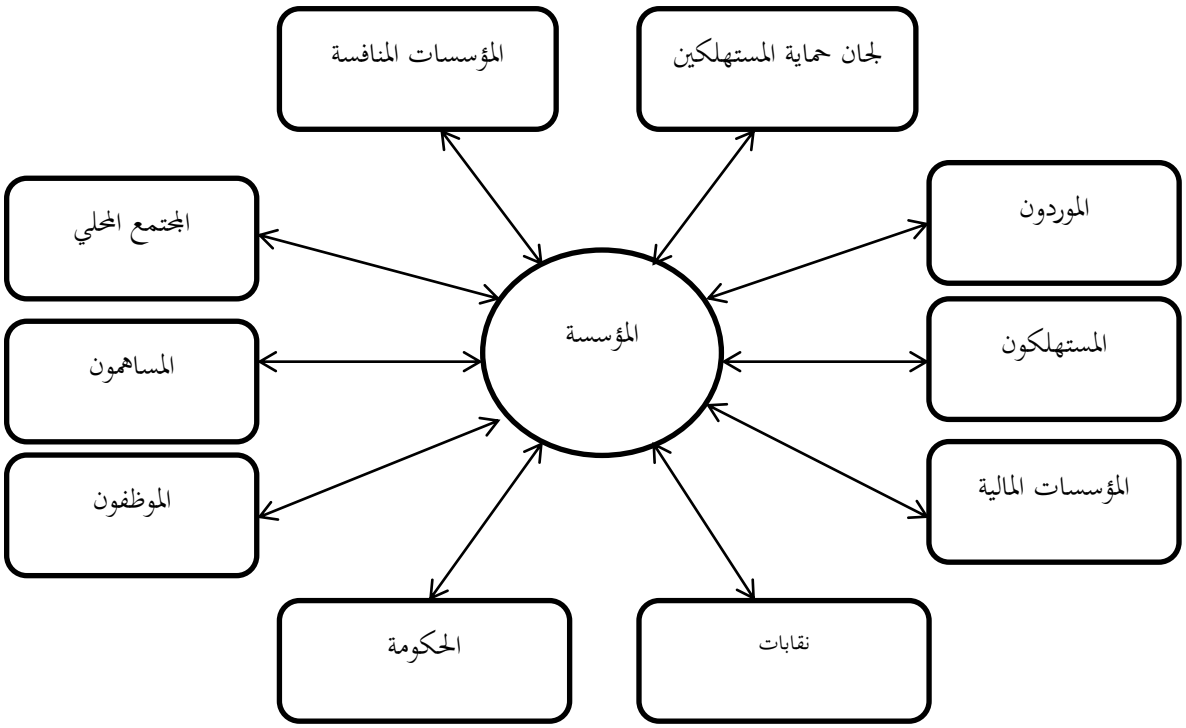
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-توضيح وتحديد كيفية التعامل من خلالها معهم؛

-العمل على إشباع رغباتهم[1].

ويوضح الشكل الموالي خريطة أصحاب المصالح:

الشكل رقم (05): خريطة أصحاب المصالح



المصدر: أحمد القطامين، **الادارة الاستراتيجية**،(تنمية، مفاهيم، وحالات تطبيقها)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص25.

2-تصنيف أصحاب المصالح في المؤسسة:

هناك العديد من التصنيفات التي تناولت الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسة، ومنها:

أ-التصنيف الأول: وحسب هذا التصنيف قسم أصحاب المصالح إلى:[2]

- **فئة عملاء المنشأة**: وتشمل جميع الجهات والأفراد والمستهلكين أو المستفيدين من السلع أو الخدمات التي تقدمها المنشأة؛
- **فئة الملاك**: وتتمثل في أصحاب رؤوس الأموال أفراد أو مجموعة من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين إذا كانت مملوكة ملكية خاصة أو الدولة إذا كانت مملوكة ملكية عامة؛

(1)- العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص84.

(2)- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص106.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **فئة العاملين بالمنشأة:** وتشمل جميع العاملين بالمنشأة بغض النظر عن طبيعة أعمالهم، ومواقعهم في الهيكل التنظيمي؛
- **فئة أفراد المجتمع:** وتشمل جميع أفراد المجتمع الذي تعمل فيه المنظمة ضمن نطاقه وخاصة الأفراد المحيطين بالمنشأة جغرافيا وربما كل الجمهور.

ب–التصنيف الثاني: وحسب هذا التقسيم قسم أصحاب المصالح إلى ثلاث فئات رئيسية، موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): أصحاب المصالح في المؤسسة المستدامة

أصحاب المصالح التقليديون	أصحاب المصالح الملحقون	أصحاب المصالح الجدد
– كبار المساهمين	– الجمعيات الصناعية	– المنتخبون
– العملاء والزبائن	– الهياكل المهنية	– الرأي العام
– الاداريون والعاملين	– الحكومة	– الجمهور
– النقابات	– المشرعين	– المنظمات غير الحكومية
– المنافسين	– الاعلام والصحافة	– المجتمع المحلي
– الموردون	– الجهات السياسية	– المؤسسات الدينية
– المقاولون من الباطن	– المنظمين	– المجتمع المحلي والعالمي
– المجتمع المالي	– جمعيات المستهلكين	– جماعات الضغط والتأثير

المصدر: سعد العنزي، محاولة عادلة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2007، ص5.

حسب هذا الجدول تم تحديد أصحاب المصلحة في ثلاث فئات حسب درجة تفاعلها وتأثرها وتأثيرها في نشاط المؤسسة.

ج–التصنيف الثالث: وهو التصنيف الأشمل[1]:

- **المساهمون** :يمثل المساهمون فئة مهمة جدا من أصحاب المصالح والمستفيدين المباشرين من نشاط المؤسسة الاقتصادية .إن هؤلاء المالكون يتحملون مخاطر الاستثمار من خلال المغامرة بأموالهم الخاصة متوقعين عائدا مجزيا ومناسبا من هذه الاستثمارات .إن كل من يحوز على جزء من رأسمال المؤسسة مهما كان وزنه لديه الحق في توجيه سياسة المؤسسة فبالإضافة إلى الربحية التي تمثل المعيار الأهم في توجيه استراتيجيات وسياسات المؤسسة

(1)– البنك العربي، **تقرير الاستدامة 2015**، ص17.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

واتخاذ قرارات الاستثمارية، فمن حق المساهمين أيضا أن يفرضوا الجوانب الاجتماعية في وضع ورسم تلك السياسات .فالمستثمرون لا يسعون فقط إلى الربح على المدى القصير فقط بل وعلى المدى الطويل كذلك وهذا ما يدعوهم إلى تبني سياسة اجتماعية وبيئية في المؤسسة.

- **الزبائن** :إن هذه الشريحة من أصحاب المصالح ذات أهمية كبيرة لكل المؤسسات الاقتصادية بدون استثناء . فوجود هذه الأخيرة مرتبط بإنتاج سلع أو خدمات وهذه يستهلكها زبائن وطبيعة التعامل معهم وإقناعهم باستهلاك هذه المنتجات عمل مهم من أعمال إدارة التسويق في أي منظمة من المنظمات.
- **العمال** :تشمل هذه الفئة جميع العاملين من إداريين وفنيين وفئات أخرى .ويعتبرون مصدر ثروة للمؤسسة، حيث أن لهم مصلحة مهمة لا تقتصر على الأجور فحسب بل تتعداها إلى توفير ظروف عمل ملائمة كمحيط العمل .فالعمال يساهمون وبشكل إيجابي في تحسين نوعية الإنتاج والخدمات.
- **الموردون** :يمكن أن ينظر للعلاقة بين الموردين والمؤسسات الاقتصادية على أنها علاقة مبنية على الثقة المتبادلة والوثيقة جدا .لذلك يتوقع كل طرف من الطرف الآخر أن يصون هذه العلاقة ويحترمها ويبادر إلى تعزيزها . ويتعلق الأمر بخلق نوع جديد من العقود مع موردي المؤسسة تتمثل في عقود على المدى الطويل، وليس الهدف هو الحصول على أفضل الأسعار فقط بقدر ما هو الحصول على خدمات ومنتجات ذات نوعية جيدة وخلال فترات دائمة ومستمرة .
- **المجتمع المحلي**: يمثل شريحة مهمة من المستفيدين وهو كل من يقطن أو يعيش حول محيط وحدات الإنتاج ويتأثرون سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة من هذا النشاط الذي تمارسه المؤسسة إن حياة وتطور المجتمع والتجمعات المحلية تعتمد وبشكل مباشر على التأثيرات الاقتصادية للمؤسسات خاصة فيما يخص توفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى مساهمة الضرائب والجمعيات في المحافظة على الخدمات العامة وكذا التجارة .
- **البيئة الطبيعية** : ويقصد بها كل من التربة، الماء والهواء وقد أصبح المجتمع معنيا بشكل كبير وبتزايد مستمر بالآثار البيئية التي تتركها الممارسات المختلفة للمؤسسات الاقتصادية على صحة الإنسان وعلى النباتات والحيوانات.
- **جماعات الضغط** :منذ ثلاثة عقود تقريبا تجمعت بعض الهيئات التي لها أثر دولي تحت لواء منظمات غير حكومية يكمن دورها في إثارة الرأي العام وكذا الإعلام حول الممارسات السيئة للمؤسسات الاقتصادية.
- **الحكومة** :تمثل فئة من المستفيدين تعير لها المؤسسات الاقتصادية أهمية كبيرة لأنها الممثل القانوني للدولة[1].

(1)- البنك العربي، مرجع سبق ذكره، ص17.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **المنافسون** :تنتظر المؤسسات الاقتصادية المتنافسة مع بعضها البعض عدالة المنافسة و وضوح آلياتها والاتفاق على إجراءاتها وأن لا تكون منافسة غير عادلة وشريفة.

3- أصحاب المصالح والتنمية المستدامة:

ترتكز علاقة المؤسسة بأصحاب المصالح على نسيج من علاقات الثقة والتي تتحقق مع الوقت، من خلال إشراك العمال في الأرباح (تكون معرّفة ومحددة على أساس الحوار)، بالإضافة إلى التعامل مع تلك التي تعكس عدم الفهم وسوء التفاهم مع الأحداث المتكررة لغموض المعلومات، فالعلاقات مع المساهم تبنى بوضوح وتكون إما نقطة قوة أو ضعف أساسية. وتشكل كل من عولمة الأسواق، قوة بعض المتدخلين، الغش في المنتجات المشتقة، خطرا على فتور العلاقة ما بين المسير والمساهم، وبصفة عامة، تعتبر العلاقات مع الأطراف ذات المصلحة الأساسيين هامة جدا وتتعلق بـ: القدرة على السبق، التنبؤ، حالات المصلحة، والتحكم في الأزمات،...،الخ [1]؛

كما تتقاطع مفاهيم أصحاب المصلحة مع المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالتمية المستدامة حيث يسعى كلاهما إلى تبني مبدأ الانصاف ومبادئ العدالة الاجتماعية والتي تنص على ايجاد التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة المتضاربة، اضافة إلى كون التنمية المستدامة ترتكز في تطبيقها على المستوى الجزئي على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة، ويظهر الاهتمام بمتطلبات الأطراف ذات المصلحة في ظل التنمية المستدامة في ظل النشاطات والمهام والعمليات التي دعمت بها وظائف المؤسسة كالتسويق الأخضر، الانتاج النظيف، الموارد البشرية المستدامة ....الخ.

المطلب الثاني: ادماج التنمية المستدامة في المؤسسة

ان الاسقاط المباشر لمفهوم التنمية المستدامة في المؤسسة، لا يعطي صورة واضحة لإمكانية تطبيقه والاجراءات اللازمة لذلك، لأنه تعريف شامل ولا يأخذ خصوصية المؤسسة بعين الاعتبار.

وعليه أوجب إدخال مختلف أبعاد التنمية المستدامة ضمن نشاطات ووظائف المؤسسة في اطار دعم وتعزيز المؤسسات المستدامة، وهو ما أفرز تطوير الوظائف التقليدية للمؤسسة ودعمها بأنشطة ومجالات جديدة تشمل أبعاد التنمية المستدامة وتدعم أهدافها، فظهرت وظيفة التنمية المستدامة كوظيفة مستقلة، إضافة إلى ادراج قيم ومفاهيم التنمية المستدامة في باقي الوظائف.

1-**وظيفة التنمية المستدامة:** تعرف هذه الوظيفة بكونها مجموعة المهام والأنشطة والعمليات التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسة مراعية في ذلك ضرورة إدماج الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية ضمن نشاطاتها التقليدية.

(1)-Monnet, M. **Les parties prenantes d'un contexte de développement durable**. Journée de Développement Durable, AIMS, IAE Aix-en-Provence, 2005, pp. 2-15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

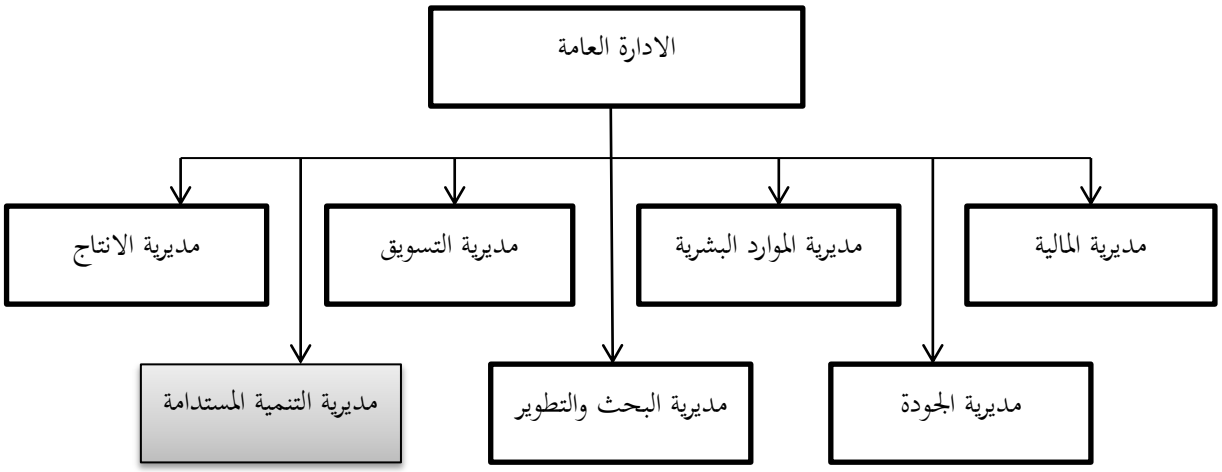
فمن خلال هذه الوظيفة تمارس المؤسسات نشاطاتها ووظائفها وفق مبادئ التنمية المستدامة ووفق منهج يحافظ على سلامة البيئة ويدعم تحقيق أهدافها. وتتمثل مهام هذه الوظيفة في:[1]

- الحوار مع الأطراف ذات الصلة وتحديد رهانات المؤسسة؛
- تحديد سياسة واضحة للتنمية المستدامة؛
- نشر وتبليغ لسياسة التنمية المستدامة؛
- مراقبة مختلف الخطوات.

كما أن هيكلة وظيفة التنمية المستدامة تحتاج إلى تقسيم أو توزيع الأدوار والمهام مع المديريات والوظائف الأخرى في المؤسسة، وعليه فعادة ما يتم دمجها ضمن الهيكلة أو في شكل عمليات أو نشاطات أو حتى وظيفة تعنى بمسائل البيئة، أي أن نشاطات ومهام التنمية المستدامة تأخذ شكلين هما:

- دمج أبعادها ومهامها ضمن مديرية من المديريات الأساسية للمؤسسة؛
- تأخذ شكل مديرية مستقلة، كغيرها من المديريات المستقلة في الهيكل التنظيمي، كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): موقع مديرية التنمية المستدامة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: مريم قطوش، **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، دراسة حالة مؤسسة عين الكبيرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص99.

(1)- مريم قطوش، مرجع سبق ذكره، ص95.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من هذا الشكل يتضح استقلالية وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسة، ومن خلالها يتم تجسيد أبعاد وأهداف التنمية المستدامة كما تظهر اهتمام المؤسسة بهذا المفهوم.

2-دمج التنمية المستدامة في وظائف المؤسسة : في حال دمجها في الوظائف الأخرى فيبرز وظائف جديدة في المؤسسة تتمثل في:

أ-الموارد البشرية المستدامة: ان الشغل الشاغل للموارد البشرية المستدامة يكمن في العمل على تطوير أداء المؤسسة ومسؤوليتها الاجتماعية، آخذة في الاعتبار الجانب الايكولوجي والمجتمعي، لغرض الحفاظ على الأجيال ومن هنا فإن رهان الموارد البشرية بما يستجيب لرهانات وتطلعات التنمية المستدامة هو دعم التشغيل، المحافظة وتحديث وتطوير الكفاءات البشرية مع مرور الزمن، وتنمية وتثمين المورد البشري باعتباره الثروة الحقيقية لأي مؤسسة أو دولة.

وتهتم إدارة الموارد البشرية المستدامة بالعديد من النقاط أهمها:[1]

- العمل على ادماج العاملين المنتسبين الجدد بصفة تدريجية؛
- مساهمة المؤسسة في زيادة اندماج عمالها وموظفيها؛
- توظيف وادماج الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- الممارسة المسؤولة والعادلة الخاصة بالعمل والمسار المهني أو الوظيفي؛
- دعم الأفراد المتعثرين ماليا؛
- فتح باب المشاركة في النتائج المحققة من طرف المؤسسة بصفة عادلة.

ب-الإنتاج الأنظف: يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف بأنه: "التطبيق المستمر لاستراتيجية متكاملة لوقاية البيئة، على العمليات والمنتجات والخدمات بغرض زيادة الكفاءة والحد من المخاطر التي يتعرض لها الانسان والبيئة[2]."

ويؤدي الانتاج الأفضل إلى الحفاظ على المواد الخام والمياه والطاقة والعمل على التخلص من المواد الخطيرة والسامة، والعمل على خفض كمية ودرجة خطورة كل الانبعاثات والمخلفات التي تصدر خلال عملية الانتاج، اضافة إلى تخفيض

(1)- سراج وهيبة، **استراتيجية تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير مدرسة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص15.

(2)- صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر، **نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2006، ص108.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التأثيرات البيئية والصحية والأمنية للمنتجات خلال دورة حياتها بداية من استخراج المواد الخام، أثناء عملية التصنيع والاستخدام إلى غاية التخلص النهائي منها[1].

ويعتمد الإنتاج الأنظف على الابتكارات البيئية والتي ترتبط بتكنولوجيات الانتاج الأنظف والتي عرفتها لجنة التنمية المتواصلة التابعة للأمم المتحدة (2001): "بأنها التكنولوجيات التي تحمي البيئة وهي أقل تلويثا وتستعمل جميع المواد على نحو متواصل، كما تعيد تدوير مزيد من مخلفاتها ومنتجاتها، وتعالج المخلفات المتبقية منها[2]".

وتمن وظيفة الإنتاج الأنظف للمؤسسة في:

- زيادة الانتاجية؛
- خفض تكاليف التشغيل ورفع مستوى تكنولوجيا الانتاج؛
- حماية المواطنين، البيئة والعمال؛
- تجنب المساءلة القانونية وتحسين صورة المشروع؛
- توفير عائد مادي اضافي للمشروع.

كما يسمح الإنتاج الأنظف ب[3]:

- استرداد الموارد الطبيعية عوضا عن إتلافها أو هدرها؛
- الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه؛
- الالتزام بالقوانين البيئية.

وتنقسم تكنولوجيات الإنتاج الأنظف إلى:

- تعديل المنتج[4]: عن طريق إعادة التدوير والتقليل عند المنبع؛
- إدارة النفايات: ويعرفها المشرع الجزائري وفقا للمادة 3 من القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 بأنها: "كافة العمليات المتعلقة بجمع النفايات وفرزها ونقلها وتخزينها وتثمينها وازالتها بما في ذلك مراقبة هذه العملية"[5].

(1)- فاتح مجاهدي، شراف براهيمي، **برنامج الإنتاج الأنظف كآلية لزيادة فعالية ممارسة الادارة البيئية ودعم الأداء البيئي للمؤسسة**، مجلة أداء المؤسسات، العدد 01، 2011-2012، ص78.

(2)-مريم قطوش، مرجع سبق ذكره، ص115.

(3)- صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر، مرجع سبق ذكره، ص112.

(4)- مريم قطوش، مرجع سبق ذكره، ص115.

(5)- القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ج- التسويق الأخضر: تعددت الكتابات التي تناولت موضوع التسويق الأخضر فمنهم من استخدم مصطلح التسويق الايكولوجي، ومنهم من أطلق عليه التسويق المستدام وكذلك التسويق الأخضر، والذي يعرف ب:

- عملية متكاملة تهدف إلى التأثيرات في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم نحو التوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة، وتعديل عاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع ذلك، والعمل على تقديم منتجات ترضي هذا التوجه بحيث تكون المحصلة النهائية هي الحفاظ على البيئة وحماية المستهلك[1].
- التسويق الأخضر هو التزام المؤسسة بالتعامل بالسلع والخدمات الصديقة للبيئة (السلع والخدمات التي لا تضر بالمجتمع والطبيعة) أو القيام بالأنشطة التسويقية في إطار الالتزام الفوري بالمسؤولية البيئية[2].

والتسويق الأخضر في المؤسسة يمكنها من[3]:

- تحسين سمعة المؤسسة عن طريق الثقة والمصداقية وتبنيها للمسؤولية البيئية والاجتماعية والمالية؛
- تحقيق الميزة التنافسية؛
- تحقيق الأرباح باستغلال التوجه البيئي؛
- إلغاء النفايات أو تقليلها.

ويتألف المزيج التسويقي الأخضر من العناصر التالية[4]:

المنتج الأخضر: وهي منتجات تلبي حاجيات المستهلك وتلقى القبول الاجتماعي ويتم انتاجه بطريقة مستدامة؛

التسعير الأخضر: وهي اسعار تحمل بعض الاضافات بسبب كلفة البحث والتطوير المستمر؛

التوزيع الأخضر: استخدام منافذ توزيع لمنتجات خضراء وملائمة للمستهلكين؛

الترويج الأخضر: وهي الأنشطة الترويجية التي تتضمن التوجه البيئي.

إضافة إلى هذه العناصر يتم إضافة أربع عناصر أخرى منها: المعلومات الخاصة بالرقابة على القضايا البيئية، العمليات للتأكد من استخدام الحد الأدنى للطاقة، السياسات التي تشجع وتدعم التوجه البيئي والأفراد ذو الكفاءات التي تجسد الفكر البيئي والتنمية المستدامة[5].

(1)- محمد سعيد أحمد، **التسويق الأخضر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص59.

(2)- تامر اليازوري، أحمد نزار النوري، **التسويق الأخضر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص53.

(3)- حليمة السعدية قريشي، شهلة قدري، **التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنتجات والحكومات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص376.

(4)- محمد سعيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص90-92.

(5)- تامر البكري، **التسويق أسس ومفاهيم معاصرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص252.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

د- وظيفة البحث والتطوير البيئي (في مجال التنمية المستدامة): وهو ذلك النشاط البيئي الابداعي الذي يتم على أساس قواعد علمية بهدف زيادة مخزون المعرفة البيئية في المؤسسة، واستخدامها في تطبيقات جديدة وتحقيق عائد مجزي، كما يعرف بأنه الفحص المعمق الهادف إلى اكتشاف معرفة بيئية جديدة بأمل أن تكون تلك المعرفة مفيدة في تطوير المنتج أو عملية انتاجية جديدة[1].

ويعنى البحث والتطوير البيئي في المؤسسة بما يلي:

- أبحاث تعدف إلى التقليل من التلوث الهوائي؛
- الحد من المخلفات السامة؛
- اعادة استعمال المخلفات؛
- اكتشاف مصادر جديدة للطاقة النظيفة؛
- تطوير وتحسين المنتجات الموجودة وطرق الانتاج المستخدمة في المؤسسة.

هـ- التصميم الأخضر: وهو عملية تركيب ،مزج وتوليف التي يكتسب فيها المنتج صفات مميزة، حيث يجب الأخذ في الاعتبار التكلفة، الأداء، قابلية التصنيع، السلامة وتوقعات الزبون، ويهدف التصميم الأخضر إلى تسيير المواد المستعملة عن طريق تسهيل إعادة التصنيع، اعادة تدوير المنتجات واسترجاع الطاقة، والتقليل من النفايات وتطوير دورة حياة المنتج[2].

المطلب الثالث: مقومات ومزايا التنمية المستدامة في المؤسسة

التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة هي عملية ضمان تنمية عبر مقاربة كلية للأداء، مصانة عبر الزمن، تقاوم المخاطر، تحترم نظاما صريحا وجليا من القيم تتطلب عدة ممثلين فاعلين داخليين وخارجيين في ظل منطق تنموي[3].

1-مقومات تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة:

ولتحقيق هذه الاستدامة يجب:[4]

- القيام بعملية تحسيسية وجمع المعارف والمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- التزام الادارة العليا بتبني مسار التنمية المستدامة؛

(1)-مريم قطوش، مرجع سبق ذكره، ص129.

(2)- المرجع نفسه، ص131.

(3)- رابح حميدة، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة** (دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011، ص66.

(4)-Hadelin de Beer, **L'entrprise et le developpement durable**, centre d'animation et de recherche en écologie politique, Etopia , Octobre 2010, pp 6-7.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- التحديد الدقيق والواضح لخطوط المسؤولية داخل المؤسسة من أجل تحديد الأطراف المسؤولة عن تنفيذ سياسة التنمية المستدامة؛
- اعلام وتعبئة العاملين والموظفين وكذا النقابات بالمسار الذي ستتبناه المؤسسة؛
- تحديد المخاطر والتهديدات التي تسببها المؤسسة على الصحة البشرية والبيئية والناتجة عن منتجاتها؛
- تحديد الالتزامات القانونية الجاري العمل بها سواء اقتصادية، بيئية أو اجتماعية؛
- وضع وتحديد نظرة المؤسسة في مجال التنمية المستدامة؛
- اعداد خطة للمهام واستراتيجية الأعمال تبعا للمسائل والقضايا ذات الأولوية المحددة مسبقا؛
- إنشاء لجنة دائمة للتنمية المستدامة تضم خبراء داخليين وخارجيين في المجال؛
- إعداد المؤشرات والمصادقة عليها؛
- ضمان التكوين المستمر للعمال، النقابات، الموردين والأطراف الأخرى المعنية.

2- مزايا تبني المؤسسة للتنمية المستدامة:

تستفيد المؤسسة من تبنيها للتنمية المستدامة من تحقيق قيمة مضافة وتحسين أدائها الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي ومن أهم ما تتوصل إليه ما يلي:

أ-الزيادة من جاذبية المؤسسة:

يمكن للمؤسسة المستدامة تثمين سمعتها من خلال قدرتها على الاستجابة لتطلعات المجتمع اتجاهها بالإضافة إلى هذا التأثير على صورة المؤسسة، تعتبر الاستدامة مكسبا اضافيا يعزز شرعية ومصداقية المؤسسة، فالمؤسسة المستدامة تجذب المساهمين عن طريق[1]:

- تخفيض المخاطر، خلق القيمة، خلق رأسمال امتيازي؛
- تحسين نوعية العلاقة التي تربطها بالموردين والممولين الذين تعمل على اختيارهم على أساس مدى التزامهم بحماية البيئة؛
- جذب رجال الأعمال، العملاء، المستهلكين، من خلال تقديم منتجات سليمة وخدمات آمنة من خلال السلوكات الأخلاقية؛
- تطوير أداء المستخدمين من خلال مساعدتهم على تحقيق قدرتهم على التميز والابتكار.

(1)- Hadelin de Beer, op.cit, pp2-3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب–تحسين أداء المؤسسة:

- المؤسسة المستدامة تستفيد من الفعالية نتيجة التحكم في التكاليف والابتكار؛
- توسيع قدرة المؤسسة على التجديد من خلال التزامها باتباع الممارسات السليمة في اتجاه التنمية المستدامة؛
- ربح المال والوقت من خلال المعرفة المطورة وأخذها بعين الاعتبار، الحوار الجيد مع الأطراف ذات المصلحة؛
- خفض التكاليف من خلال تحديد مناطق اللافعالية ومن ثم تخفيض الآثار السلبية والتوقع بالخسائر التي قد تترتب عنها؛
- تحسين أدائها في السوق المالي، كما تزيد من امكانية التفاوض مع البنوك ومؤسسات التأمين من خلال الأخذ بعين الاعتبار تسيير المخاطر البيئية؛
- الاستفادة من تخفيض التكلفة المرتفعة للجزاءات ومصاريف المحامين نتيجة احترامها للتشريعات البيئية والاجتماعية؛
- تخفيض معدل الحوادث نتيجة تطبيق أسس الاحتياط والحذر[1].

ج–ضمان استمرارية المؤسسة: من خلال:

- أن تقوم المؤسسة بالتوقع بالقواعد الجديدة فيما يخص الجوانب الاجتماعية والبيئية بالاتجاه أبعد من القوانين الموجودة كما يمكنها المساهمة في وضعها؛
- المساهمة بشكل فعال في حماية المحيط المحلي والعالمي من خلال تقليل المخاطر الناتجة عن نشاطها والاهتمام أكثر بمكونات النتائج العضوية لمنتجاتها.

(1)- Edwin Zaccai ,**Qu'est-ce que le développement durable ?** intervention lors du cycle de conférences , RIO le développement durable 10 ans après, cité des sciences, Paris, France , 2002 , P5

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

ان التجسيد الحقيقي لمبادئ التنمية المستدامة في المؤسسة يظهر من خلال التغيير والتحسين في أدائها وأنشطتها بما يتوافق مع متطلبات تحقيق الاستدامة وتبنيها، ويعكس الواقع الاجتماعي الاقتصادي والبيئي للمؤسسة وكذا مدى تطبيقها لمبادئ الحوكمة مدى التزامها بتبني التنمية المستدامة بأبعادها.

المطلب الأول: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المؤسسة (المسؤولية الاجتماعية)

ان تزايد الضغوطات النظمية على المؤسسات أدى إلى ظهور مفاهيم ادارية حديثة تدفع بالمؤسسات إلى تحقيق مصالح المجتمع الذي تعمل فيه، اضافة إلى الاستمرارية وتحقيق الأرباح، ومن بين هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

1-ماهية المسؤولية الاجتماعية:

أ- **تعريف المسؤولية الاجتماعية:** لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية واضحا في النصف الأول من القرن العشرين، لكن مع تعدد الدراسات والأبحاث ظهرت عدة تعاريف منها:

- عرفها Drucker بأنها: "التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه[1]".
- وقد أشار Holmer إلى أنها: "التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمة ومكافحة التلوث وخلق فرص وحل مشاكل الاسكان والمواصلات وغيرها[2]".
- كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها :"جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم" .[3]
- كما تعرف بأنها: "مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع، والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتيجيتها[4]".

وعليه فالمسؤولية الاجتماعية هي التزام من خلاله تمارس المؤسسة نشاطاتها وأعمالها ضمن اطار تحترم فيه الحقوق الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية والبيئية التي تعمل فيها، كما تساهم في تطوير المجتمع وتحسينه.

---

(1)- طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي العامري، مرجع سبق ذكره، ص49.

(2)- الصيرفي محمد، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007، ص15.

(3)- نجم عبود نجم ، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 73.

(4)- ثامر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص18.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب– عوامل ظهورها: ان ظهور المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة لعدة متغيرات ساهمت في ذلك منها:

- **العولمة**: سعت المنظمات عمومة واستجابة غلى تيار العولمة المتنامي والضاغط إلى ابراز اهتمامها بحقوق الانسان، توفير ظروف عمل آمنة للعمال وعدم تشغيل الأطفال والمحافظة على البيئة؛
- **تزايد الضغوطات الحكومية والشعبية**: من خلال التشريعات الداعية لحماية البيئة، العمال والمستهلك؛
- **التطورات التكنولوجية المتسارعة**: والتي أفرزت ثورة في مجالات تقنية المواد وديناميكيات التشغيل مما انعكس على توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين؛
- **المنافسة الدولية**: اتسعت المنافسة بسبب اتساع السوق وحدودها لتنتقل المنافسة المحلية والإقليمية إلى المنافسة العالمي وأبرز أمثلتها الشركات متعددة الجنسيات؛
- **الكوارث والفضائح الأخلاقية**: حيث أدت هذه الكوارث والفضائح إلى سن قوانين تنظم التعامل مع قضايا الرشوة والتلاعب.[1]

ج–مبادئ المسؤولية الاجتماعية: تقوم المسؤولية الاجتماعية على جملة من المبادئ الأساسية هي:[2]

- الحماية وإعادة الإصلاح البيئي: بفضل تقديم المنظمة لمنتجات وممارسة العمليات والأنشطة اليومية التي تراعي البيئة مع الترويج للتنمية المستدامة؛
- القيم والأخلاقيات: حيث يقع على عاتق منظمات الأعمال تطوير وتطبيق المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة مع أصحاب المصلحة؛
- المساءلة والمحاسبة: الكشف عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لاتخاذ القرارات؛
- تقوية وتعزيز السلطات: تحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع؛
- الأداء المالي والنتائج: تعويض المساهمين عن الأرباح والعوائد مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل؛
- مواصفات موقع العمل: اعتبار العاملين شركاء قيمين في العمل من خلال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وخالية من المضايقات؛
- العلاقات التعاونية: لابد أن تتسم ممارسات منظمات الأعمال بالعدالة والأمانة مع مختلف الشركاء.

(1)– أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة في المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة بومرداس، 14-15 نوفمبر2006، ص4.

(2)– المرجع نفسه، ص5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- أهمية وأبعاد المسؤولية الاجتماعية:

أ- أهمية المسؤولية الاجتماعية:

يرى العديد من الباحثين أن تبني المؤسسة لمزيد من الدور الاجتماعي في استراتيجيتها، يخلق لها العديد من الفوائد في مقدمتها تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وترسيخ المظهر الايجابي لدى العملاء والعاملين، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية أمام المؤسسات المماثلة، بالإضافة إلى أن تبني المؤسسات للتوجه الاجتماعي بصفة عامة بما فيه البيئي يؤدي إلى تحسين مناخ العمل السائد في المؤسسة واتساع التعاون والترابط بين مختلف الأطراف مما يزيد من انتاجية المؤسسة وتجعل منتوجاتها مقبولة ومطلوبة من قبل المجتمع، يضاف غلى هذا الأثر الايجابي الذي تتركه المسؤولية الاجتماعية على المؤسسة إذ لا يقتصر على هذه الأخيرة فقط وإنما يتعدى إلى المجتمع والدولة، فبالنسبة إلى المؤسسة واضافة إلى ما ذكر أعلاه من فوائد فإن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المالي والأداء المتطور والقبول الاجتماعي، أما بالنسبة للمجتمع فإن العائد سيتحقق له جراء اهتمام مؤسسات به إلى زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع ومنهم المعوقين وقليلي التأهيل،... والاستقرار الاجتماعي والثقافي وازدياد الوعي بأهمية الاندماج بين المجتمع والمؤسسات، وزيادة الوعي الاجتماعي والثقافي والبيئي، أما بالنسبة للدولة فستخفف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل توفير الخدمات والاحتياجات الصحية، التعليمية، الثقافية[1]،...

ب-أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تقوم المسؤولية الاجتماعية وفق Carrol على الأبعاد الأربعة التالية:

- **البعد الاقتصادي**: ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية، يجب أن تؤخذ في اطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي؛
- **البعد القانوني**: ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك ويحتوي مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تحترم من قبل المؤسسات وبالشكل الذي يعزز الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك ومع العاملين وكذلك مع عدم الاضرار بالبيئة؛
- **البعد الأخلاقي**: الذي تراعي من خلاله المؤسسات الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبا لأي ضرر قد يلحق بالمجتمع؛

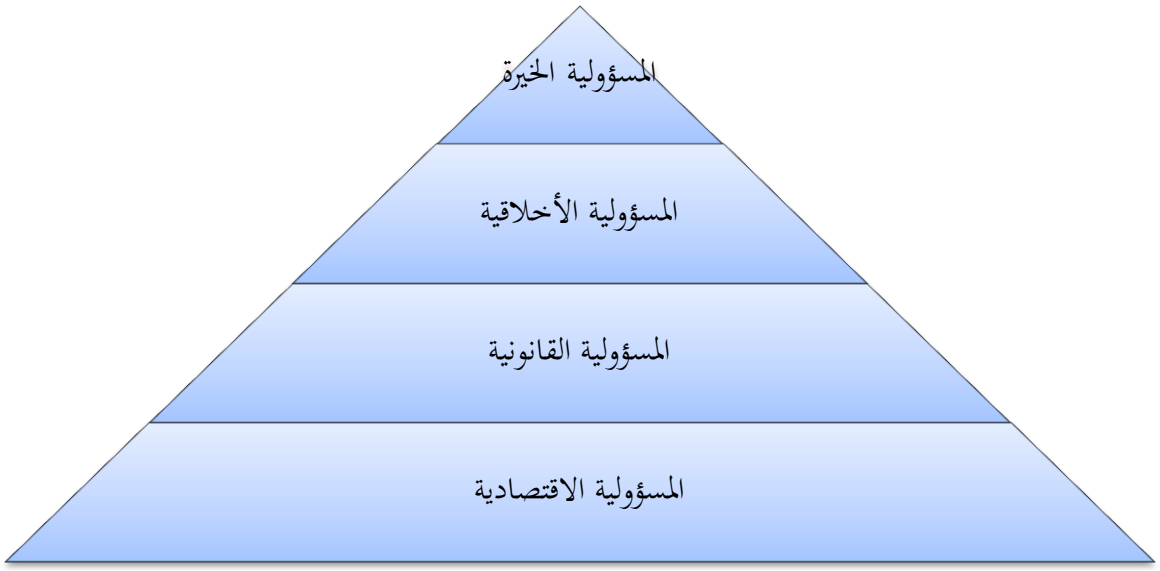
(1)- عبد الغفور دادن، حفصي رشيد، **المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، 20-21 نوفمبر 2012، ص407.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **البعد الخيري**: الذي يشتمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المؤسسة في هذا الإطار قضية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها.[1]

وقد لخص Carrol هذه الأبعاد في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): هرم Carrol للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: طاهر محسن منصور الغابري، صالح محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص83.

يوضح الشكل الترابط بين الأبعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية واعتماد كل بعد على الآخر، أي أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة يقوم على اسقاط البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بكل متطلباته وركائزه.

المطلب الثاني: البعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة (الإدارة البيئية)

ان الاهتمام بالبيئة من قبل المؤسسة الاقتصادية الساعية لتبني التنمية المستدامة يرجع إلى كونه أحد الركائز والأبعاد الأساسية لها، ويعتبر نظام الإدارة البيئية الأداة التي تستعين بها المؤسسة لتجسيد هذه الرؤية.

1-ماهية نظام الإدارة البيئية:

أ-تعريف نظام الإدارة البيئية:

(1)- طاهر محسن الغابري، صالح محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص82.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تعرف المنظمة العالمية للتقييس" الإيزو" نظام الادارة البيئية بأنه: " جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والممارسات والمسؤوليات والاجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها[1]".

كما يعرف بأنه مجموعة من الإجراءات الموثقة والمهيكلة والقابلة للتحقق منها، تأخذ صيغة المراحل المتعددة والمتكاملة وتعالج كل الأمور بدءا من الإدارة وممارسات العمل إلى التقنيات والرعاية القانونية، والتي يتم وضعها لتلبية وإدامة وتحسين مستوى السياسات والأهداف والبيئة[2].وعليه فنظام الإدارة البيئية هو الأداة الإدارية التي من خلالها تستطيع المؤسسة تحسين الجوانب البيئية لأنشطتها والتحكم في الآثار السلبية لها.

ب–خصائص نظام الإدارة البيئية:

يتصف نظام الإدارة البيئية بمايلي:[3]

- تنشئ أعلى مستوى من التزام المؤسسة بمنع التلوث؛
- تحديد المستلزمات القانونية والتنظيمية؛
- تحديد الجوانب البيئية المرتبطة بنشاطات المؤسسة ومنتجاتها وخدماتها؛
- تشجع على التخطيط البيئي عبر دورة الحياة الكاملة للمنتج أو الخدمة أو العملية التنظيمية؛
- يؤسس إجراءات تحقق مستويات أداء بيئية مستهدفة؛
- تخصيص الموارد ووضع برامج تدريبية لازمة لتحقيق المستوى المطلوب؛
- قياس الأداء البيئي للمنظمة مقابل سياستها البيئية وأهدافها لتحديد مدى ملائمتها ومدى الحاجة إلى التحسين؛
- تأسيس خطوط اتصالات واضحة.

ولتأسيس نظام بيئي هناك العديد من المواصفات الدولية التي يمكن الاعتماد عليها في وضع نظام إدارة بيئية فعال.

ويلخص الجدول الموالي أهم هذه المواصفات:

(1)- نجم العزاوي، عبد الله حكمت الغفار، مرجع سبق ذكره، ص122.

(2)- زين الدين بروش، جابر براهيمي، **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات**، دراسة حالة شركة اسمنت، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 22-23 نوفمبر 2011، ص648.

(3)- نجم العزاوي، عبد الله حكمت عبد الغفار، مرج سبق ذكره، ص122.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (04): أهم مواصفات نظم الإدارة البيئية

المواصفة	الدولة أو المنظمة	الحالة	تاريخ الإصدار
EMAS	الاتحاد الأوروبي	تنظيم	2001-1993
B57750	بريطانيا	مواصفة محلية	1994
X300	فرنسا	مواصفة محلية	1995
ISO14001	منظمة الإيزو	مواصفة دولية	2015-1996

المصدر: زين الدين بروش، جابر براهيمي، **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات**، دراسة حالة شركة اسمنت، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 22-23 نوفمبر 2011، ص650.

وتعتبر هذه المواصفات المرجع الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسات في وضع نظامها البيئي المناسب، وتعد مواصفة ISO 14001 الأهم والأكثر انتشارا.

2-مكونات نظام الإدارة البيئية ISO 14001

الإيزو 14000 هو مجموعة من المعايير القياسية الموضوعة من قبل المنظمة العالمية للتقييس، وهو مواصفة قياسية تشمل المكونات الأساسية لمتطلبات الإدارة البيئية داخل المؤسسة، كما تشتمل على المتطلبات الأساسية التي يجب تحقيقها من قبل المؤسسة حتى يتم تأهيلها على شهادة الإيزو14001[1].

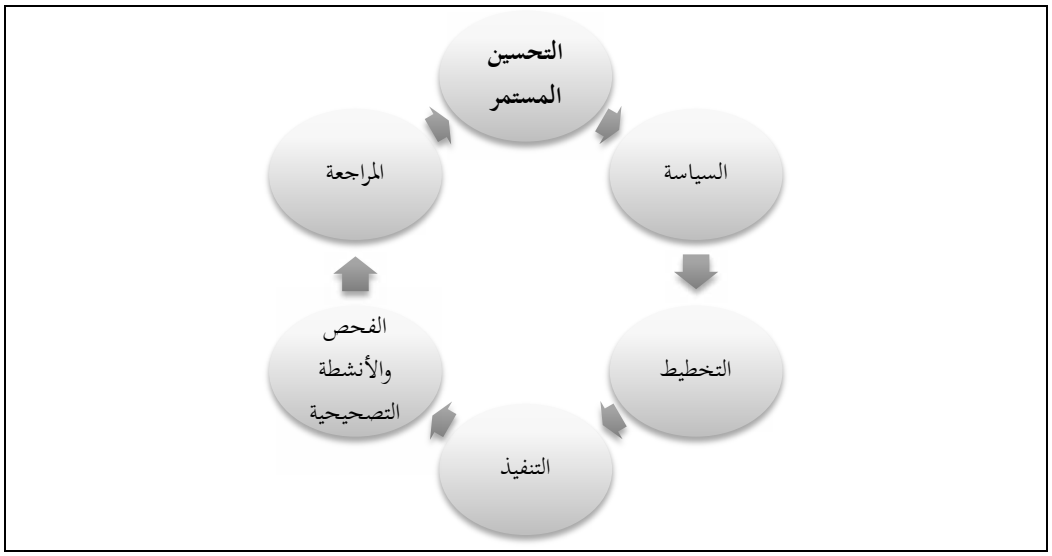
ويصاغ برنامج الإدارة البيئية لتحقيق الأهداف التي وضعتها المؤسسة وقد يتكون من العمليات والأنشطة والإجراءات التي يتم تطبيقها للحد من التأثيرات السلبية لنشاط المؤسسة على البيئة وتحديد المسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة لأن الهدف الأساسي من الإيزو 14001 هو التحسين المستمر، وبالتالي تحسين الأداء البيئي للمؤسسة ومنه تحسين نوعية البيئة في المجتمع.

والشكل الموالي يوضح مبدأ وهدف نظام الإدارة البيئية ISO 14001:

(1)- مريم قطوش، مرجع سبق ذكره، ص72.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (08): عجلة التحسين المستمر (ديمنغ)



المصدر: محمد أبو القاسم محمد، **نظم الإدارة البيئية**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 29، مصر، 2005، ص28.

يوضح الشكل المكونات الأساسية لنظام الإدارة البيئية وهي كما يلي:[1]

أ-السياسة البيئية: وهي صيغة تعبر عن التزام المؤسسة بالإدارة البيئية، كما أنها عبارة عن إعلان الإدارة العليا لالتزامها نحو البيئة، وهذه السياسة تعمل كأساس لنظام الإدارة البيئية، وتعطي الرؤية البيئية للمؤسسة ويجب نشرها ليكون الجميع على علم بها؛

ب-التخطيط: ويشمل على :

- تحديد الجوانب البيئية؛
- تحديد أي من هذه الأبعاد له تأثير بيئي؛
- تحديد المتطلبات التشريعية وأي من المتطلبات الأخرى؛
- إنشاء الأهداف وتصنيفها؛
- إنشاء نظام إدارة بيئية لتنفيذ تلك المهام.

ج- التنفيذ: ويتكون من:

- الهيكل الوظيفي بالشركة لتحديد الأدوار؛
- التدريب وخلق الكوادر وتطابق برامج التدريب مع المتطلبات؛

(1)- محمد أبو القاسم محمد، **نظم الإدارة البيئية**، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 29، مصر، 2005، ص ص30،29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الاتصالات؛
- التوثيق؛
- ضبط العمليات؛
- مواجهة الطوارئ.

د–التحقيق والإجراء التصحيحي: عن طريق:

- المراقبة والقياس؛
- حالات عدم المطابقة؛
- الاجراءات التصحيحية؛
- السجلات البيئية؛
- المراجعة الداخلية والخارجية.

هـ–مراجعة الإدارة: وهي أساس التحسين المستمر، وهي للتحقق من أن نظام الإدارة البيئية كفء.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي والسياسي للتنمية المستدامة في المؤسسة

1–البعد الاقتصادي:

ان الهدف الأساسي لأي مؤسسة هو النمو والتطور وخلق القيمة والثروة، ويعتبر هذا شكلا من أشكال خلق قيمة اقتصادية تساهم في التنمية المستدامة، كما تهدف المؤسسة للمحافظة على هذه القيمة على المدى الطويل، وعليه يمكن اعتبار المؤسسة كعون فاعل في التنمية المستدامة، من خلال تجنيد مواردها ونماذج سيرها لوضعها بشكل دائم لخدمة التنمية المستدامة.

وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم المؤسسة ب:

أ– **خلق القيمة لمؤسسة ضمن مجال التنمية المستدامة:** ويتم تحديد خلق قيمة اقتصادية من خلال موضع الشركة ضمن شبكات التحليل التالية:

١–العلاقات مع المقاولين بالباطن والموردين: تسمح العلاقات مع المقاولين بالباطن والموردين بتقييم تألق المؤسسة، ومن بين الأسئلة التي يجب على المؤسسة أن تطرحها[1]:

(1)-Olivia Verger et Autres, **La prise en compte de la RSE dans les relations avec les fournisseurs des pays en développement** (Problématique, Pratique et Axe de Progrès), IMS publications, France, 2004, pp. 7-18.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- طبيعة الالتزامات التي تسند لمولي الخدمات. هل هي مماثلة لتلك الأنشطة الرئيسية للمؤسسة فيما يتعلق بالأمن وحقوق الإنسان خاصة؟؛
- دعم التطوير. هل المورد مدعّم في سياسته الخاصة لتطوير الجودة، الأمن، حماية البيئة،...الخ
- طبيعة العلاقات، هل هي عادلة من الناحية التجارية؟
- تفكير المقاولين بالباطن، هل هو امتداد لنشاط المؤسسة عن طريق سياسة التفرقة، والمساعدة على خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة للعمال القدامى لكي يصبحوا مقاولين بالباطن؟

٢-العلاقة مع الزبائن: يمكن أن تعكس العلاقات مع الزبائن من خلال المواقف التالية:[1]

- سوء العلاقة: ومن مظاهره عدم الشفافية وعدم احترام ممارسات التنافسية؛
- علاقة جيدة، كما في كثير من المؤسسات الكبرى، يمكن أن تكون مؤطرة بمواثيق أخلاقية تدعى بالمبادئ، التي تكون المؤسسة ملزمة بتطبيقها في علاقاتها مع زبائنها ومقيّمة بانتظام عن طريق استقصاءات ومقابلات متكررة.

٣-الوضعية في السوق: من خلال، حالة الاحتكار التام أو احتكار القلة، وحسب النظرية الاقتصادية التقليدية، مؤسسة في وضعية احتكار الكل، لها حرية الخيار للمستهلكين وممارسة أسعار جد مرتفعة، ويمكن أن يعيق الابتكار وتعقيم فرص البحث عن الموارد والمعارف النافعة، هذه السلوكيات تساعد على بناء عراقيل للتنمية المستدامة، في المقابل تكون حالة الاحتكار مؤقتة ويمكن تعديلها، ولا تكون بالضرورة مناقضة للتنمية المستدامة[2].

٤-الأثر على النسيج الاجتماعي-الاقتصادي المحلي: تلعب المؤسسة دورا أساسيا في الاقتصاد المحلي، بما في ذلك الاقتصاد الوطني للبلدان السائرة في طريق النمو، فهي توظف، تقوم بتسديد الضرائب والرسوم. لكن مساهمتها يمكن أن تكون أكثر اتساعا إذا تم إعادة استثمار النتائج محليا، استعمال المنتجات الوسيطة المحلية، توظيف المسيرين الجهويين المنتسبين إلى البلدان الامتيازية عوض الاستعانة بالأجانب،...،الخ[3]؛

٥-المؤسسة وإدارة المعرفة: قد تتميز إدارة المعرفة بالإرادة، الانفتاح والشفافية إزاء المجتمع المدني بصفة عامة والجماعات العلمية بصفة خاصة.

ب-استدامة خلق القيمة: قد تدفع المصاعب الاقتصادية المؤسسة على المدى القصير إلى الانحراف عن مسار الاستدامة، أما إذا كان الانحراف مؤقتا، وكانت معالجة التخفيضات المحتملة للنشاط بشكل جيد على المستوى البيئي

(1)-Olivier Verger,op.cit, pp. 7-18.
(2)-Cove, R.. **Developing value: The business case for sustainability in emerging markets**. Washington, D.S: World Bank, 2002, p. 34.
(3)- Dominique HERON, **L'entreprise et le pilier économique du développement durable**, EpE publications, France, p 9.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والاجتماعي، فإن مساهمة المؤسسة يمكن أن تستمر، أما على المدى الطويل، فتعتمد استدامة المؤسسة على عوامل إما خارجية، وإما داخلية يمكن مراقبتها. وتتمثل هذه العوامل في:

١-العوامل الخارجية: يمكن وضع عوامل الضعف التالية[1]:

- المخاطر القطرية: طبيعة السياسة مثل التوطين، التصريح الإداري لممارسة النشاط، وبصفة عامة تتمثل المخاطر القطرية في الاستقرار الاقتصادي، وتكون أخطر، إذا كانت المؤسسة تمارس عددا كبيرا من الأنشطة؛
- التبعية: والتي تؤثر على معظم أو جزء من عمليات الإنتاج ؛
- سخط الزبائن من خلال أداء المنتج والخدمة أو لأسباب أخرى؛
- ضياع الأرباح المفاجئة.

٢-العوامل الداخلية : استدامة المؤسسة تتأثر بالعوامل الداخلية التالية[2]:

- الإدارة: يمكن أن تكون أدوات الإدارة غير فعالة بما فيه الكفاية؛
- الشيخوخة: لا يعتبر كرهان اجتماعي فقط ، فيجب الأخذ في الاعتبار خطر ضياع الخبرة والتي تضر بالمؤسسة، في القابل، أصبح التعامل اليوم بنماذج تسيير الشباب المتميزين (Séniors)، دون أن ننسى الاستفادة من مؤهلاتهم، من خلال نقل رأس مال المعرفة والخبرات للشباب؛
- رأسملة الخبرات المهنية للعمال: تلتزم المؤسسات بإدارة المعرفة التي تسمح بالتقاطع والمحافظة على المعارف والعناية بالثروة الداخلية للمعرفة والخبرات.
- الرؤية المستقبلية: إذا كانت هناك هيكلة مخصصة من قبل المؤسسة (خاصة رهان التكيف والاستدامة)؛
- سياسة البحث: أساسية إذا واجهت المؤسسة خطر فقدان التكنولوجيا؛

٣-العلاقات مع المساهمين (الأطراف ذات المصلحة الأساسيين): ترتكز على نسيج من علاقات الثقة والتي تتحقق مع الوقت؛

٤-دور الدولة: لا تقوم الدولة بدعم المؤسسة في سياق الاقتصاد الحر، لكن ينتظر منها أداء الأدوار التالية[3]:

- ضمان السلامة الاقتصادية، القانونية والاجتماعية والتي تعتبر جزء من وظائف الملكية، فالمؤسسة بحاجة إلى ممارسة نشاطها ضمن إطار قانوني وضريبي وتشريعي مستقر ؛

(1)- Larson, A.L., Teisberg, E.O. & Johnson, R.R.. **Sustainable Business: Opportunity and value creation**, Interface Studies, 2000, pp. 1-12

(2)-Octave Gélinier et Autres, **Développement durable :Pour une entreprise compétitive et responsable**, ESF éditeur, France, 2005, pp. 64-73.

(3)- Reinette Nel, Marsja Hall-Green, **Our Sustainability Performance**, SASOL Annual Report, KPMG, Johannesburg, 2007, pp. 65-66.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- عمل السلطات العمومية: يكون من خلال التنظيم، ويترجم أيضا من خلال البنى التحتية الكبرى (الطرقات، المنشآت الفنية الكبرى، خطوط السكك الحديدية السريعة).

2-البعد السياسي للتنمية المستدامة (الحوكمة):

الحوكمة هي مجمل القواعد و الآليات والممارسات التي تشكل في مجموعها نظاما تسييريا رقابيا يهدف إلى ضبط السلطات التقديرية لمسيري المؤسسة من جهة و تحديد علاقتهم بالأطراف ذات المصلحة من جهة أخرى، بغية تعظيم قيمة المؤسسة و ضمان استمراريتها وتتحقق فعاليتها من خلال تكريس أخلاقيات العمل داخل المؤسسة وعلى وجه الخصوص الشفافية ،المسؤولية والإفصاح.

أ-مبادئ الحوكمة:

تقوم الحوكمة في المؤسسات على المبادئ التالية:[1]

١-**تأكيد أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات:** وذلك عن طريق تنمية اسواق تتسم بالشفافية والكفاءة كما يتعين أن يتماشى مع الأحكام القانونية؛

٢-**حقوق المساهمين:** فهم يمتلكون الحق في المشاركة أو على الأقل الإحاطة علما بالقرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة؛

٣-**المعاملة المتكافئة للمساهمين:** حيث يتم التعامل معهم بصفة متكافئة وبمنع تداول الأسهم بعيدا عن الشفافية والإفصاح،

٤-**دور أصحاب المصالح في المؤسسة:** حيث تحمي الحوكمة حقوق أصحاب المصالح، كما تضمن لهم الحق في المشاركة والحصول على المعلومة؛

٥-**الإفصاح والشفافية:** وهو بالإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالوضع المالي والأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة؛

٦-**مسؤوليات مجلس الإدارة:** حيث على هذا الأخير العمل بناء على توافر المعلومات وكذا بهدف تحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.

ب-الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في المؤسسات:

هناك أربع أطراف أساسية تؤثر وتتأثر بالحوكمة في المؤسسات وهي:

- **المساهمون:** ان الاهتمام بالمساهمين وتحقيق أهدافهم يكون من خلال الاسهام في اختيار مجلس الإدارة وحسن اختيار الإدارة العليا من أجل إدارة شؤون المؤسسة؛

(1)- سعد العنزي، مرجع سبق ذكره، ص27.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **أصحاب المصالح**: وتشمل جميع الأطراف التي لها مصلحة داخل المؤسسة، والذين في أغلبهم لديهم مصالح متضاربة وعلى مبادئ الحوكمة الموازنة بين جميع هذه المصالح؛
- **مجلس الإدارة**: وهو أعلى سلطة في المؤسسة بتفويض من المساهمين حيث تعود له كامل الصلاحيات في اتخاذ القرارات، والإجراءات لتحقيق أهداف ومصالح أصحاب المصلحة؛
- **الإدارة**: وهي المسؤولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية التي ينشرها المساهمين، كما أنه حلقة الوصل بين جميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

-كما أن لحوكمة المؤسسات مجموعة من الخصائص أبرزها هي:[1]

- الانضباط: وهو أن تحرص المؤسسة على إتباع السلوك الأخلاقي في كل العمليات و الأنشطة والقرارات؛
- الشفافية: وتعني المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة بتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في المؤسسة؛
- الاستقلالية :يقصد بها الفصل بين الملكية و الإدارة و كذا استقلالية الرقابة عن التنفيذ ؛
- المساءلة : أي أن كل مسؤول في المؤسسة معرض للمساءلة عن عمله أمام المساهمين.

(1)- صديقي خضرة، **المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012، ص 5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: أدوات تحقيق الاستدامة في المؤسسة

ان التوجه المستدام للمؤسسات يفرض عليها الامتثال إلى المعايير والأدوات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ التنمية المستدامة على مستواها، وهي مجمل ما اتفق عليه من قبل المنظمات والاتفاقيات الدولية التي تسير هذا التوجه وتحدده.

المطلب الأول: المعايير والمواصفات القياسية الدولية

تعددت المواصفات الدولية التي تساعد المؤسسات الاقتصادية في تطبيق التنمية المستدامة، وأصدرت هذه المواصفات من قبل العديد من الهيئات والمنظمات.

1-مواصفات المنظمة الدولية للتقييس ISO:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اقترحت العديد من الدول الأوربية إنشاء منظمة دولية متخصصة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف منها توحيد المواصفات المعتمدة في الصناعة لتسهيل عملية التبادل التجاري.

تأسست المنظمة الدولية للمواصفات والتقييس ISO عام 1947 في جنيف بسويسرا لتسهيل التعاون وتوحيد المواصفات الصناعية على المستوى الدولي.

وقامت الإيزو بإصدار العديد من المواصفات في مختلف المجالات، ومن المواصفات المتعلقة بالتنمية المستدامة: ISO 9000 وISO 14000 وISO 26000 السلسلة الأولى متعلقة بأنظمة الجودة والثانية بأنظمة الإدارة البيئية والثالثة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[1].

أ- المواصفة ISO9001 الخاصة بالجودة:

هذه المواصفة عبارة عن سلسلة تحدد وتصف العناصر الرئيسية المطلوب توفرها في نظام الجودة وإدارتها، الذي يتعين أن تصممه وتتبناه إدارة المؤسسة للتأكد من أن منتجاتها تتوافق أو تفوق حاجات ورغبات المستهلكين.

تقوم مواصفة ISO9001 نسخة 2015 على جملة من البنود تتمثل في:

- **البند الأول: مجال التطبيق؛**
- **البند الثاني: المرجعية؛**
- **البند الثالث: التعريفات**
- **البند الرابع: سياق عمل المؤسسة، ويضم:**

(1)- http:// www.iso.org/iso/fr/iso 9001-2015, le 21-0 3-2017 , 15 :20 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- 1-4 فهم المؤسسة وسياق العمل
- 2-4 فهم متطلبات الجهات ذات العلاقة
- 3-4 تحديد مجال تطبيق نظام إدارة الجودة
- 4-4 وجود نظام إدارة الجودة

- **البند الخامس: القيادة: وتتم عن طريق:**

- 1-5 القيادة والالتزام
- 2-5 سياسة الجودة
- 3-5 الأدوار والمسؤوليات

- **البند السادس: التخطيط يتم تحديد**

- 1-6 الإجراءات اللازمة للتعامل مع الأخطار المحتملة
- 2-6 أهداف الجودة وخطط التحقق
- 3-6 التخطيط لمواكبة التغييرات

- **البند السابع: الدعم يتم ضبط وتحديد**

- 1-7 الموارد (البنية التحتية، بيئة العمل، الوعي وضبط أجهزة الفحص والقياس)
- 2-7 الكفاءات
- 3-7 التدريب
- 4-7 الاتصال والتواصل
- 5-7 الوثائق والتوثيق

- **البند الثامن: العمليات يجب**[1]:

- 1-8 التخطيط وضبط العمليات
- 2-8 دراسة احتياجات السوق والتواصل مع العملاء
- 3-8 عملية التخطيط للعمليات
- 4-8 ضبط توريد الخدمات واللوازم
- 5-8 تطوير المنتجات والخدمات

(1) - http:// www.iso.org/iso/fr/iso 9001-2015, le 21-0 3-2017 , 15 :20 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- 8-6 تحقيق المنتج والخدمة
- 8-7 إطلاق المنتج والخدمات
- 8-8 المنتج أو الخدمة غير المطابقة

- **البند التاسع: قياس الأداء:**

- 9-1 الرصد والقياس والتحليل والتقييم
- 9-2 المراجعة الداخلية
- 9-3 مراجعة الإدارة

- **البند العاشر: التحسين**

- 10-1 التحسين العام
- 10-2 عدم التطابق والاجراءات التصحيحية
- 10-3 التحسين المستمر[1].

ووفقا لمواصفة ISO9001 فإن إدارة الجودة تقوم على المبادئ التالية:

- التركيز على العميل؛
- القيادة؛
- مشاركة العاملين؛
- العمليات ؛
- التحسين؛
- صنع القرار المبني على الأدلة والحقائق؛
- إدارة العلاقات.

ب- مواصفة ISO14001 الخاصة بنظام الإدارة البيئية: تمثل المواصفات الدولية ISO 14001 متطلبات عامة لنظام الإدارة البيئية يصلح للتطبيق على أية منظمة أيا كان نوعها أو حجمها، أو تبعيتها وهذه المواصفات تمثل نظاما للإدارة البيئية الأكثر تطبيقا على مستوى العالم، ويمنح تطبيق متطلبات هذه المواصفة للمؤسسة عدة فوائد أهمها:

- رضا العميل والمستثمرين؛

(1)- http://www.iso.org/ iso/fr/introduction-to-iso-14001_fr , le 28-03-2017, à 12 :10.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تحسين العلاقة مع المجتمع والحكومة؛
- تحسين صورة المؤسسة ونسبة المشاركة في السوق؛
- الوفاء بمتطلبات إجازة النظام؛
- تقليل الحوادث؛
- تسهيل الحصول على الخامات.

ولتطبيق هذه المواصفة يجب توفر المتطلبات التالية:

0-مقدمة

1-المجال

2-المراجع القياسية

3-مصطلحات وتعاريف

4-سياق المؤسسة: فهم حاجيات وتطلعات الأطراف ذات المصلحة، تحديد مجال نظام إدارة الجودة ووضع نظام الإدارة البيئية؛

5-القيادة: السياسة البيئية، تحديد الأدوار والمسؤوليات والسلطات في المؤسسة؛

6-التخطيط: تحديد الفرص والتهديدات، الأهداف البيئية والتخطيط لتحقيقها؛

7-الدعم: الموارد، الكفاءات، الاتصالات وتوثيق المعلومات؛

8-العمليات: عمليات التخطيط والرقابة، الاستجابة للحالات الطارئة؛

9-تقييم الأداء: القياس والتحليل والتقييم، التدقيق الداخلي وتحديد الانحرافات؛

10-التحسين: الاجراءات التصحيحية والتحسين المستمر.

ج-مواصفة ISO26000 الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية:

وهي مواصفة دولية وضعت لإعطاء الخطوط الرئيسية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية وهي خاصة بجميع المؤسسات بمختلف قطاعاتها ومجالاتها، ومهما كان حجمها وامكانياتها، وتهدف هذه المواصفة إلى تبني المسؤولية الاجتماعية وكذا للمساعدة على تطبيق واحترام القوانين وعموما تتمثل هذه الأهداف في:[1]

- كسب ميزة تنافسية؛
- تحسين سمعة المؤسسة؛

(1)- http:// www.iso.org/ iso/fr/ discovering_iso 26OOO, le 28-03-2017, 15 :25.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تحفيز العمال وزيادة انتاجي
- تحسين العلاقة مع الأطراف ذات الصلة.

وتتمثل متطلبات هذه المواصفة في:[1]:

- البند الأول: مجال التطبيق
- البند الثاني: مصطلحات وتعاريف
- البند الثالث: تحديد المسؤولية الاجتماعية
- البند الرابع: مبادئ المسؤولية الاجتماعية
- البند الخامس: تعريف المسؤولية الاجتماعية والتحاور مع الأطراف ذات المصلحة
- البند السادس: الخطوط المحورية المتعلقة بأسئلة المسؤولية الاجتماعية
- البند السابع: الخطوط المتعلقة بإدماج المسؤولية الاجتماعية
- ملحق A: المتعلق بكافة المبادرات الطوعية في تبني المسؤولية الاجتماعية
- ملحق B: الاختصارات

-قائمة المراجع

2- **مواصفة إدارة الصحة الوظيفية والسلامة OHSAS[2] 18001**: إن مجموعة المواصفات البريطانية والصادرة عن منظمة التقييس البريطانية في عام 2007 وهي مواصفة تتمتع باعتراف دولي منقطع النظير، وهي تهدف إلى تطوير مجموعة مواصفات لنظم غدارة الصحة الوظيفية والسلامة وتقوم على:

- التخطيط لتحديد المخاطر وتقييم ومراقبة الخطورة؛
- برنامج إدارة الصحة والسلامة المهنية؛
- الهيكل التنظيمي والمسؤوليات؛
- التدريب والتوعية والجدارة؛
- التشاور والاتصال؛
- مراقبة التشغيل؛
- الاستعداد للطوارئ وردود الفعل عند حدوثها.

(1)- http:// www.iso.org/ iso/fr/ discovering_iso 26OOO, le 28-03-2017 , 15 :35 .
(2)- http:// biomattitude.com/up_content/uploads/2015/10.., le 29-03-2017, 17 :15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الاستدامة في المؤسسة

يحكم على مدى نجاح المؤسسة في تبنيها للتنمية المستدامة بقياس مؤشرات أدائها البيئية، الاجتماعية والاقتصادية والتي تمثل أبعاد التنمية المستدامة ومجالات تطبيقها.

1- مؤشرات الأداء البيئي والحوكمة:

أ- قياس الأداء البيئي: تهتم مؤشرات الأداء البيئي بتحديد التأثيرات البيئية الأكثر أهمية مع اظهار وربطها بالأهداف البيئية للمؤسسة.

وتتمثل مؤشرات الأداء البيئي للمؤسسة في: [1]

- **مؤشرات الفعالية:** تعبر عن درجة تحقيق الاهداف التي تسعى المؤسسات إلى الوصول إليها، وتحدد الفعالية بقدرة المؤسسة على خلق درجة عالية من التلاؤم بين تركيبها الإداري والبيئي؛
- **مؤشرات الكفاءة:** هي مدى القدرة على الاستخدام الأمثل لكافة عناصر الانتاج المتاحة في تحقيق الفعالية أو الأهداف؛
- **مؤشرات الجودة:** وتتمثل في المواصفات النوعية للخدمة أو النتائج التي تخرجها المؤسسة.

كما نميز عدة مؤشرات لقياس الأداء البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة، تتمثل أساسا في الأداء البيئي وتحسيس العمال كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (05): أهم مؤشرات الأداء البيئي فيما يخص التنمية المستدامة

المجال	المؤشرات
الأداء البيئي	التقليل الوقاية من الانبعاثات الملوثة والمضرة، الثروة البيئية مقارنة بالمناطق الاقتصادية، الآثار الكامنة فيما يخص التغير المناخي، تسيير أفضل للموارد الطبيعية وكذا الثروة الطبيعية، تقرير البيئة، المشاكل القطاعية (الكهربائية، OGM، الورق...)، حماية المناطق الحساسة، استعمال الطاقات المتجددة، مؤشر المناخ، احترام مبدأ الوقاية، زيادة انتاجية الموارد، التصميم البيئية للمنتجات والفعالية الطاقوية.....
تحسيس العمال	مؤشر الشبكة (تكوين كامل المؤسسة)ن التحول، تقييم الفضلات والنفايات (القارورات البلاستيكية مثلا)، وعي العمال بالتنمية المستدامة بصفة عامة والجانب البيئي بصفة خاصة...

المصدر: مقيطع حمزة، **دور ادماج التنمية المستدامة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة مقارنة بين شركتي سوناطراك وطوطال، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص108.

(1)- رحيم حسين، رشيد مناصرية، **أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة ونظم إدارة البيئة الإيزو 14000 على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة**، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص307.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب–مؤشرات قياس الحوكمة: تعتبر الحوكمة الجيدة من أهم العناصر التي تساعد على اعتماد المؤسسة لمقاربة التنمية المستدامة، بالإضافة إلى استمراريتها وبقائها، وسنبين من خلال الجدول الموالي أهم مؤشرات الحوكمة الجيدة.

جدول رقم (06): أهم مؤشرات حوكمة المؤسسة

المجال	المؤشرات
السياسة	الرؤية، الإستراتيجية، السياسات والعمليات الأساسية، تشكيل السياسة والتنظيم، درجة توافق العمليات مع مبادئ التنمية المستدامة، تعريف وتقييم المخاطر الإستراتيجية والمخاطر المقبولة، التدقيق، الرقابة، التقييم، التحديث، تقويم واستغلال الاستثمار في التنمية المستدامة، الانخراط ووضع قيد العمل مبادئ الاندماج...
الجمعية العمومية	قابلية الجمعية العامة، أخلاقيات مجلس الإدارة، التعويضات، طرق وحلول الانتخاب...
الالتزام	إدراك الأطراف ذات المصلحة لنوعية التزام المؤسسة، إدارة الأطراف ذات المصلحة والأزمات، تعريف الأطراف ذات المصلحة بالتنمية المستدامة، رأس مال الشهرة، حق المعرفة وحق المشاركة، إدارة وتنظيم المعلومات واليقظة...
تطبيق المبادئ الأساسية للحوكمة	الشفافية، الإفصاح، العدالة، محاربة الفساد،...

المصدر: مقيطع حمزة، **دور ادماج التنمية المستدامة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة مقارنة بين شركتي سوناطراك وطوطال، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص108.

2–قياس الأداء الاجتماعي والاقتصادي:

أ– قياس الأداء الاجتماعي: ويتم قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة في إطار التنمية المستدامة بناء على :[1]

- قياس مكافاة اليد العاملة من خلال الأجور والمزايا المدفوعة للوقوف عند مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية؛
- قياس مدى مساهمة المؤسسة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة؛
- قياس مدى مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي؛
- قياس مدى مساهمة المؤسسة في استقرار العمل في محيطها؛
- قياس مدى مساهمة المؤسسة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة الصناعية؛

(1)– الخديمي عبد الحميد، أولاد حيمود عبد اللطيف، **معايير قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات تجاه أصحاب المصالح**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 15-16 فيفري 2015، ص15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- قياس مدى استغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- قياس مساهمة المؤسسة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتج.

ب- قياس الأداء الاقتصادي[1]: تنقسم مؤشرات الأداء الاقتصادي فيما يخص التنمية المستدامة إلى عدة مجالات أهمها: الربح وسلسلة القيمة، السلع والخدمات، الاستثمارات، المقاولة بالباطن والمشتريات، التقييم والاستغلال، سير الأعمال، نوعية الزبون... وهو ما يلخصه الجدول التالي:

جدول رقم (07): أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي فيما يخص التنمية المستدامة

المجال	المؤشرات
الربح وسلسلة خلق القيمة	مستوى الأرباح، مبلغ الأرباح الموزعة، موقع الأرباح الجغرافي وتوزيعها خارج الحدود، القيمة المضافة لكل عامل، قدرة التمويل الذاتي، عائد المساهمين، مجموع المداخيل حسب كل عامل، بحث إدماج التكاليف المتجنبة évités، التكاليف الناتجة عن تسيير النفايات وآثار بيئية أخرى، تركيز الثروة الاقتصادية والجبائية، خلق الشغل، اقتصاد الطاقة...
السلع والخدمات	الأثر الاقتصادي الخارج، المساهمة في اقتصاد واسع...
الاستثمار	استثمار رأس المال، الاستثمار في المعارف، اكتساب المؤسسة لكفاءات وإجراءات جديدة...
المقاولة بالباطن والمشتريات	النفقات المالية في المقاولة بالباطن والمشتريات، المشتريات المسؤولة...
التقييم والاستغلال	أدوات التقييم الحالية أو المستقبلية، الاعتراف بالمجتمع المدني، المقارنة مع أحسن الممارسات فيما يخص المستثمرين في مجال التنمية المستدامة.
سير الأعمال	سير الأعمال، انعكاس الاقتصاديات على المستهلكين، شبكات التوزيع والموردين الفعالين، عدد الأعمال والنشاطات ضمن هذا المجال.
رضا الزبائن	رضا الزبون فيما يخص التزام المؤسسة

المصدر: مقيطع حمزة، **دور ادماج التنمية المستدامة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة مقارنة بين شركتي سوناطراك وطوطال، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص107.

المطلب الثالث: تقرير التنمية المستدامة

يعرف تقرير التنمية المستدامة من خلال التعرف على التطور التاريخي للتقارير، حيث أن التقارير الأولى غير المالية المنشورة من قبل المؤسسات هي التقارير البيئية، حيث تأخذ في الاعتبار الفائدة الاقتصادية للتسيير الجيد للبيئة: التقليل

(1)- مقيطع حمزة، **دور ادماج التنمية المستدامة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة مقارنة بين شركتي سوناطراك وطوطال، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011، ص107.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من استهلاك الموارد الطبيعية، التقليل من النفايات المنتجة من قبل المؤسسة، تترجم مباشرة بالاقتصاد المالي، (هناك 35% من 250 مؤسسة كبرى تقوم بنشر تقرير البيئة عام 2001، بعض المؤسسات وسعت مقاربتها نحو تقرير " الصحة، الأمن والسلامة "، إلى أن أصبح حاليا "تقرير التنمية المستدامة")[1].

في هذا السياق ظهرت العديد من المبادرات والجهود الدولية لوضع آليات إعداد هذه التقارير وأهمها مبادرة الإبلاغ الشاملة GRI.

1- تعريف مبادرة الإبلاغ الشاملة GRI: هي عبارة عن منظمة ذات شبكة قاعدية، وتعتبر السباقة في تطوير استعمال أطر عمل التقارير التي تخص الاستدامة، ولغرض ضمان درجة عالية من الجودة التقنية، المصداقية، فقد تم تطوير أطر عمل المبادرة من قبل مشاركين اقتصاديين، المجتمع المدني، عمال، مؤسسات احترافية،...الخ، هذا وقد تم نشر الخطوط التوجيهية للمبادرة لأول مرة عام 2000، بعدها تم مراجعتها عام 2002، ثم عام 2006، وتدعى(GRI 3) وحاليا تدعى (GRI 4). وتهدف هذه المبادرة إلى تسليط الضوء على التحديات والانجازات والتحديات الرئيسية حول المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ضمن استراتيجية الاستدامة في المؤسسة.[2]

تتمثل أهم فوائد هذه المبادرة في أن جميع تقارير الاستدامة تستند إلى GRI وذلك لغرض المقارنة المرجعية التنظيمية للأداء، مع احترام القوانين، المعايير، الأطر، معايير الأداء والمبادرات الطوعية، إظهار الالتزام بالتنمية المستدامة، ومقارنة الأداء التنظيمي خلال الوقت.[3]

كما تقوم الخطوط التوجيهية لل GRI بترقية وتطوير المقاربات المعيارية للإفصاح لغرض محاكاة الطلب على معلومات الاستدامة، وتنقسم الخطوط التوجيهية إلى خمسة أجزاء أساسية وهي:[4]

- الرؤية واستراتيجية المؤسسة ؛
- تقديم المؤسسة؛
- هيكلة الحوكمة ونظم الإدارة؛
- أبعاد التقرير؛
- مؤشرات الأداء الكلي(الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية).

(1)- Etude de KPMG/ IEM.

(2)- البنك العربي، تقرير الاستدامة 2015، ص82.

(3)-http://www.globalreporting.org/AboutGRI/WhatsGRI.le 30-03_2017, 13 :35.

(4)- البنك العربي، تقرير الاستدامة 2015، ص ص144-146.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **مزايا تقرير التنمية المستدامة:** تحرير تقرير التنمية المستدامة يعطي فرصا للمؤسسة لأنه يسمح ب[1]:

– الفهم الجيد لمضامين التنمية المستدامة لأنشطة المؤسسة، وتنظيم الرؤية الاستراتيجية حول الموضوع؛

– تحديد المخاطر الاجتماعية التي يمكن للمؤسسة مواجهتها، وفرص السوق التي تمثل السيرورة؛

– المراقبة الجيدة للأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة؛

– تحديد والمعرفة الجيدة للممارسات الجيدة الداخلية؛

– مقارنة أداء المؤسسة مع المنافسين الذين ينشرون تقارير كذلك؛

– تحسيس العمال وجميع الأطراف ذات المصلحة بسيرورة التنمية المستدامة؛

– تعزيز الحوار مع الأطراف ذات المصلحة؛

– تحسين سمعة ومصداقية المؤسسة.

2–إعداد تقرير التنمية المستدامة في المؤسسة

ان عملية إعداد التقرير تتم وفق مراحل، فقبل أعداده على المؤسسة القيام ب:

– تحليل الرهانات بموضوعية ممكنة (الاستعانة بخبراء)؛

– تقديم نقاط القوة والضعف إزاء الالتزامات وقياس النتائج؛

– إقامة علاقة مع الأعوان الداخليين والخارجيين والتي تكوّن مجتمع المؤسسة؛

– تقرير التنمية المستدامة يمثل اتصالا مستداما وهو تعبير لمسؤولية المؤسسة .

كما أن التقرير يجب أن يتصف بنقاط أساسية هي:

– المصداقية والموضوعية في إعطاء المعلومات الخاصة بأداء المؤسسة؛

– أن يظهر قدرة المؤسسة على الاستجابة لكافة التغيرات والتطلعات؛

– أن يعكس طبيعة الحوار مع الأطراف ذات المصلحة.

(1)-Elisabeth Laville, Sara de Barth, Pascal Tabakian, **Comment faire un Rapport de développement Durable de votre campus**, Campus responsable publications, Québec, p. 5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

ان تبني المؤسسة للتنمية المستدامة والحرص على تجسيد مبادئها وتطبيق متطلباتها بالشكل المناسب يساهم في تطبيق التنمية المستدامة على المستوى الجزئي ويظهر فعالية هذا المفهوم ومدى قدرته على تغيير الواقع والمساهمة في تطوير المجتمعات وحماية البيئة، فالمؤسسة هي الأداة التي تحقق من خلالها التنمية المستدامة أبعادها ، فالتزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه وكذا بوضع نظام بيئي مناسب يقلل من آثار أنشطتها ويساهم في تقليل الأضرار التي ألحقت بالبيئة، اضافة إلى اسهامها في تحسين الأداء الاقتصادي العام بتحسين وتطوير أدائها الاقتصادي له دور فعال في تطوير حياة الأفراد في المجتمع ، فالتنمية المستدامة وسعت من بيئة المؤسسة وأضافت لها أدوارا أخرى جعلت من تبني هذا المفهوم ميزة تنافسية تقوي المؤسسات المستدامة وتطورها وتجعل التنمية المستدامة استثمارا تحقق من خلاله المؤسسات عوائد معتبرة مع مرور الوقت.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت

تمهيد:

تعد المؤسسة الاقتصادية أحد الأدوات العامة والأساسية التي من خلالها يتم تطبيق مبادئ وأسس التنمية المستدامة، فعلى المستوى الكلي تضبط القوانين وتحدد المؤشرات ، كما يتم وضع الخطوط الرئيسية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في مجال التنمية المستدامة، وتساهم المؤسسة في تحقيق الاستدامة بتطبيق هذه القوانين والالتزام بها.

بعد التطرق إلى الجانب النظري للتنمية المستدامة ، في هذا الفصل التطبيقي نقوم بتقييم واقع التنمية المستدامة ومدى تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية باتخاذ مركب حجار السود كنموذج لهذه المؤسسات فهذه المؤسسة تعد أحد أهم المؤسسات الوطنية الساعية لتحسين وتطوير منتجاتها وكذا حماية البيئة والتقليل من آثار أنشطتها عليها.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة حجار السود لصناعة الإسمنت

المبحث الثاني: واقع الاستدامة في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت

المبحث الثالث: تقييم الاستدامة في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: تقديم مؤسسة حجار السود لصناعة الإسمنت

تعد مؤسسة جدار السود أحد المؤسسات المساهمة في الاقتصاد الوطني والتي تحظى بمكانة هامة، وكذا أحد أهم المؤسسات الساعية لتطبيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: لمحة عن مؤسسة حجار السود

يرجع التفكير في إنشاء وحدة حجار السود إلى العهد الاستعماري وبالتحديد سنة 1958 منذ وضع السلطات الفرنسية مشروع قسنطينة، وفي المراحل الأولى من الاستقلال فكرت السلطات الجزائرية في وضع استراتيجية تنموية في ميدان الاسمنت، فاستعانت بمؤسسة La Farge الفرنسية عام 1968 بالقيام بدراسات جيولوجية بالضفة إلى دراسات هندسية قامت بها مؤسسة PEG في أوت 1968، حيث أكدت هذه الدراسات على الضرورة الاقتصادية لإنجاز وحدة الاسمنت بقدرة 500 ألف طن سنويا بالقرب من منطقة عنابة.

1-تعريف شركة الاسمنت حجار السود:

مؤسسة حجار السود للإسمنت شركة اقتصادية مختلطة، تعود ملكيتها ب 65% لمجمع الاسمنت ومشتقاته للشرق الجزائري و35% من رأس مالها إلى شركة BOZZIUNICEM الإيطالية مرفقة بعقد تسيير لصالح BUZZ أي هو المسؤول عن الهيكل التنظيمي بينما مؤسسة SPA-GICA.

يقدر رأس مال الشركة ب 1550 مليون دينار جزائري.

وتتكون وحدة حجار السود للإسمنت من خطي إنتاج سلسلتين هما:

- **الخط الأول:** وضع المخطط سنة 1969، وتم بناؤه من طرف الشركة الفرنسية (**F.C.B**) وقد بدأ الإنتاج بعد أربع سنوات أي في سنة 1973؛
- **الخط الثاني:** وضع المخطط سنة 1972، وتم بناؤه من طرف الشركة اليابانية (**KAWAZAKI**) وهي وحدة مسيرة بالكمبيوتر وقد بدأ الإنتاج سنة 1979 وتقدر الطاقة الإنتاجية للوحدة بمليون طن سنويا، وهي قيمة نظرية أما الإنتاج الحقيقي فلا يتجاوز 800 ألف طن سنويا، أي بنسبة 80%.

أخذت المؤسسة اسم: مؤسسة الاسمنت ومشتقاته –حجار السود- SCHS (SOCIETE CIMENTERIE (HADJAR SOUD

عنوان المؤسسة: ص-ب 181 عزابة- سكيكدة

رقم الهاتف: 038.88.87.42

الفاكس: 038.88.87.42

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الموقع الإلكتروني: **WWW.SCHS.DZ**

عنوان البريد الالكتروني: **dir_gen@schs.dz.com**

المساحة: 26 هكتار، تقع وحدة حجار السود على بعد 50 كلم شمال شرق ولاية عنابة في دائرة عزابة في مثلث يتكون من الطريق الوطني رقم 44 والطريق الولائي رقم 128 وخط السكة الحديدية الرابطة بين عنابة وقسنطينة وبهذا فإن المصنع بني في موقع استراتيجي هام، الشيء الذي يمكنه من تمويل عدة ولايات هي سكيكدة، عنابة، قالمة وقسنطينة.

2-أهداف المؤسسة ونشاطها:

أ-أهداف المؤسسة: تهدف مؤسسة حجار السود لصناعة الإسمنت إلى:

- سد المتطلبات المحلية والوطنية من الاسمنت؛
- امتصاص اليد العاملة عن طريق اعتماد سياسة تكوين الشباب وادماجهم داخل الوحدة للتقليل من معدل البطالة؛
- تحسين وسائل الإنتاج ومحاولة تطويرها بما يتوافق مع المنافسة الخارجية؛
- المساهمة في تحسين مستوى العمال وذلك عن طريق إجراء تربصات داخلية وخارجية؛
- المحافظة على البيئة من آثار التلوث الناجمة عن نشاطها؛
- تكوين الإطارات والخبراء لتطوير الإنتاج وتحسين الجودة.

ب-طبيعة نشاط المؤسسة: تتبنى الوحدة في صناعة الإسمنت الطريقة الجافة **Voie Sécho** وذلك نظرا لنقاوة المواد الأولية وقلة رطوبتها وتعد هذه الوحدة أول وحدة في الجزائر تستخدم الطريقة الجافة في صناعة الإسمنت.

وهذا فإن وحدة حجار السود وضعت خصيصا لإنتاج الإنتاج CPA ذو الجودة العالية، وموافقة للمقاييس الفرنسية NEP,15,302 والمواصفات الأمريكية ASTIM.

ج- منتوجات المؤسسة:

الإسمنت هو اللاصق المائي، وهو الاسم الأكثر استعمالا للإسمنت وهو عبارة عن مسحوق معدني يشكل الماء عجينة تتصلب تدريجيا في الهواء أو تحت الماء سواء كان عذبا أو مالحا يتم الحصول عليه بعد سحق وطبخ تحت درجة تقدر ب 1450° لخليط من الكلس والطين والمادة الناتجة عن الطبخ تسمى الكلكر وهي عبارة عن ارتباط الكلس والسليس والألمين وأكسيد الحديد وكذلك الجبس. وتنتج الوحدة ثلاث أنواع أساسية من الإسمنت هي:

- **إسمنت CPA 325:** عبارة عن إسمنت بورتلاند، يتضمن مقاومة صغرى خلال مدة ما بين 07 إلى 28 يوم التي تساوي من 210 إلى 325 بار على الترتيب؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **إسمنت CPJ 325**: إسمنت صناعي يحتوي من 20-30% من مادة الليتي ؛
- **إسمنت CPA 400**: إسمنت صناعي دون زيادة أي مادة يتضمن مقاومة صغرى من 02-05 إلى 28 يوم تساوي 160-350-400 بار على الترتيب.

وتتكون مادة الإسمنت عموما من المكونات الكيميائية الأساسية التالية:

- **الكلس**: **CAO** بنسبة 58-62 %
- **السلس**: **SL** بنسبة 22-25 %
- **الألمين**: AL بنسبة 5-6 %
- **أكسيد الحديد**: FE بنسبة 2,5- 3,5 %

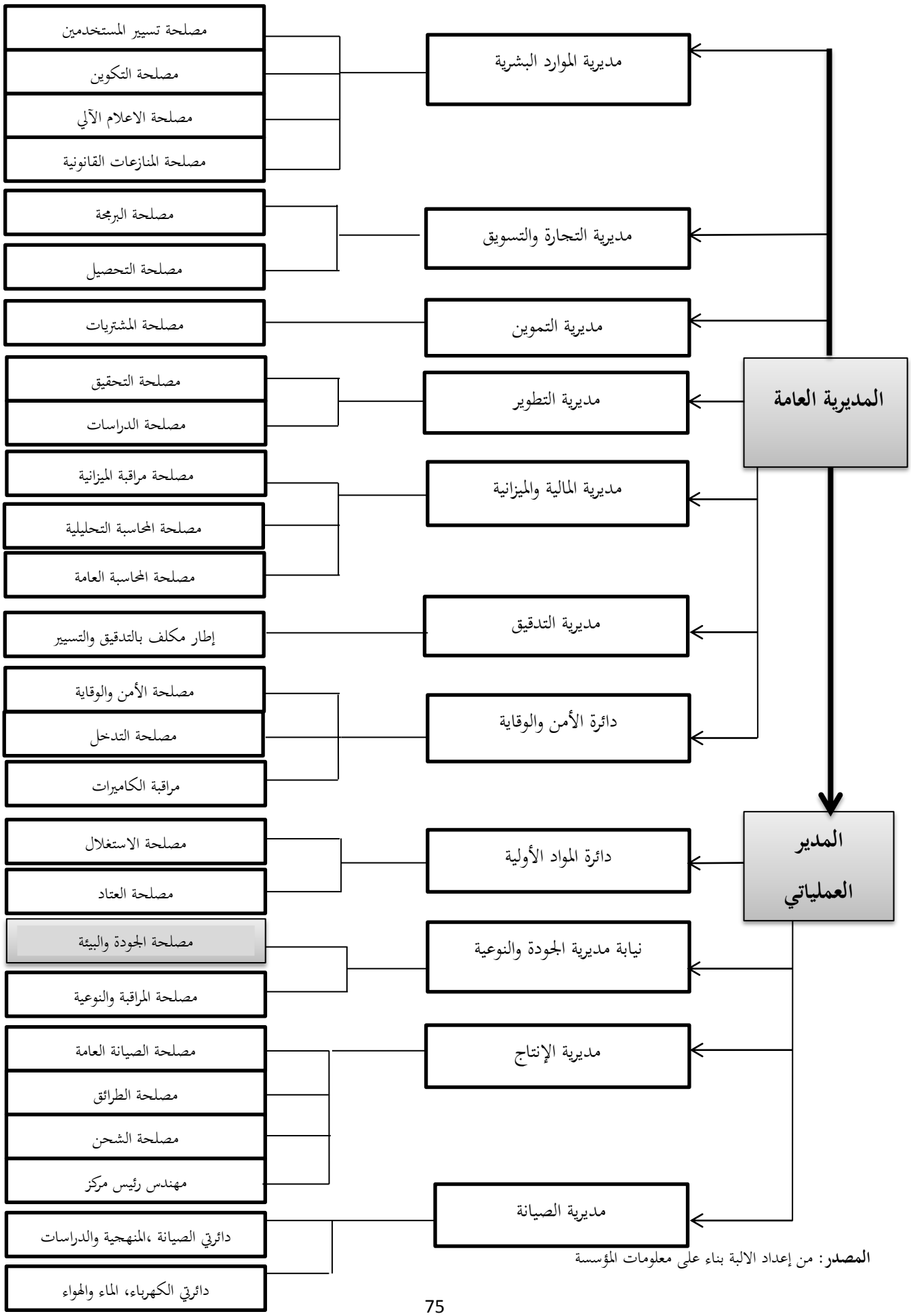
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة حجار السود لصناعة الإسمنت

عدد العمال في المؤسسة هو 304 عامل في مارس 2017 مقسمين على عدة مستويات وإدارات حسب الملحق رقم (01) تقوم المؤسسة بتوظيف العمال بواسطة عقود العمل المدعمة والمناصب الدائمة ، ويتوزعون حسب أقسام ومديريات المؤسسة.

1-عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة حجار السود: يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لمؤسسة حجار السود لصناعة الإسمنت

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



المصدر: من إعداد الالبة بناء على معلومات المؤسسة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-مديريات وأقسام مؤسسة حجار السود:

1-مديرية الموارد البشرية: وتهتم هذه المصلحة بمراقبة وتابعة الموارد البشرية في المؤسسة، وكل ما يتعلق بتسييرها وتنقسم إلى الأقسام التالية:

- **قسم المستخدمين:** وتتمثل مهامه في الإشراف على الأعمال التي تنحصر في الاهتمام بالعمال ومتابعتهم يوميا من تسجيل الحضور والغياب ونذلك الحالات المدنية لهم؛
- **قسم التكوين والشؤون الاجتماعية:** تتمحور مهام هذا القسم في تكوين العمال وترقية مستواهم العلمي والعملي وفقا لمتطلبات التكنولوجيات الحديثة، من أجب تكوين أحسن لجميع المستويات من العمال الإداريين والتقنيين، ويختص أيضا باستقبال المتربصين وتوجيههم ومتابعتهم طيلة مدة التربص كما يستقبل المتهنين ويعمل على متابعتهم في جميع التخصصات، ويقوم على اختيار وتنقية العمال الجدد بالإضافة إلى متابعة الوضعية الاجتماعية لهم والمتمثلة في الملفات الطبية، الايجازات المرضية، المواليد والوفيات، حوادث العمل، المنح العائلية، مختلف الخدمات الاجتماعية مثل الحج والعمرة؛
- **قسم الإعلام الآلي:** دور هذا القسم السهر على السير الحسن لتجهيزات الإعلام الآلي الموجودة في مختلف المصالح؛
- **قسم المنازعات القانونية:** ويختص في حل النزاعات القانونية للعمال.

2- **مديرية التجارة والتسويق:** تضم هذه المديرية الأقسام التالية:

- **قسم البيع:** ومهامه تسويق منتوج الاسمنت إلى مختلف العملاء، وتتم عملية البيع بطريقة البع بالجملة والبيع بالتجزئة، ومن أهم نقاط بيع منتوج الاسمنت الولايات التالية: سكيكدة، عنابة، الطارف، قالمة، سوق أهراس، جيجل، وعند حدوث عطل في أي مؤسسة وطنية أخرى لصناعة الاسمنت تقوم مؤسسة حجار السود بتسويق منتوجها على مستواها؛
- **قسم البرمجة:** يعتمد هذا القسم بالدرجة الأولى على أنظمة الإعلام الآلي حيث يتم على مستواه وضعية أرضية معلوماتية يتم فيها تسجيل العملاء وكل المعلومات الخاصة بهم وبطلبياتهم وطرق تسديدها؛
- **قسم التحصيل:** ويهتم بإعداد الفواتير وتسويتها.

3- **مديرية التموين:** تقوم هذه المديرية بتوفير احتياجات الأقسام سواء قطع غيار أو مواد مستهلكة، وكذلك بعض المواد الأولية لضمان سير العملية الانتاجية، ومن مهامها:

- تحديد ثمن الشراء المناسب بعض الاطلاع على مختلف العروض؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- معرفة كمية المواد وشرائها؛
- التأكد من مطابقة المواد المشتراة للمواصفات المطلوبة.

4-**مديرية المواد الأولية**: وتسهر على تغطية احتياجات الوحدة من المواد الأولية وتقوم ب:

- تحديد احتياجات الوحدة من المواد الأولية؛
- استخراج المواد المطلوبة؛
- القيام بعمليات التحاليل اللازمة قبل الاستخراج.

5- **مديرية الجودة والبيئة**: مهمتها إقامة نظام للجودة الشاملة ومراقبة الجودة وكذا مراقبة أنشطة المؤسسة وآثارها على البيئة.

6- **مديرية المالية والميزانية**: تقوم هذه المصلحة بمتابعة وتسجيل العمليات المالية والمحاسبة المتعلقة بالمحاسبة العامة والتحليلية مع تسجيل جميع إيرادات وتكاليف الوحدة، ومن مهام هذه المديرية:

- تسيير الخزينة ومراقبة الميزانيات التقديرية؛
- مراقبة ومراجعة كل السجلات المرسلة من قبل محاسبة المواد والخزينة؛
- إعطاء القيمة الحقيقية للمنتوج ومراقبة كل المدخلات والمخرجات.

7- **مديرية الإنتاج**: وعلى مستواها يتم:

- وضع مراحل إنتاج الاسمنت؛
- القيام بعمليات توزيع الاسمنت؛
- مراقبة الانتاج انطلاقا من المادة الأولية وصولا إلى منتوج الاسمنت.

8- **مديرية الصيانة**: وتعتبر جزء لا يتجزأ من مديرية الإنتاج حيث تقوم ب:

- تزويد الوحدة بالمعدات والأدوات التي تحتاجها؛
- متابعة وتركيب وتجهيز المصنع بمختلف المعدات؛
- صيانة الأجهزة الكهربائية وتعديل الضغط الحراري للآلات، وتزويد الوحدة بالكهرباء في حال انقطاعها؛
- إصلاح أو صنع قطع الغيار في قسم الميكانيك.

9-**مديرية الأمن والنظافة**: وتسهر على:

- قسم الأمن: توفير الأمن وحماية الوحدة من أي خطر تتعرض له، وكذلك التدخل السريع في الوقت المناسب؛
- قسم النظافة: الحرص على نظافة مساحات الوحدة من جميع الفضلات وكذلك المحافظة على غطائها النباتي.

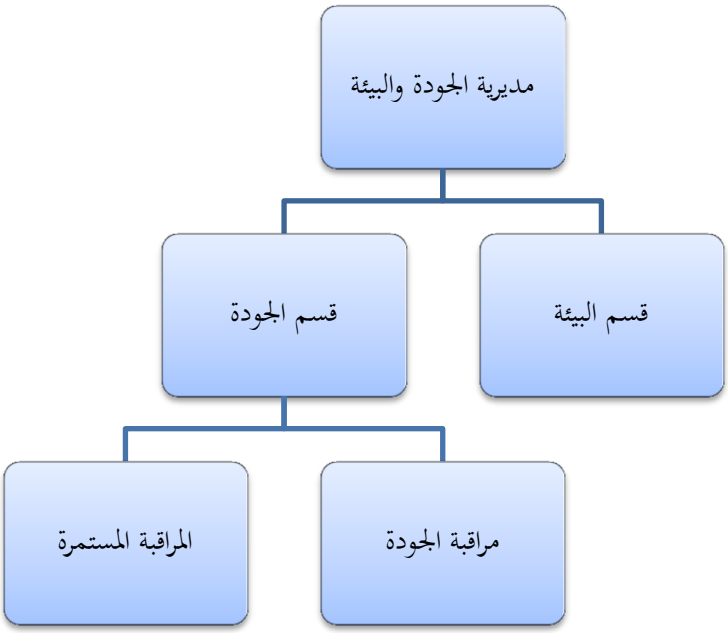
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: مصلحة التربص

كانت عملية التربص في المدة الممتدة من 01 ماي 2017 إلى غاية 18 ماي 2017 في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت على مستوى مديرية الجودة والبيئة.

1- الهيكل التنظيمي للمديرية:

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي لمديرية الجودة والبيئة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات المؤسسة

2-مهام مديرية الجودة والبيئة: تقوم هذه المديرية بالمهام التالية:

- وضع نظام لإدارة الجودة الشاملة؛
- السهر على تطبيق متطلبات تحقيق الجودة:
- التحقق من جودة المواد الأولية الداخلة في العملية الانتاجية عن طريق تحليل المكونات في المخبر قبل كل عملية انتاجية وعادة تكون بصفة يومية؛
- فحص جودة المنتجات النهائية بعد كل عملية انتاجية للتأكد من موافقتها لمعايير الجودة الشاملة ومطابقتها لمواصفة الإيزو 9001؛
- مراقبة أنشطة المؤسسة وتحديد آثارها البيئية؛
- وضع الخطط والبرامج البيئية التي تساهم في تقليل آثار العمليات الانتاجية؛
- العمل على حماية البيئة المحيطة بالمؤسسة؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: واقع الاستدامة في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت

عرفت مؤسسة حجار السود تطورا ملحوظا في عمليات الانتاج على مستوى وحدتها، وذلك بفضل الجمود التي تبذلها من أجل توسيع وزيادة حجم الانتاج وتحفيز العمال والرفع من قدراتهم، وكذا سعيها الدائم للتطور وادخال أنشطة وعمليات من شأنها تحسين صورتها.

المطلب الأول: واقع البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود

تعد صناعة الاسمنت عبئا على البيئة الطبيعية والاجتماعية من خلال الآثار الناجمة عنها وتأثيرها في المجالات البيئية، وتشخيص هذه الآثار يسمح بتحديد مصادر التلوث وكيفية التعامل معها، لتحقيق أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة، وعليه فمؤسسة حجار السود تسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال عدة ممارسات منها:

1- **تقييم الآثار البيئية لمؤسسة حجار السود:** وتعتمد مؤسسة حجار السود في ذلك على المعايير الخمسة التالية:

أ- **حساسية المحيط:** أي معرفة مدى ملائمة البيئة المحيطة مع الآثار الجانبية للمشروع من خلال كمية الغازات المنبعثة وانتشار الغبار؛

ب- **المعوقات المالية:** من حيث تكاليف معالجة الأضرار البيئية؛

ج- **درجة الخطورة:** اي مدى خطورة كمية ونوع الملوثات الناتجة ومدى قدرة النظام البيئي على تحمل الك الملوثات؛

د- **احتمال وقوع الحوادث:** صناعية من المشروع ومدى تأثيرها على صحة الانسان والبيئة المحيطة بالموقع؛

هـ- **تواتر حدوثها:** أي تحديد عدد المرات المحتمل لحدوث هذه التأثيرات البيئية على المشروع.

ولتحديد كل معيار على حدى فإن مؤسسة حجار السود تعتمد على الأسس التالية:

الجدول رقم (08): ترتيب المشاريع في مؤسسة حجار السود حسب درجة الخطورة

الترتيب	حساسية الموقع sensibilité du milieu
1	بسيطة (mineur)
2	متوسطة (moyenne)
3	خطيرة (sérieuse)
4	خطيرة جدا (très sérieuse)
5	كارثية (désastreuse)

المصدر: مصلحة البيئة في مؤسسة حجار السود

كما يتم ترتيب الأخطار الناجمة عن النفايات كالتالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (09): ترتيب النفايات حسب درجة خطورتها

الترتيب	درجة الخطورة
1	انبعاثات ليست مؤثرة
2	انبعاثات نوعا ما مؤثرة
3	انبعاثات على مستوى الموقع
4	انبعاثات كبيرة خارج الموقع
5	انبعاثات خطيرة مع تأثيرات جانبية على المدى البعيد

المصدر: قسم البيئة في مؤسسة حجار السود

بناء على هذه المؤشرات يضع قسم البيئة مصفوفات ومعادلات يتم من خلالها تقدير التأثير المتوقع لأنشطتها على البيئة سعيا للتحكم بها.

2-الأخطار الناجمة عن صناعة الاسمنت

يحدد قسم البيئة في مؤسسة حجار السود الأخطار الناجمة عن نشاط المؤسسة، كما يوضحه الجدول الموال:

الجدول رقم (10): الأخطار الناجمة عن صناعة الاسمنت

مجال التلوث	الخطر الناجم عنه
الهواء	**الملوثات الغازية**: وتنتج عن احتراق الوقود والغاز الطبيعي في الأفران **غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2**: حيث ينتج عن احتراق هذا الغاز غاز أول أكسيد الكربون(CO) وهو غاز شديد السمية، يؤثر على الانسان والحيوان معا، وعلى مستوى المؤسسة ينتج هذا الغاز بطريقة الكلسنة (décarbonations) جراء عملية التسخين للحجر الجيري بهدف إنتاج الكلنكر على مستوى ورشات الطهي. وينتج كذلك عن استخدام الغاز الطبيعي في عملية الطهي. **ثاني أكسيد الكبريت SO_2** : ينبعث هذا الغاز من مكونات الكبريت الذي يدخل ضمن نظام الفرن بواسطة المواد الخام وتنتج الانبعاثات بصورة رئيسية بشكل ثاني أكسيد الكبريت بنسبة 99%. **أكسيد النيتروجين NO_X**: ويتنج جراء عمليات الحرق التي تتم على مستوى الفرن.
	الملوثات الصلبة: **الغبار المتراكم**: ويتكون من ذرات تتجاوز أقطارها 10 ميكرون وتترسب في المناطق المجاورة لأماكن انبعاثها وهي ذات تأثير ضعيف على الجهاز التنفسي؛ **الغبار المعلق**: ويتكون من ذرات أقطارها أقل من 10 ميكرون وهي خفيفة وتبقى معلقة في الهواء لفترات طويلة وتترسب ببطء وهي تسبب أمراض الربو والتهاب الشعب الهوائية والحساسية؛ **غبار الاسمنت**: وينبعث من المداخن، ويسبب عدة أمراض صدرية للعمال ولسكان المناطق الموجودة بالقرب من المصنع.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التربة	وتتلوث التربة عند خزن المواد الأولية والكلنكر والفحم ومواد أخرى في المصنع وعند سقوط الأمطار تختلط مع المياه وتتسرب فتلوث الأرض ثم المياه الجوفية، أو جراء عمليات طمر الغبار.
الماء	وذلك باختلاط بقايا العمليات الانتاجية مع مياه الصرف ما يؤدي إلى انسدادها، مما يصعب عمليات الصيانة، أو عند تصريفها في المسطحات المائية ما يؤثر على الحياة المائية.
الضوضاء	ويتنج عن أنشطة المؤسسة المتعددة، وهناك عدة مصادر للضوضاء وهي: **التفجير**: حيث ان المصنع تم إنشاؤه بالقرب من مناطق تواجد الحجر الجيري، مما يترتب عنه ضجيج مرتفع للقاطنين بالقرب منه؛ **ضجيج المعدات والآلات**: عن طريق استعمال الكسارات والطواحين في صناعة الاسمنت.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات المؤسسة

3- الإجراءات المتبعة للتخفيف من الآثار البيئية في مؤسسة حجار السود

تقوم مؤسسة حجار السود بالعديد من الممارسات التي من شأنها المساهمة في التخفيف من التلوث والأضرار البيئية الناتجة عن نشاطاتها ومنها:

أ-إجراءات الحد من تلوث الهواء:

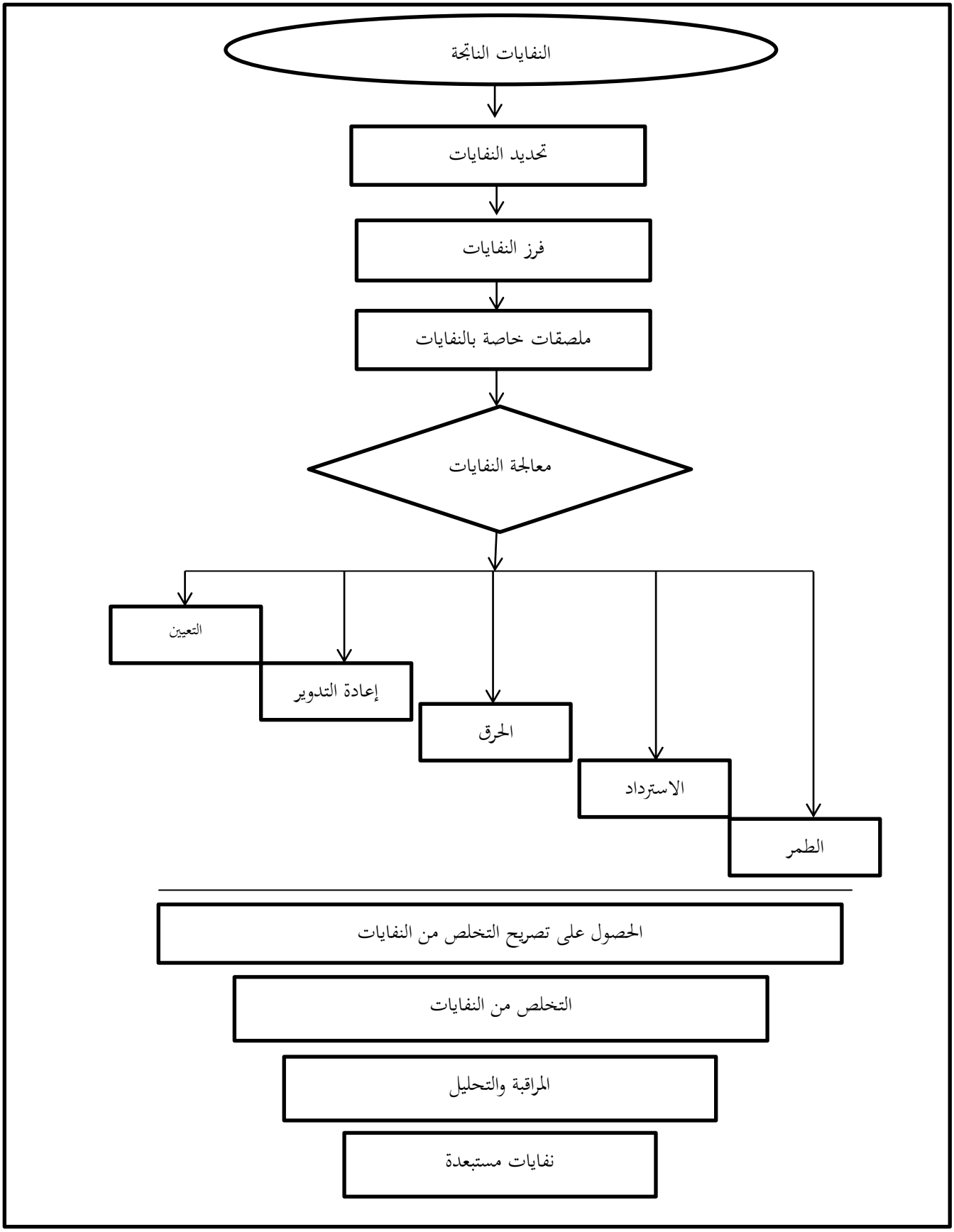
- استبدال المازوت الذي يحتوي على نسبة مرتفعة من الكبريت بالغاز الطبيعي؛
- تجنب سرعات تدفق الغازات العالية؛
- إغلاق مناطق التوضيب والتعبئة وتجهيزها بفلاتر حديثة؛
- الانتقال من التصنيع الرطب إلى التصنيع الجاف للإسمنت لتخفيف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛
- عزل خزانات الوقود والمواد الكيميائية؛
- التخزين والطمر السليم المراعي للشروط البيئية المقترحة؛
- تدوير مياه الصرف واعادتها إلى الفرن؛
- فصل أو تجميع خطوط مجاري الصرف السائل للحد من إجراءات المعالجة الزائدة؛
- اعتماد أجهزة وآلات قليلة الضوضاء؛
- تركيب أغلفة خارجية مطاطية على المقالب.

ب-إجراءات التخلص من النفايات:

يوضح الشكل الموالي الإجراءات التي تتبعها مؤسسة حجار السود للتخلص من النفايات:

الشكل رقم (10): إجراءات مؤسسة حجار السود للتخلص من النفايات

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



المصدر: مديرية البيئة لمؤسسة حجار السود

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من أجل تفادي الأخطار البيئية لأنشطتها والإضرار بجودة منتوج الاسمنت، تسعى مؤسسة حجار السود للتخلص من نفاياتها عن طريق:

- تحديد النفايات على مستوى كل ورشة من ورشات الإنتاج لتسهيل الفرز؛
- فرز كل النفايات الناجمة عن عمليات الإنتاج وتحديد كمياتها؛
- وضع ملصقات للنفايات وتسميتها بعد الانتهاء من عملية الفرز؛
- معالجة النفايات وهي عملية إدارة النفايات والمخلفات الصناعية من خلال استرجاعها وكيفية تخزينها بطرق سليمة ومعزولة عن مناطق الإنتاج والعاملين بالمصنع لضمان السلامة والحماية داخل المصنع؛
- الوعي البيئي وذلك من خلال تحسيس العمال بمدى خطورة النفايات والمخلفات الناتجة عن صناعة الاسمنت وترشيد سلوكهم حيال هذه المخلفات.

ومن البدائل المستعملة في حجار السود لمعالجة النفايات نجد:

- التعيين: الزيوت المستعملة، الشحوم، البطاريات،... الخ
- إعادة التدوير: الآجر، والمواد غير المطابقة لمواصفة الجودة؛
- الحرق: الأكياس والمواد الكيميائية القديمة،... الخ
- الاسترداد: الحديد والآجر المستخدم؛
- الطمر: النفايات المنزلية.

4- تقنيات الإنتاج الأنظف في مؤسسة حجار السود

تقوم صناعة الاسمنت بمؤسسة حجار السود على إحراز التقدم في مواجهة التحديات البيئية التي تواجهها، فسعت لاستخدام أحدث التطورات التكنولوجية والبيئية من خلال اتباعها لسياسات تسيير صارمة والالتزام بالقوانين المتعلقة بحماية البيئة والحريصة على تطبيق التنمية المستدامة ابتداء من 2008، للحد من الانبعاثات الناتجة عن أنشطتها، وتحسين إنتاجها للوصول إلى الإنتاج الأنظف وأقل حد ممكن من النفايات المنبعثة ولتقليل ذلك قامت المؤسسة ب:

أ-تقنية الفلاتر الكهربائية: تعتمد هذه التقنية على شحن الجسيمات المحمولة في تيار الغازات بجهد كهربائي مرتفع يصل إلى (85 كيلو فولط) وبصفة مستمرة، على قطبي الفلتر فالقطب الموجب والصفائح العمودية المتوازية تشكل جسم الفلتر والإلكترونات الموازية للصفائح هي القطب السالب حيث تتجنب الجسيمات المشحونة للقطب المعاكس أين يتم ترسيبها وتجميعها، وتتميز هذه التقنية ب:

- البساطة وعدم التعقيد في تكنولوجيا النظام؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- سهولة التشغيل وعدم الحاجة إلى موارد بشرية فنية ماهرة؛
- جودة وسهولة طحن ومزج وخلط وتجانس المواد الأولية؛
- ضآلة كمية الغبار الناتج عن الطحن والخلط وحرق المواد.

إلا أن اهذه الطريقة عدة سلبيات منها:

- تستهلك الموارد المائية بكميات كبيرة مما يضاعف الرصيد الاستراتيجي لمخزون المياه؛
- استهلاك مساحات كبيرة من الأراضي التي يتطلبها طول الفرن.

ب–تقنية الفلاتر القماشية: يعمل هذا الفلتر القماشي من نسيج دقيق يفصل الجسيمات عن تيار الهواء وانتزاع الغبار العالق به والناتج عن فعل التكسير، بحيث يحجز الفلتر ضمن الغبار ويفرغ بطريقة أوتوماتيكية من خلال إحداث هزات خفيفة عبر ناقل حلزوني معدني، وذلك الغبار الناتج يترافق مع المواد المكسرة إلى حقول المزج الأولي، وبذلك تكون الفلاتر القماشية قد أدت عملها، ويكون الهواء المنبعث عبر المدخنة نقيا وليست له آثار جانبية على المحيط البيئي، لضمان سلامة أفضل للبيئة والإقلال من الهدر عن طريق استرجاع الغبار المتطاير واستغلاله في العملية الانتاجية، ولهذه الطريقة آثار ايجابية على البيئة منها:

- الاقتصاد في استهلاك الطاقة؛
- الحد من انبعاثات الغاز عند المصدر؛
- سهلة الصيانة وقليلة التكلفة؛
- تحسين علاقة المؤسسة مع الجوار وذلك لاعتمادها على المبادئ الانسانية في تحسين نوعية الهواء؛
- التخلص من عبء الضرائب والرسوم البيئية وذلك لالتزام مؤسسة حجار السود بالنصوص القانونية والتشريعات التي تقرها الدولة الجزائرية.

وفيما يلي جدول يلخص أهم ما قامت به مؤسسة حجار السود في هذا المجال:

الجدول رقم (11): انجازات مؤسسة حجار السود في مجال البيئة

السنة	الانجاز
2010	1- تثبيت مخفض للضجيج بورشة الاسمنت
2011	استغلال الآجر الذي يحتوي على صفر من الكروم
2013	تركيب مصفاتين على مستوى تبريد الكلنكر التنظيف الدوري للورشات

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2014	تركيب أربع مصافي للغبار بمحجرة الكلس تبني معايير الإدارة البيئية
2015	استخدام وسائل نقل تتمثل في شاحنات للرش من شأنها أن تخفف من التلوث تعتمد على الرش لتغطية الغبار انشاء محطتين للتشحيم بالمصنع والمحجرة لغسل وتشحيم الشاحنات مع الأخذ بالاعتبارات البيئية كتصفية المياه الملوثة بالزيوت
2017	إنشاء حظيرة لجمع وادارة النفايات بالمؤسسة

المصدر: من إعداد المؤسسة بالاعتماد على معلومات المؤسسة

المطلب الثاني: واقع الجودة في مؤسسة حجار السود

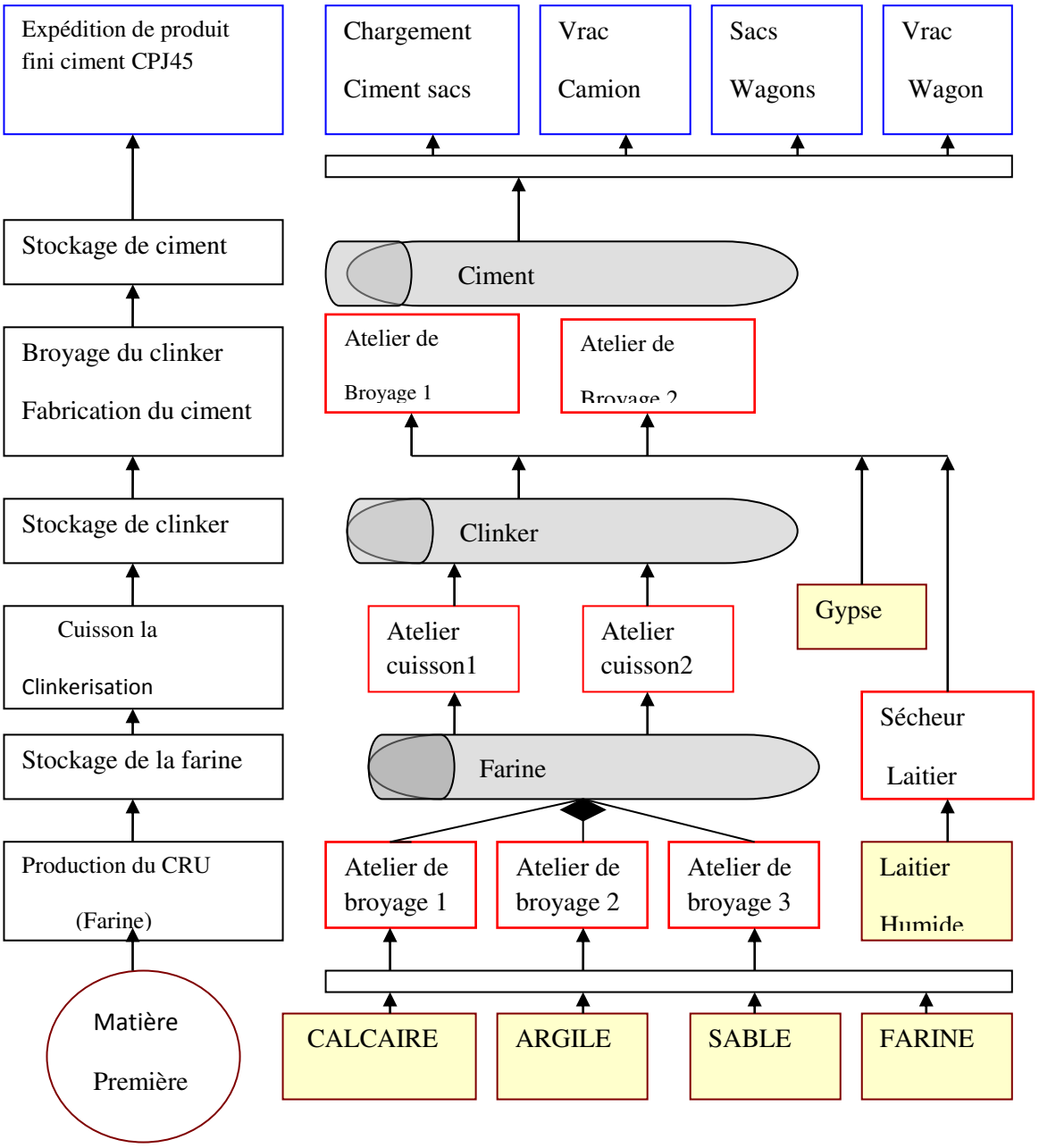
تملك مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت شهادة الإيزو 9001 والمتعلقة بالجودة وهو ما يثبت قيام المؤسسة بتوفير كافة المتطلبات للحصول على هذه الشهادة (الوثيقة 02).

كما أن المؤسسة تسعى لحماية البيئة ورفع جودة منتجاتها وذلك بتطبيق سياسات الانتاج الأنظف والحرص على الحصول على منتجات نظيفة وصديقة للبيئة.

تقوم عملية الانتاج على المراحل الموضحة في الشكل الموال:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (11): مراحل العملية الانتاجية في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت



المصدر: مؤسسة حجار السود

تسعى مؤسسة حجار السود إلى تقديم منتجات ذات جودة عالية فتطبق أحدث التقنيات في ذلك كما تسعى لاستخدام مبدأ الجودة في جميع مراحل العملية الانتاجية، بدأ من المواد الأولية المستخدمة وصولا إلى تقديم منتج عالي الجودة .

1-جودة المنتجات: تسعى مؤسسة حجار السود إلى تطبيق معايير الجودة في منتجاتها حيث يتم التحقق من جودة المواد الأولية والتأكد من مطابقتها للمعايير المطلوبة عند كل عملية انتاج، فليتم ادخال المواد الأساسية إلى وحدة الإنتاج

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يقوم قسم مراقبة النوعية في مديرية الجودة بتحليل عينات منها بصفة يومية وتسجل النتائج المتوصل إليها في سجل المراقبة (الملحق 03)، ويوضح الجدول الموالي المواصفات المطلوبة في المواد الأساسية:

الجدول رقم (12): المعايير الأساسية المطلوب توفرها في المواد الأولية

M.P%	Cao	Slo2	Al203	Fe20	MgO	P.F
Calcaire	51.80	5.43	1.42	0.93	0.44	39.42
Argile	9.01	53.17	12.06	6.50	1.85	16.41
Grés	9.89	64.98	5.85	3.90	0.67	5.6
m.fer	11.00	12.75	7.00	55.00	1.20	0

المصدر: مديرية الجودة في مؤسسة حجار السود

تضع مديرية الجودة هذه القيم باعتبارها القيم المرجعية التي على أساسها يتم تحليل العينات المأخوذة من المواد الأولية بارتياب محدد وفي حال عدم المطابقة يتم إحداث التوازن في معادلات الانتاج، كما يتم التعامل مع الموردين وفقا هذه المعايير ولا يقبل أي خلل فيها.

كما يتم تحليل العينات المنتجة للتأكد من أن المنتج النهائي مطابق لمعايير الجودة وتعبر الوثيقتين (الملحقين 4و5) عن عمليات وأسس تحليل بعض العينات في مؤسسة حجار السود.

2-إجراءات تطبيق نظام الجودة في مؤسسة حجار السود

تهتم مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت بزبائنها وعملائها، فوفقا لمتطلبات شهادة الإيزو 9001 للجودة وذلك عن طريق:

- تقوم المؤسسة بتوفير البنى التحتية والموارد الأساسية من مواد أولية وموارد بشرية مؤهلة؛
- توفير بيئة تشغيل مناسبة؛
- توثيق نتائج الفحص والتحليل الدوري والمستمر لمدخلات ومخرجات العملية الانتاجية؛
- رصد وقياس مدى رضا العميل على عن منتجات المؤسسة وطريقة التعامل معه كما توضحه الوثيقة المتعلقة باستجواب وقياس رضا العميل (الملحق رقم 06) بمعرفة كل الأمور التي تتعلق به وتثير اهتمامه في المؤسسة؛
- تحسين توعية المنتجات بصفة مستمرة،

المطلب الثالث: واقع تطبيق البعد الاجتماعي والحوكمة في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت

تهتم مؤسسة حجار السود بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة بدرجات متفاوتة، فمن الممارسات التي تقوم بها:

1-واقع تطبيق البعد الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) في مؤسسة حجار السود:

من الممارسات الاجتماعية لمؤسسة حجار السود:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- توفير مناصب شغل والمساهمة في تقليص البطالة؛
- التعاقد مع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وتوظيف عمال بعقود عمل مدعمة؛
- التكوين المستمر للعمال والمساهمة في تطوير وتحسين أدائهم؛
- تقديم هدايا ومكافآت مادية للعمال في جميع المناسبات؛
- توزيع جزء من أرباح المؤسسة سنويا على العمال؛
- المساهمة في بناء مسجد التقوى في بلدية عين شرشار بدائرة عزابة؛
- المساهمة في تحسين بيئة العمل والبيئة المحيطة بالمؤسسة.

2-واقع تطبيق الحوكمة في مؤسسة حجار السود

تخصص مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت مديرية خاصة بالتدقيق في هيكلها التنظيمي، حيث يكلف إطار بمتابعة شؤون هذه المديرية، ومن مهامها:

- الرقابة على أداء كافة المديريات في المؤسسة؛
- كشف التلاعبات والاختلالات؛
- محاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسة؛
- معرفة سير الأعمال ومدى تطورها في المؤسسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: تقييم الاستدامة في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت

ان عملية تقييم الاستدامة في مؤسسة تقوم على قياس وتحديد مدى تطبيق المؤسسة لمتطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الأربعة ومدى تبنيها لمتطلبات المواصفات القياسية الدولية بها، وتتلخص هذه الدراسة في هذا المبحث حيث يتم عرض وتحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: أدوات الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على الملاحظة والوثائق والمعلومات المتحصل عليها في مؤسسة حجار السود لتحديد واقع الاستدامة في المؤسسة، ولتقييم الاستدامة وتحديد مدى تطبيقها اعتمدنا على الاستبيان كأداة أساسية لدراسة ذلك.

1-الاستبيان:

الاستبيان عبارة عن قائمة أسئلة معدة جيدا يقوم الباحث بتوجيهها إلى جمهور البحث طالبا منهم الاجابة عليها، وهي أحد أهم أدوات البحث ويعتمد عليها بشكل أساسي في معظم البحوث.

لا توجد قواعد آلية لإعداد أسئلة الاستبيان فهي تعتمد عبى قدرات ومهارات الطالب في تحديد النقاط الجوهرية للبحث وما يتوجب السؤال عنه.

2-كيفية تصميم الاستبيان:

الاستبيان هو بطاقة تقييم مدى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت بسكيكدة، واعتمد هذا الاستبيان على متطلبات تحقيق كل بعد في المؤسسة ومدى تطبيقها كليا أو جزئيا أو عدم تطبيقها.

تم تقسيم هذه الاستبيان إلى خمس محاور أساسية:

- **المحور الأول**: تعلق بالمعلومات العامة للعمال (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، المنصب)؛
- **المحور الثاني**: خاص ببعد الحوكمة في المؤسسة وتعلق بجميع متطلبات تحقيقها؛
- **المحور الثالث**: خاص بالبعد الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) في المؤسسة وتعلق بمتطلبات تطبيقها وفق متطلبات شهادة الإيزو 26000؛
- **المحور الرابع**: خاص بالبعد البيئي للتنمية المستدامة في المؤسسة وتعلق بمتطلبات تطبيق الإدارة البيئية وفق متطلبات شهادة الإيزو 14001؛
- **المحور الخامس**: خاص بالبعد الاقتصادي ويتعلق بتطبيق متطلبات الجودة الشاملة بناء على متطلبات شهادة الإيزو 9001.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: عرض نتائج الاستبيان

تلتزم مؤسسة حجار السود بتطبيق مبدأ التحسين المستمر، كما تسعى إلى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة بها وفقا لمواصفات منظمة الإيزو، وعليه قمنا بتوزيع الاستبيان على عينة البحث المقدرة ب45 عامل من جميع أقسام ومديريات المؤسسة.

1-عرض نتائج المحور الأول: المعلومات العامة للعمال

أ-العمر:

الجدول رقم (13): توزيع عينة البحث حسب العمر

20-30 سنة	30-40 سنة	أكثر من 40 سنة
14	15	16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على اجابة العمال

ب-الجنس:

الجدول رقم (14): توزيع عينة البحث حسب الجنس

أنثى	ذكر
11	34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على اجابة العمال

ج-المستوى التعليمي:

الجدول رقم (15): توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي

ثانوي	تكوين مهني	جامعي
4	3	38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على اجابة العمال

د-المنصب:

الجدول رقم (16): توزيع عينة البحث حسب المنصب

تقني	إطار	رئيس قسم
11	27	7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على اجابة العمال

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-عرض نتائج المحور الثاني: تطبيق بعد الحوكمة في مؤسسة حجار السود

الجدول رقم (17): متطلبات تطبيق بعد الحوكمة في مؤسسة حجار السود

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1- وجود هيئة خاصة بالحوكمة	14	18	13
2- هيئة الحوكمة تقوم بكشف التلاعبات ومكافحة الفساد	12	19	14
3-تطبيق سياسة عادلة في التعامل مع كافة العمال في كافة المستويات	10	23	12
4-الجمعية العامة تقوم بنقل انشغالات العمال بكل شفافية ومصداقية	13	20	12
5-يتم توفير المعلومات الكافية للعمال بالقدر الكافي وبالشكل المناسب	8	27	10
6-تتعامل الإدارة بدرجة عالية من الشفافية مع جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة ونشاطها	12	18	15
7-معايير تقييم الأداء متوازنة ودقيقة وعادلة بين جميع العمال	9	19	17
8-درجة الثقة في الإدارة عالية	10	20	15
9-تقدر الإدارة جهود كافة العمال	9	25	11
10-امكانية التطلع على كافة الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسة	6	28	11

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على اجابة العمال

3- عرض نتائج المحور الثالث: تطبيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (المسؤولية الاجتماعية)في مؤسسة حجار السود

الجدول رقم (18): متطلبات تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة حجار السود

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1-توظيف عمال ذوي احتياجات خاصة	-	7	38
2-تحقيق تطلعات العمال في المؤسسة	6	28	11
3-تنظيم لقاءات وحوارات حول امكانيات تطوير العمل	4	28	13
4-مشاركة العمال في اتخاذ القرارات في المؤسسة	1	19	25
5-المشاركة في أعمال خيرية وتطوعية تقوم بها المؤسسة	9	18	18
6-تطبق المؤسسة نظام داخلي يحترم آراء العمال وتطلعاتهم	7	21	17
7-تكوين العمال بصفة دورية وفعالة	14	27	4

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

8-جلسات حوار ونقاش بين الرئيس المباشر والعمال لمناقشة انشغالاتهم والقضايا الخاصة بالعمل	7	18	20
9-سعي المؤسسة لحماية العمال والبيئة المحيطة بالمؤسسة بتوفير كافة متطلبات الحماية والسلامة لجميع الأطراف	12	27	6
10-تتناسب الأجور والتعويضات مع المهام المسؤوليات المسندة إلى كل منصب	18	22	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على اجابة العمال

4- عرض نتائج المحور الرابع: تطبيق البعد البيئي للتنمية المستدامة (الإدارة البيئية) في مؤسسة حجار السود

الجدول رقم (19): متطلبات تطبيق الإدارة البيئية في مؤسسة حجار السود

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1-تطبيق نظام بيئي في المؤسسة	15	25	5
2-يتم تعريف كافة العمال بتفاصيل ومكونات النظام	13	20	12
3-السياسة البيئية للمؤسسة منشورة ويمكن للجميع الاطلاع عليها	13	21	11
4-يتم تدريب كل عامل يلتحق بمنصبه على نظام السلامة والحماية	13	27	5
5-يتم توفير الدعم الكافي لتحقيق خطط المؤسسة البيئية (موارد، كفاءات، اتصالات، مراقبة كافة التغيرات وتوثيقها)	8	27	10
6-الاستعداد الدائم لحالات الطوارئ والتغيرات المفاجئة في بيئة عمل المؤسسة والتي تؤثر على نشاطها البيئي	17	26	2
7- تقدم المؤسسة منتجات نظيفة ولا تضر بالبيئة	12	26	7
8-النفايات الناتجة من العملية الانتاجية يتم التخلص منها بطريقة تضمن معالجتها وإعادة استخدامها للتقليل من آثارها وحماية للبيئة	11	28	6
9-يتم تقييم أداء كل وحدة عمل مقارنة بما خطط له في نظام الإدارة البيئية للمؤسسة	15	19	11
10-يتم القيام بالتقييم الداخلي والخارجي لأداء المؤسسة ككل ومقارنته بتطلعات هذه المؤسسة وتوجهاتها البيئية	3	26	10
11-يتم تصحيح الأخطاء المكتشفة في الأداء بصفة دورية ومستمرة	15	24	6

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

12-التحسين المستمر هو أهم ما يميز نظام الإدارة البيئية في المؤسسة	14	21	10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على اجابة العمال

5-عرض نتائج المحور الخامس: تطبيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة

الجدول رقم (20): متطلبات تطبيق البعد الاقتصادي في مؤسسة حجار السود

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1-يعنى نظام الجودة في المؤسسة بكافة العمليات والأقسام والأطراف	14	29	2
2-يقوم القادة والمدراء بشرح سياسة الجودة في المؤسسة والالتزام بتقديمها لكافة الأطراف المتصلة بها	13	25	7
3-يتم توفير كافة المعلومات والكفاءات والموارد التي من شأنها دعم نظام الجودة	12	25	8
4-الاستماع لآراء واقتراحات ومبادرات أي عامل فيما يخص جودة المنتجات	11	17	17
5-نظام الجودة في المؤسسة يحقق الربحية لها وكذا يوفر عوائد مالية مميزة للعمال	17	24	4
6-سعي المؤسسة لتحسين جودة منتجاتها وفقا لشهادات الإيزو ورغبة في التطور وكسب ميزة تنافسية	22	20	3
7-يتم تقييم المنتجات قبل طرحها في السوق لضمان جودتها ومدى مطابقتها للمواصفات والمعايير المطلوبة	24	17	4
8-تحسن المؤسسة بصفة دائمة من منتجاتها لضمان تطويرها وجودتها	23	15	7
9-الجودة في المؤسسة تنطلق من الحصول على الموارد والمعالجة وصولا إلى انتاج منتجات ذات جودة عالية	25	16	4
10- نظام إدارة الجودة المطبق في المؤسسة ناجح وفعال	17	24	4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على اجابة العمال

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

بعد تجميع الاستبيان تم الاعتماد على:

-النسب المئوية لتحديد خصائص عينة الدراسة في المحور الأول الخاص بالمعلومات العامة؛

- تحديد المنوال لكل محور لحساب نسبة تطبيق كل بعد في المحاور الأربعة للاستبيان، بالطريقة التالية:

نسبة التطبيق = مج (Ni x Zi) / (Ni x Z_3)

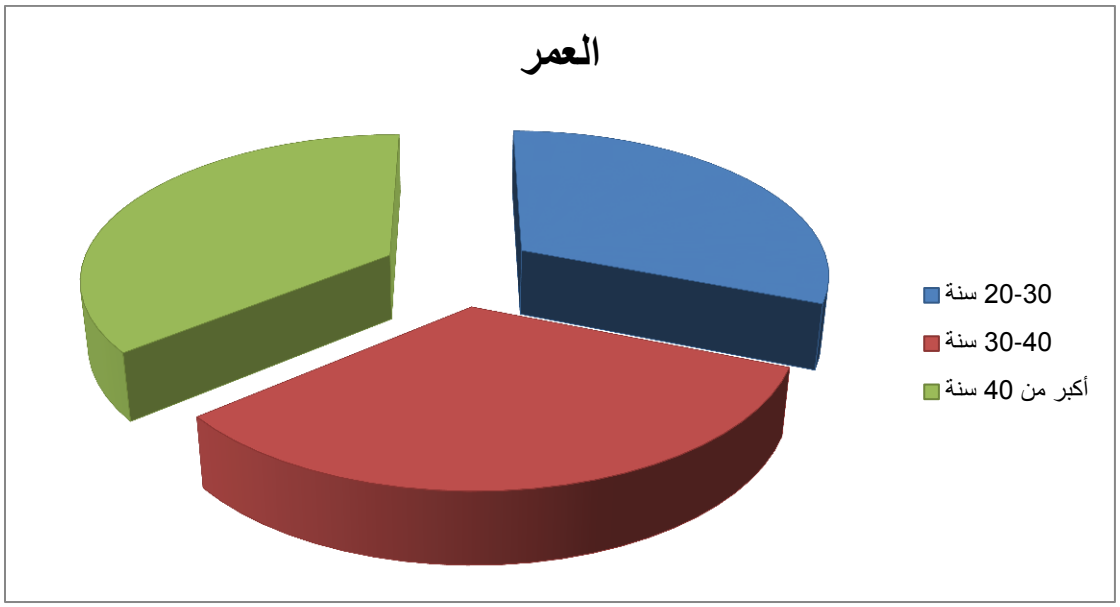
حيث:

- Zi: الترجيح تمثل ترجيحات الدرجات من (0 إلى 2)
- Ni: مجموع التكرارات
- Z_3: أكبر ترجيح (2).

1-نتائج المحور الأول: المعلومات العامة للعمال: تحليل خصائص العينة

أ-العمر:

الشكل رقم (13): توزيع افراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبة

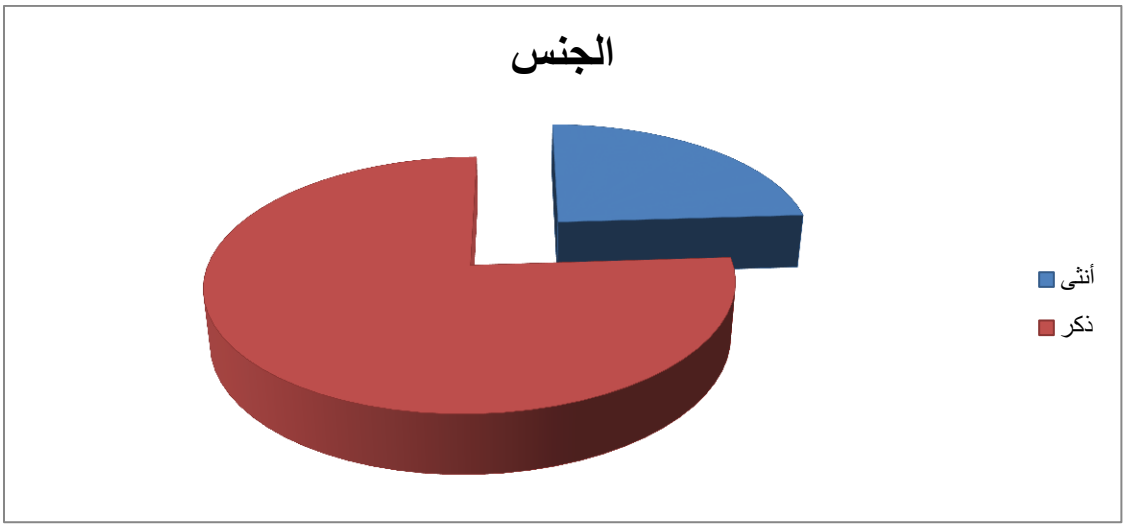
يبين الشكل الممثل لتوزيع الفئات العمرية لعينة البحث بأن الفئة العمرية ذات التكرار الأكبر هي فئة العمال الأكبر من 40 سنة بنسبة قدرت ب36%، ثم الفئة من 30-40 سنة بنسبة 33% وتليها الفئة من 20-30 سنة بنسبة 31%.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب-الجنس:

يبين الشكل الموالي توزيع أفراد العينة حسب جنسهم:

الشكل رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



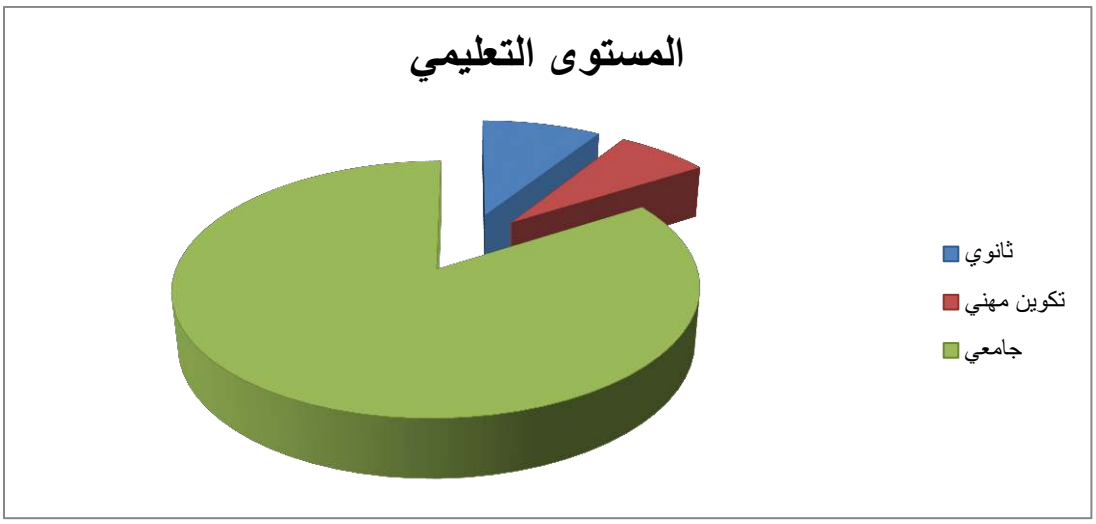
المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الشكل توزيع أفراد العينة حسب جنسهم إذ يتضح أن نسبة الذكور في المؤسسة أكبر بكثير من الإناث، فنسبة الذكور بلغت 76%، أما الإناث فلم تتجاوز 24%.

ج-المستوى التعليمي:

يوضح الشكل الموالي توزيع المستوى التعليمي لعينة البحث:

الشكل رقم (15): توزيع أفراد عينة البحث حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبة

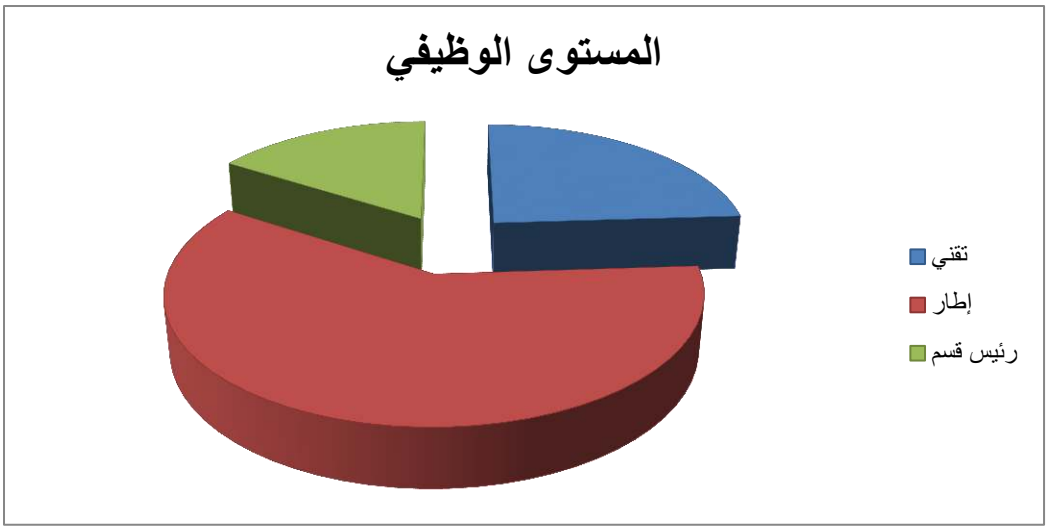
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يبين الشكل توزيع أفراد عينة البحث حسب مستواهم التعليمي، فأكبر تكرار للأفراد الذين مستواهم التعليمي جامعي بنسبة 84% أما الأفراد الذين مستواهم تكوين مهني فنسبتهم 7% من أفراد العينة، والذين مستواهم ثانوي نسبتهم 9%.

د-المستوى الوظيفي:

يبين الشكل الموالي توزيع أفراد العينة حسب مستواهم الوظيفي والمناصب التي يشغلونها:

الشكل رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبة

يبين الشكل بأن الفئة ذات أكبر تكرار هي فئة العمال الذين يشغلون مناصب في مستوى إطار بنسبة 60% من العمال، أما نسبة التقنيين فهي 24% ورؤساء الأقسام نسبتهم 16%.

2-نتائج المحور الثاني: تطبيق بعد الحوكمة في مؤسسة حجار السود

الجدول رقم (21): نسبة تطبيق بعد الحوكمة في مؤسسة حجار السود

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1- وجود هيئة خاصة بالحوكمة		*	
2- هيئة الحوكمة تقوم بكشف التلاعبات ومكافحة الفساد		*	
3-تطبيق سياسة عادلة في التعامل مع كافة العمال في كافة المستويات		*	
4-الجمعية العامة تقوم بنقل انشغالات العمال بكل شفافية ومصداقية		*	
5-يتم توفير المعلومات الكافية للعمال بالقدر الكافي وبالشكل المناسب		*	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6-تتعامل الإدارة بدرجة عالية من الشفافية مع جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة ونشاطها		*	
7-معايير تقييم الأداء متوازنة ودقيقة وعادلة بين جميع العمال		*	
8-درجة الثقة في الإدارة عالية		*	
9-تقدر الإدارة جهود كافة العمال		*	
10-امكانية التطلع على كافة الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسة		*	
الترجيح Zi	2	1	0
مجموع التكرارات Ni	0	10	0
Ni×Zi	0	10	0
مجموع Ni×Zi	10		
النسبة المئوية	**%50**		

المصدر: من إعداد الطالبة

استنادا إلى النتائج المحصلة في محور تطبيق الحوكمة في مؤسسة حجار السود، تحصلت المؤسسة على نسبة 50% في تطبيق متطلبات الحوكمة، وهي نسبة ضعيفة وهو ما يثبت صحة الفرضية التي تقوم على أن: نسبة تطبيق الحوكمة في مؤسسة حجار السود ضعيفة.

وتتمثل نقاط الضعف الأساسية المتعلقة بتطبيق بعد الحوكمة في مؤسسة حجار السود إلى:

- عدم وجود هيكلة أساسية لوظيفة الحوكمة في المؤسسة؛
- اعتبار وظيفة التدقيق كوظيفة معادلة لوظيفة الحوكمة يقلل من هذه الوظيفة؛
- غياب تأطير كاف للتعامل العادل مع العمال؛
- قيام وظيفة التدقيق كمديرية مستقلة ووجود موظف واحد مكلف بتسييرها وتنفيذ المهام المتعلقة بها يضعف من فعاليتها؛
- غياب معايير تقييم متوازنة ودقيقة وعادلة؛
- تضييق مجال تداول المعلومات وحصرها في أطر محددة؛
- ضعف ثقة العمال في الإدارة وضعف الاتصال بينهم.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3-نتائج المحور الثالث: تطبيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (المسؤولية الاجتماعية)في مؤسسة حجار السود

الجدول رقم (22): نسبة تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة حجار السود

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1-توظيف عمال ذوي احتياجات خاصة			*
2-تحقيق تطلعات العمال في المؤسسة		*	
3-تنظيم لقاءات وحوارات حول امكانيات تطوير العمل		*	
4-مشاركة العمال في اتخاذ القرارات في المؤسسة			*
5-المشاركة في أعمال خيرية وتطوعية تقوم بها المؤسسة			*
6-تطبق المؤسسة نظام داخلي يحترم آراء العمال وتطلعاتهم		*	
7-تكوين العمال بصفة دورية وفعالة		*	
8-جلسات حوار ونقاش بين الرئيس المباشر والعمال لمناقشة انشغالاتهم والقضايا الخاصة بالعمل			*
9-سعي المؤسسة لحماية العمال والبيئة المحيطة بالمؤسسة بتوفير كافة متطلبات الحماية والسلامة لجميع الأطراف		*	
10-تتناسب الأجور والتعويضات مع المهام المسؤوليات المسندة إلى كل منصب		*	
الترجيح Zi	2	1	0
مجموع التكرارات Ni	0	6	4
Ni×Zi	0	6	0
مجموع Ni×Zi	6		
النسبة المئوية	**%30**		

المصدر: من إعداد الطالبة

استنادا إلى النتائج المحصلة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة حجار السود، تحصلت المؤسسة على نسبة 30% وهي نسبة ضعيفة جدا، تعكس التطبيق الضعيف لهذا المبدأ في المؤسسة، وهو ما يثبت فرضية أن نسبة تطبيق البعد الاجتماعي في مؤسسة حجار السود ضعيفة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويعود ضعف تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة حجار السود إلى:

- الالتزام بتطبيق البعد القانوني لها أي تطبيق ما تنص عليه القوانين المتعلقة بالعمل، الضمان الاجتماعي، حماية البيئة وحقوق الانسان؛
- غياب تحديد واضح ودقيق لكافة الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة؛
- غياب المبادرات التطوعية في المؤسسة؛
- بعد الإدارة عن العمال وغياب التحاور وتبادل المعلومات معهم؛
- عدم المساواة بين العمال والتعامل معهم حسب مستوياتهم الوظيفية.

وللتغلب على هذه النقاط على المؤسسة:

- المساهمة في توظيف عمال ذوي احتياجات خاصة وأن هذه الفئة لها القدرة على ممارسة الأعمال الادارية وهو أمر ممكن فبعض أقسام تتكون من طابق أرضي فقط؛
- التقرب للعمال بطريقة أكثر فعالية؛
- اجراءات مرنة وفتح الاتصالات المتبادلة بين الجميع؛
- اظهار البعد الأخلاقي والتطوعي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة؛
- المساهمة في تحسين المجتمع المحلي بقبول المتربصين وفتح المجال لهم بدرجة أكبر والسماح بالحصول على المعلومات التي تخدم بحوثهم وتساهم في بناء دراسات واقعية؛
- وضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية ضمن النظام الداخلي للمؤسسة.

4-نتائج المحور الرابع: تطبيق البعد البيئي للتنمية المستدامة (الإدارة البيئية) في مؤسسة حجار السود

الجدول رقم (23): نسبة تطبيق الإدارة البيئية في مؤسسة حجار السود

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1-تطبيق نظام بيئي في المؤسسة		*	
2-يتم تعريف كافة العمال بتفاصيل ومكونات النظام		*	
3-السياسة البيئية للمؤسسة منشورة ويمكن للجميع الاطلاع عليها		*	
4-يتم تدريب كل عامل يلتحق بمنصبه على نظام السلامة والحماية		*	
5-تتم توفير الدعم الكافي لتحقيق خطط المؤسسة البيئية (موارد، كفاءات، اتصالات، مراقبة كافة التغيرات وتوثيقها)		*	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6-الاستعداد الدائم لحالات الطوارئ والتغيرات المفاجئة في بيئة عمل المؤسسة والتي تؤثر على نشاطها البيئي		*	
7- تقدم المؤسسة منتجات نظيفة ولا تضر بالبيئة		*	
8-النفايات الناتجة من العملية الانتاجية يتم التخلص منها بطريقة تضمن معالجتها وإعادة استخدامها للتقليل من آثارها وحماية للبيئة		*	
9-يتم تقييم أداء كل وحدة عمل مقارنة بما خطط له في نظام الإدارة البيئية للمؤسسة		*	
10-يتم القيام بالتقييم الداخلي والخارجي لأداء المؤسسة ككل ومقارنته بتطلعات هذه المؤسسة وتوجهاتها البيئية		*	
11-يتم تصحيح الأخطاء المكتشفة في الأداء بصفة دورية ومستمرة		*	
12-التحسين المستمر هو أهم ما يميز نظام الإدارة البيئية في المؤسسة		*	
الترجيح Zi	2	1	0
مجموع التكرارات Ni	0	12	0
Ni×Zi	0	12	0
مجموع Ni×Zi	12		
النسبة المئوية	**%50**		

المصدر: من إعداد الطالبة

استنادا إلى النتائج الخاصة بتطبيق البعد البيئية للتنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود، فقد تحصلت المؤسسة على نسبة 50% وهي نسبة ضعيفة تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن مؤسسة حجار السود تطبق البعد البيئي للتنمية المستدامة بنسبة ضعيفة.

ترجع أسباب الضعف في تطبيق البعد البيئي إلى:

- غياب سياسة بيئية واضحة؛
- عدم دراية قسم كبير من العمال بالنظام البيئي للمؤسسة؛
- غياب التقييم والتحسين المستمرين في كافة نشاطات المؤسسة؛
- غياب الرقابة الدائمة والمستمرة لتقدم الأعمال وسير الأنظمة المتبعة للحد من التلوث بالمؤسسة؛
- عدم وجود ثقافة بيئية بالمؤسسة، فهي تقوم بتطبيق أساليب الحد من التلوث وتقليل الانبعاثات الناجمة عن أنشطة المؤسسة وكذا توفير المعدات والوسائل الوقائية فقط؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الالتزام بالحد من التلوث والانبعاثات ضمن متطلبات القانون وكي تتفادى المؤسسة دفع الضرائب البيئية في حال وجود أي خلل.

5-نتائج المحور الخامس: تطبيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة

الجدول رقم (24): نسبة تطبيق البعد الاقتصادي في مؤسسة حجار السود

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1-يعنى نظام الجودة في المؤسسة بكافة العمليات والأقسام والأطراف		*	
2-يقوم القادة والمدراء بشرح سياسة الجودة في المؤسسة والالتزام بتقديمها لكافة الأطراف المتصلة بها		*	
3-يتم توفير كافة المعلومات والكفاءات والموارد التي من شأنها دعم نظام الجودة		*	
4-الاستماع لآراء واقتراحات ومبادرات أي عامل فيما يخص جودة المنتجات			*
5-نظام الجودة في المؤسسة يحقق الربحية لها وكذا يوفر عوائد مالية مميزة للعمال		*	
6-سعي المؤسسة لتحسين جودة منتجاتها وفقا لشهادات الإيزو ورغبة في التطور وكسب ميزة تنافسية	*		
7-يتم تقييم المنتجات قبل طرحها في السوق لضمان جودتها ومدى مطابقتها للمواصفات والمعايير المطلوبة	*		
8-تحسن المؤسسة بصفة دائمة من منتجاتها لضمان تطويرها وجودتها	*		
9-الجودة في المؤسسة تنطلق من الحصول على الموارد والمعالجة وصولا إلى انتاج منتجات ذات جودة عالية	*		
10- نظام إدارة الجودة المطبق في المؤسسة ناجح وفعال		*	
الترجيح Zi	2	1	0
مجموع التكرارات Ni	4	5	1
Ni×Zi	8	5	0

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مجموع Ni×Zi	13
النسبة المئوية	**%65**

المصدر: من إعداد الطالبة

استنادا إلى النتائج الخاصة بتطبيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود، فقد تحصلت المؤسسة على نسبة 65%، وهي نسبة معتبرة تشير إلى التطبيق المتوسط لهذا البعد في المؤسسة.

يطبق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود بطريقة معتبرة فهي حائزة على شهادة الإيزو 9001 الخاصة بالجودة، إلا أنه هناك بعض نقاط الضعف منها:

- اقتصار نظام الجودة على المنتجات فقط؛
- غياب ثقافة الجودة لدى معظم العمال فمنهم من يرى بأنها تتعلق بالجانب التسويقي للمنتجات؛
- عدم السماح للعمال بطرح المبادرات والأفكار الجديدة والمساهمة الحقيقية في تحسين المؤسسة؛
- عدم كفاية الاجراءات والأنشطة الخاصة بالجودة.

6- تطبيق التنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود

الجدول رقم (25): نسبة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود

الترجيح Zi	2	1	0
مجموع التكرارات Ni	4	33	5
Ni×Zi	8	33	0
مجموع Ni×Zi	41		
النسبة المئوية	**%48.80**		

المصدر: من إعداد الطالبة

استنادا إلى قائمة الفحص المتعلقة بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود، فقد تحصلت على نسبة 48.80% وهي نسبة ضعيفة وهذا يشير إلى التطبيق الضعيف للاستدامة في مؤسسة حجار السود وهو ما ينفي الفرضية الرئيسية التي تنص على أن نسبة تطبيق الاستدامة في مؤسسة حجار السود مرتفعة، وهو ما يفرض على المؤسسة الحرص على تقوية نقاط قوتها والعمل على تجاوز نقاط الضعف والسيطرة عليها، للوصول إلى تحسين تطبيق للاستدامة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة حجار ومحاولة تحديد ومعرفة واقع التنمية المستدامة بها ومدى تطبيق أبعادها في المؤسسة، يمكن القول بأن مؤسسة حجار تعد أحد المؤسسات الهامة التي طبقت البعد الاقتصادي وتمكنت من الحصول على شهادة الإيزو 9001 للجودة وكذا وضعها لنظام بيئي وتبنيها لمفاهيم الإدارة البيئية وسعيها للالتزام بحماية البيئة والتقليل من الانبعاثات والتلوث الناجم عن أنشطتها ومنتجاتها. وهي بذلك تسعى للحصول على شهادة الإيزو 14001 المتعلقة بنظام الإدارة البيئية منذ 2014 ومن المنتظر الحصول عليها هذه السنة، كما أنها تعاقدت مع شركة ألمانية لتركيب مصفاتين جديدتين بحلول 2018 للمساهمة في تقليل الانبعاثات أكثر، وهو ما يعكس الوعي البيئي بها، إلا أن القصور يبقى في تطبيق بعدي الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخاتمة

الخاتمة

ان تزايد الاهتمام بتطبيق التنمية المستدامة دوليا أوجب على المنظمات الساعية لتحقيقها ضبط المتطلبات الأساسية الخاصة بأبعادها ومبادئها ضمن مواصفات قياسية دولية يعكس تطبيقها مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بتبني هذا المفهوم ومدى سعيها للمساهمة في تحسين الحياة في المجتمعات التي تنشط فيها، فوضعت القوانين والتشريعات المراقبة والموجهة لأنشطة المؤسسات، وكل هذا التطور فرض على المؤسسات الجزائرية مواكبته، فاستمرارية وتطور المؤسسات يتوقف على مدى قدرتها على توفير احتياجات ومتطلبات الأطراف المعنية بأنشطتها.

تعد مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت أحد المؤسسات الوطنية السباقة في التوجه نحو الاستدامة والعمل على تطبيق متطلباتها، فمن خلال الدراسة الميدانية في هذه المؤسسة توصلنا إلى:

- نجاح المؤسسة في تطبيق بعد الجودة وتمكنها من وضع نظام للجودة الشاملة أكثر فعالية وهو ما يؤكده حصولها على شهادة الإيزو 9001؛
- مساهمة المؤسسة وسعيها لحماية البيئة بكل ما قامت به من أنشطة وأعمال للتقليل من آثار أنشطتها على البيئة؛
- قدرة المؤسسة على الاستثمار في الانتاج الأنظف باتباع استراتيجيات الحد من التلوث عند المنبع؛
- سعي المؤسسة للحصول على شهادة الإيزو 14001 (والمتوقع أن تكون هذه السنة) يبرز مدى وعيها بأهمية المساهمة في تحسين البيئة التي تعمل بها وحماية المجتمع المحلي الذي تنشط فيه؛
- الاهتمام بتحسين وتطوير أداء العمال والموظفين بها باتباع سياسات تكوينية دورية؛
- استفادة العمال من مزايا اجتماعية وتحفيزية عديدة كمكافآت مالية ومادية ؛
- الاهتمام المتزايد بالزبائن والعملاء ومنحهم لامتيازات خاصة ما يعكس التزامها بتوفير احتياجاتهم ومتطلباتهم.

من كل ما سبق نتوصل لطرح الاقتراحات التالية:

- تعزيز الوعي البيئي لدى العمال أكثر؛
- بناء ثقافة تنظيمية تشجع على تبني مفاهيم الاستدامة؛
- على المؤسسة تبني مفاهيم إدارية جديدة خاصة الحوكمة باعتبارها القاعدة الأساسية لباقي أبعاد التنمية المستدامة ولدورها الفعال في محاربة الفساد وكذا لقدرتها على تعزيز مبدأ الشفافية؛

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ترسيخ إدراك عمال المؤسسة بمفاهيم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية؛
- انشاء دليل يشرح للزبائن والأطراف المعنية بالمؤسسة يشرح سياساتها البيئية والاجتماعية ومبادئ الافصاح والشفافية المتبعة بها؛
- تحديد مجال أوسع للعمال واشراكهم في اتخاذ القرارات بالمؤسسة؛
- خلق وتعزيز مبادرات تطوعية والمشاركة الفعالة في الأعمال الخيرية.

آفاق الدراسة:

- تعزيز تطبيق مبادرة الإبلاغ العالمية GRI للاستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- دور الحوكمة في تفعيل الأداء البيئي والاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية؛
- آليات تطبيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. أحمد، محمد سعيد ، التسويق الأخضر، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
2. الأمين، عبد الوهاب ، التنمية الاقتصادية(المشكلات والسياسات المقترحة)، دار الحافظ للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2000.
3. البكري، ثامر ، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
4. البكري، تامر، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
5. الحجار، صلاح محمد ، عبد الحميد صقر، داليا، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2000..
6. العزاوي، نجم، حكمت، عبد الله ، إدارة البيئة (نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000)، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007.
7. الغالبي، طاهر محسن منصور، العامري، صالح محسن ، المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
8. القطامين، أحمد ، الادارة الاستراتيجية،(تنمية، مفاهيم، وحالات تطبيقها)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
9. السكارنة، بلال خلف ، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2014.
10. الصيرفي، محمد، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007.
11. اليازوري، تامر ،النوري، أحمد نزار، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
12. خبابة، عبد الله، بوقرة، رابح ،الوقائع الاقتصادية(العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة) المؤسسة الجامعية، الجزائر،2009.
13. غنيم، عثمان محمد ،أبو زنط، ماجدة، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفا، عمان، الأردن، 2010.
14. قاسم، خالد مصطفى ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون طبعة،2007.
15. مخلف، عارف صالح ، الادارة البيئية(الحماية الادارية للبيئة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
16. محمد، أبو القاسم محمد، نظم الإدارة البيئية، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 29، مصر، 2005.
17. نجم، عبود نجم ، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Dominique HERON, L'entreprise et le pilier économique du développement durable, EpE publications, France.
2. 2-Octave Gélinier et Autres, Développement durable :Pour une entreprise compétitive et responsable, ESF éditeur, France, 2005.

3. 3-Olivia VERGER et Autres, La prise en compte de la RSE dans les relations avec les fournisseurs des pays en développement : Problématique, Pratique et Axe de Progrès, IMS publications, France, 2004.

المجلات العلمية باللغة العربية:

1. العنزي، سعد، محاولة عادلة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2007.
2. كربالي، بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45، جامعة وهران، 2010.
3. مبارك، فاطمة ، التنمية المستدامة أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد13، قطر، 2016.
4. مجاهدي، فاتح، براهيمي، شراف، برنامج الإنتاج الأنظف كآلية لزيادة فعالية ممارسة الادارة البيئية ودعم الأداء البيئي للمؤسسة، مجلة أداء المؤسسات، العدد 01، 2011-2012.
5. مراد، ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010.
6. نوري، منير، أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2008.

المجلات العلمية باللغة الفرنسية:

1. Hadelin de Beer, L'entrprise et le developpement durable, centre d'animation et de recherche en écologie politique, Etopia , Octobre 2010.
2. Elisabeth Laville, Sara de Barth, Pascal Tabakian, Comment faire un Rapport de développement Durable de votre campus, Campus responsable publications, Québec.

المذكرات والرسائل:

1. العايب، عبد الرحمن ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.
2. حسونة، عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.
3. حميدة، رابح ، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011.
4. خامرة، الطاهر ، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.
5. عبد الباقي، محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009-2010.

6. قطوش، مريم، برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة SANIAK عين الكبيرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
7. زيد المال، صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص قانون دولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.
8. سراج ،وهيبة، استراتيجية تنمية الموارد البشرية كمدخل لتحسين الأداء المستدام في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير مدرسة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص ادارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.
9. شيلي، الهام، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.
10. مقيطع، حمزة، دور ادماج التنمية المستدامة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة مقارنة بين شركتي سوناطراك وطوطال، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011.

الملتقيات والندوات:

1. الخديمي، عبد الحميد، أولاد حيمود، عبد اللطيف، معايير قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات تجاه أصحاب المصالح، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 15-16 فيفري 2015.
2. إلياس، سالم، أم السعد، سراي، نظم تطبيق إدارة الجودة الشاملة وآلياتها في التعليم العالي في ظل التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 2016.
3. بروش، زين الدين، براهيمي، جابر ، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات، دراسة حالة شركة اسمنت، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 22-23 نوفمبر 2011.
4. دادن، عبد الغفور، حفصي، رشيد، المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، 20-21 نوفمبر 2012.
5. قاسيمي، آسيا ، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية الاجتماعية عن حماية البيئة مع إشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، باجة، تونس، 2012.
6. قريشي، حليمة السعدية ، قدري، شهلة ، التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنتجات والحكومات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011.
7. قهواجي، أمينة ، بن حسان، حكيم ، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة بومرداس، 14-15 نوفمبر2006.
8. صديقي، خضرة، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012.

9. عماري، عمار، اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
10. رحيم، حسين، مناصرية، رشيد ، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة ونظم إدارة البيئة الإيزو 14000 على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011.
11. محمد، مراد، التنمية المستدامة، حالة البلدان العربية، ورقة بحثية في ندوة حول التنمية البشرية المستدامة، 11-06-2011.
12. زحوط، اسماعيل ، حرملي، مزة ، دور إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية على مجمع زاد فارم لصناعة الأدوية بقسنطينة **في المؤسسة الاقتصادية** ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المؤتمر الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20-21 نوفمبر 2012.

الملتقيات والندوات باللغة الأجنبية:

1. Edwin Zaccai ,Qu'est-ce que le développement durable ? intervention lors du cycle de conférences, RIO le développement durable 10 ans après, cité des sciences, Paris, France , 2002 .
2. Etienne Chomart, Mesurer le développement durable , Indicateurs et Méthodes participatives, Synthèse de 2 éme séminaire de travail sur les nouveaux indicateurs de richesse , 13 mars 2013 .
3. Larson, A.L., Teisberg, E.O. & Johnson, R.R.. Sustainable Business: Opportunity and value creation, Interface Studies, 2000.
4. Monnet, M. Les parties prenantes d'un contexte de développement durable. Journée de Développement Durable, AIMS, IAE Aix-en-Provence, 2005.
5. Raphael Mege , Mesurer le développement durable , indicateurs et méthodes participatives, Synthèse du 2eme Séminaire de travail sur les nouveaux indicateurs de richesse, France, 13 mars 2013.
6. Thomas Hammer, Comment mesurer le développement durable ?, journée pratique EDD, Université Bern, Allemagne, 12 -09-2013.

التقارير:

1. البنك العربي، تقرير الاستدامة، 2015.
2. المعهد الدولي للتنمية المستدامة، نشرة مفاوضات من أجل الأرض، المجلد 27، العدد الثامن، 19 أكتوبر 2011.
3. تقرير اللجنة المشتركة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987.

التقارير باللغة الأجنبية:

1. Cove, R.. Developing value: The business case for sustainability in emerging markets. Washington, D.S: World Bank, 2002.
2. Etude de KPMG/ IEM.
3. Reinette Nel, Marsja Hall-Green, Our Sustainability Performance, SASOL Annual Report, KPMG, Johannesburg, 2007.

القوانين:

1. القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

المواقع الالكترونية:

1. http:// files.books.elebda3.net/ download_pdf-ebook.org.
2. www. Provercy-cloge.com.
3. http://www.globalreporting.org/AboutGRI/WhatsGRI.
4. http:// www.iso.org/iso/fr/iso 9001-2015.
5. http://www.iso.org/ iso/fr/introduction-to-iso-14001_fr.
6. http:// www.iso.org/ iso/fr/ discovering_iso 26OOO.
7. http:// biomattitude.com/up_content/uploads/2015/10.

.

الملاحق



afaq

Certificat
Certificate

N°2010/37077.1

AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifie que le système de management mis en place par :
AFAQ AFNOR INTERNATIONAL certifies that the management system implemented by:

CIMENTERIE DE HADJAR SOUD SPA
filiale du / a subsidiary of
GICA

pour les activités suivantes :
for the following activities:

PRODUCTION ET COMMERCIALISATION DE CIMENTS.

MANUFACTURING, MARKETING AND SALE OF CEMENT.

إنتـاج وتسويـق الإسمنت.

a été évalué et jugé conforme aux exigences requises par :
has been assessed and found to meet the requirements of:

ISO 9001 : 2008

et est déployé sur les sites suivants :
and is developed on the following locations:

BP 181 Azzaba 21300 WILAYA DE SKIKDA ALGERIE

Ce certificat est valable à compter du (année/mois/jour)
This certificate is valid from (year/month/day) **2013-05-24** Jusqu'au *until* **2016-05-24**

Administrateur d'AFAQ AFNOR INTERNATIONAL
Administrator of AFAQ AFNOR INTERNATIONAL

M. AUGEREAU LANDAIS

afnor

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

I. Objet : le présent manuel consiste à définir la méthode de détermination de taux d'humidité dans toutes matières confondues.

II. Documents de référence :

1. d'après le constructeur de l'usine (méthode manuelle).
2. Extrait du manuel opératoire fournisseur (analyseur KERN)

III. Définition : l'humidité est la teneur d'eau contenue dans la matière.

IV. Mode opératoire :

A. Méthode classique :

1. De l'échantillon ponctuel prélevé à du tas de matière (matière première / ajout) ou du doseur, on pèse 100 grammes.
2. Les introduire dans une capsule en porcelaine et peser P_1 (poids de la capsule et son contenu).
3. Introduire à l'étuve à 100 °C pendant 02 heures.
4. Retirer et peser P_2 (poids de la capsule et son contenu après séchage).
5. Déterminer l'humidité comme suit: $H = P_2 - P_1$.

NB: ne dépasser en aucun cas la température de séchage en consigne, parce qu'elle influe directement sur la composition chimique de la matière (exemple : le gypse commence à perdre son eau de constitution à partir de 110 °C).

B. Méthode à l'aide de l'analyseur KERN MLB 50-3

1. Allumer la balance avec l'interrupteur principal (au moyen de la fiche de secteur), t EnnP, apparaît à l'écran de visualisation.
2. Appuyer sur la touche Tare / Stop, la balance passe par un mode,, tEST ,, au bout de quelques secondes ,, 0.000 ,, apparaît à l'écran de visualisation , un temps de chauffe de 10 minutes intervenant après la mise en marche stabilise les valeurs de mesures.
3. Ouvrir le couvercle.
4. Poser l'échantillon sur le plateau en aluminium et fermer le couvercle.
5. Appuyer 2 fois sur la touche START, le processus de séchage commence à déterminer l'humidité.
6. Une fois le temps de séchage (préalablement fixé) est atteint automatiquement l'analyseur affiche la valeur de l'humidité en %

N.B : -La durée de séchage est fixée a 30min.
-La température de séchage est fixée à 100°c.
-Le poids de l'échantillon ne doit pas dépasser 50g.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

I. Objet : Le présent manuel consiste à déterminer le degré de décarbonatation au niveau des tours échangeurs pour s'assurer de la qualité de la cuisson.

II. Documents de référence :

D'après catalogue du constructeur.

III. Mode opératoire:

1. Prélever un échantillon de farine au niveau du cyclone 4 et un échantillon farine entrée four (d'alimentation)
2. Déterminer la perte au feu (P.A.F) de la farine » extraite des deux endroits (voir méthode réservé à la détermination de la P.A.F) et
3. Calculer le degré de décarbonations en appliquant la formule suivante :

$$D = [1 - (A \,.\, B / C)] \,.\, 100$$

A = PAF cyclone 4 / PAF farine entrée four

B = 100 – PAF farine entrée four

C = 100 – PAF farine cyclone 4.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: ماستر ادارة أعمال

استبيان

يشرفني أن أقدم إلى سيادتكم المحترمة هذا الاستبيان الذي يهدف إلى معرفة آرائكم حول موضوع مذكرتي لنيل شهادة الماستر والتي بعنوان: "**تقييم واقع الاستدامة وسبل تحقيقها في المؤسسة الاقتصادية**"، حيث سوف يتم اعتبار أجوبتكم مرجعا نستند إليه في الدراسة لتقييم جهود ومساعي المؤسسات الاقتصادية في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

اشكالية الدراسة:

- **ما مدى مراعاة مؤسسة حجار السود لصناعة الاسمنت لمتطلبات تحقيق الاستدامة؟**

الفرضية العامة:

- نسبة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسة حجار السود جيدة.

الفرضيات الجزئية:

- نسبة تطبيق بعد المسؤولية الاجتماعية ضعيفة؛
- نسبة تطبيق بعد البيئة ضعيفة؛
- نسبة تطبيق بعد الجودة ضعيفة؛
- نسبة تطبيق بعد الحوكمة ضعيفة.

يرجى وضع علامة (×) أمام الإجابة المختارة

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

المحور الأول: معلومات عامة

العمر: 20-30 سنة ☐ 30-40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

الجنس: أنثى ☐ ذكر ☐

المستوى التعليمي: ثانوي ☐ تكوين مهني ☐ جامعي ☐

المنصب: تقني ☐ إطار ☐ رئيس قسم ☐

المحور الثاني : الحوكمة في المؤسسة

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1- وجود هيئة خاصة بالحوكمة			
2- هيئة الحوكمة تقوم بكشف التلاعبات ومكافحة الفساد			
3-تطبيق سياسة عادلة في التعامل مع كافة العمال في كافة المستويات			
4-الجمعية العامة تقوم بنقل انشغالات العمال بكل شفافية ومصداقية			
5-يتم توفير المعلومات الكافية للعمال بالقدر الكافي وبالشكل المناسب			
6-تتعامل الإدارة بدرجة عالية من الشفافية مع جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة ونشاطها			
7-معايير تقييم الأداء متوازنة ودقيقة وعادلة بين جميع العمال			
8-درجة الثقة في الإدارة عالية			
9-تقدر الإدارة جهود كافة العمال			
10-امكانية التطلع على كافة الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسة			

الحوكمة: هي عملية إدارية من خلالها تقوم المؤسسة بتطبيق مبدأ الشفافية والصراحة في تسييرها وإدارتها.

المحور الثالث: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (المسؤولية الاجتماعية)

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1-توظيف عمال ذوي احتياجات خاصة			
2-تحقيق تطلعات العمال في المؤسسة			
3-تنظيم لقاءات وحوارات حول امكانيات تطوير العمل			
4-مشاركة العمال في اتخاذ القرارات في المؤسسة			
5-المشاركة في أعمال خيرية وتطوعية تقوم بها المؤسسة			
6-تطبق المؤسسة نظام داخلي يحترم آراء العمال وتطلعاتهم			
7-تكوين العمال بصفة دورية وفعالة			
8-جلسات حوار ونقاش بين الرئيس المباشر والعمال لمناقشة انشغالاتهم والقضايا الخاصة بالعمل			
9-سعي المؤسسة لحماية العمال والبيئة المحيطة بالمؤسسة بتوفير كافة متطلبات الحماية والسلامة لجميع الأطراف			
10-تتناسب الأجور والتعويضات مع المهام المسؤوليات المسندة إلى كل منصب			

المحور الرابع: البعد البيئي للتنمية المستدامة (الإدارة البيئية)

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1-تطبيق نظام بيئي في المؤسسة			
2-يتم تعريف كافة العمال بتفاصيل ومكونات النظام			
3-السياسة البيئية للمؤسسة منشورة ويمكن للجميع الاطلاع عليها			
4-يتم تدريب كل عامل يلتحق بمنصبه على نظام السلامة والحماية			
5-تتم توفير الدعم الكافي لتحقيق خطط المؤسسة البيئية (موارد، كفاءات، اتصالات، مراقبة كافة التغيرات وتوثيقها)			
6-الاستعداد الدائم لحالات الطوارئ والتغيرات المفاجئة في بيئة عمل المؤسسة والتي تؤثر على نشاطها البيئي			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

7- تقدم المؤسسة منتجات نظيفة ولا تضر بالبيئة			
8-النفايات الناتجة من العملية الانتاجية يتم التخلص منها بطريقة تضمن معالجتها وإعادة استخدامها للتقليل من آثارها وحماية للبيئة			
9-يتم تقييم أداء كل وحدة عمل مقارنة بما خطط له في نظام الإدارة البيئية للمؤسسة			
10-يتم القيام بالتقييم الداخلي والخارجي لأداء المؤسسة ككل ومقارنته بتطلعات هذه المؤسسة وتوجهاتها البيئية			
11-يتم تصحيح الأخطاء المكتشفة في الأداء بصفة دورية ومستمرة			
12-التحسين المستمر هو أهم ما يميز نظام الإدارة البيئية في المؤسسة			

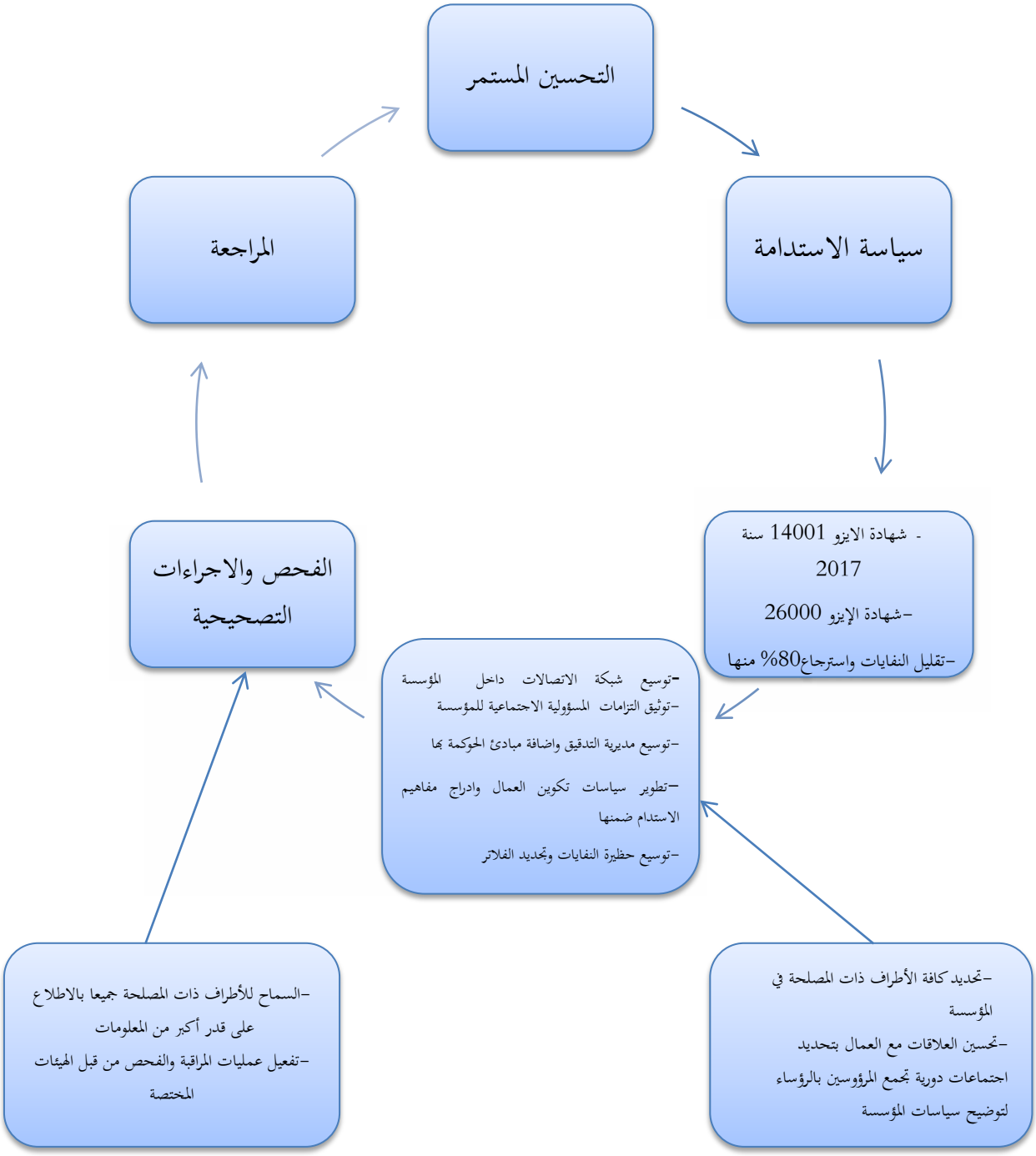
المحور الخامس: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة

البند	الإجابة		
	مطبق كليا	مطبق جزئيا	غير مطبق
1-يعنى نظام الجودة في المؤسسة بكافة العمليات والأقسام والأطراف			
2-يقوم القادة والمدراء بشرح سياسة الجودة في المؤسسة والالتزام بتقديمها لكافة الأطراف المتصلة بها			
3-يتم توفير كافة المعلومات والكفاءات والموارد التي من شأنها دعم نظام الجودة			
4-الاستماع لآراء واقتراحات ومبادرات أي عامل فيما يخص جودة المنتجات			
5-نظام الجودة في المؤسسة يحقق الربحية لها وكذا يوفر عوائد مالية مميزة للعمال			
6-سعي المؤسسة لتحسين جودة منتجاتها وفقا لشهادات الإيزو ورغبة في التطور وكسب ميزة تنافسية			
7-يتم تقييم المنتجات قبل طرحها في السوق لضمان جودتها ومدى مطابقتها للمواصفات والمعايير المطلوبة			
8-تحسن المؤسسة بصفة دائمة من منتجاتها لضمان تطويرها وجودتها			
9-الجودة في المؤسسة تنطلق من الحصول على الموارد والمعالجة وصولا إلى انتاج منتجات ذات جودة عالية			
10- نظام إدارة الجودة المطبق في المؤسسة ناجح وفعال			

شكرا على تقبلكم الإجابة والمساعدة

الملخص

نموذج ملخص لتطبيق مبادئ الاستدامة في مؤسسة حجار السود



الملخص:

كان للضرر البالغ الذي أحدثه التطور التكنولوجي على البيئة ومواردها الدور الفعال في ظهور مفهوم التنمية المستدامة، هذا المفهوم الذي سرعان ما اتسع وتطور بفعل جهود ومساعي الدول والهيئات الداعمة للبيئة والمدافعة عنها. فوضعت التشريعات والمواصفات الدولية التي تضمن التزام كل الأطراف المعنية بتطبيقها للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة، وبما أن المؤسسة الاقتصادية هي أحد أهم الأطراف المعنية، أوجب اخضاعها لتطبيق هذا المفهوم قانونا، إلا أنه هناك من المؤسسات الاقتصادية من سعت طوعا لتبني هذا المفهوم وأبرزت اهتمامها البالغ بتوفير احتياجات الأطراف ذات المصلحة دون الإضرار بالبيئة ومكوناتها، وحماية المجتمع المحلي والمساهمة في تطويره بيئيا واجتماعيا.

وكنظيراتها من المؤسسات تسعى المؤسسات الجزائرية لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة والعمل على ممارسة أنشطتها ضمن الحدود والقوانين المنظمة لها بدرجات متفاوتة.

ووفقا للدراسة الميدانية فإن مؤسسة حجار السود تعد مؤسسة ناجحة في تطبيق بعض جوانب الاستدامة خاصة وأنها حائزة على شهادة الإيزو 9001، وتعمل جاهدة للحصول على الإيزو 14001 في أقرب الآجال وهي محتمل أن تكون هذه السنة، وكذا تسعى لوضع قواعد للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية مستقبلا، أن تعاني من القصور في الوصول إلى الاستدامة المثلى، فتطبيق هذين البعدين لا يتم بالقدر الكافي.

المصطلحات الأساسية: المؤسسة المستدامة، الإدارة البيئية، نظام الجودة، المسؤولية الاجتماعية للشركات، الحوكمة.

Abstract :

The great damage caused by the technological progress on the environment and its ressources has had a basic role in the emergence of the concept of sustainable development. This latter had rapidaly developed and spread due to the countries and environment defending institutions efforts. As a result, certain legislations and international specifications has been put to garantee its application by the concerned parts in order to achieve the underlined goals of the sustainable development. On this basis, the economic entreprise has been subjugated to apply this concept as a law since it is one of the most important concerned parts. However, there are some economic entreprises that sought voluntarity to adopt this concept and showed their great attention by providing the needs of the stakeholders without damaging the environment and its component, protecting the local society, and contributing in its development environmentally and socially.

As its counterparts, the Algerian entreprise seek to put into practice the principles of sustainability, and to practice its activities within the limits and the regulating laws with varying degrees.

According to the present field work, Hajar Soud is considered as successful entreprise in applying some of the aspects of sustainability, and especially that it adapted ISO 9001 certificate. Also, it works hard to obtain the ISO 14001 as soon as possible, probably this year. Furthuermore, it seeks to put rules to governance and social responsibility suffering inefficiency in reaching an ideal sustainability, as both aspects is insufficiently applied.

Key words : Sustainable entreprise, Environment management, Quality system, Corporate social responsibility, Governance.